

دور التعليم في التنمية الاقتصادية للقطر العراقي

تأليف
آمال محمود الأمام

المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين



دور التعليم في التنمية الاقتصادية للقطر العراقي

تأليف

آمال محمود الأمام

المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين ٨

مطبعة علاء ـ وزيرية ـ هاتف ٢٤٩١٥

الاهــــداء

الى الذين يؤمنون بهذه المقولة :

اذا أردت ان تحصد لعــــام فازرع قمحـــا واذا اردت ان تحصـــــد بعـــد عشرة اعــوام فازرع شـــجرة ، واذا اردت الحصــاد لمــائــة عـــام فعــلم الشعب ٠

مقـــدمة

هذا الكتاب هو حصيلة جهود متواضعة بذلناها للحصول على درجة ماجستر في العلوم الاقتصادية من معهد الدراسات والبحوث العربية في القاهرة • ولقـد شاءت الاقدار وارادة الله ان نترك مصر الكنانة مضطرين الى بغداد بسبب الظروف السياسية التي ولدتها اتفاقية كامب ديفيد الخيانية •

وقد دعانا هذا الوضع الى ان ننقل دراستنا من معهد الدراسات والبحوث العربية الى جامعة بغداد(كلية الادارة والاقتصاد) لاكمال الدراسة والحصول على نفس الدرجة العلمية • وقد كلفنا هذا النقل جهدا اضافيا ووقتا أطول من جراء تكوين لجنة لتقويم البحث واقرار صلاحيته للمناقشة الى غيره من الاجراءات الروتينية •

ويقع هذا البحث الذي اصبح كتابا في ستة فصول تضمن الفصل الاول الاطار العام للبحث ، أهمية واهدافا وخطة ومنهجا ، والفصل الثاني تناولنا فيه مفهوم التخلف ومشكلاته وطبيعة التنمية الاقتصادية • أما الفصل الثالث فتضمن دور التعليم بصورة عامة في التنمية الاقتصادية • والفصل الرابع تناول تحليــلا لواقع النظام التعليمي في العراق وابراز أهم سماته • أما الفصل الخامس فهو عصب الكتاب وعموده الفقري والذي تناولنا فيه في المناقشة التمويل والانفــاق على التعليم في العراق ودوره في التنميةالاقتصادية، وأخيرا اختتمنا الكتاب بخلاصة تناولنا فيها التوصيات والمقترحات التي أفرزتها الرسالة •

كلنا أمل ان يضيف هذا الكتاب الى المكتبة العربية اضافة جديدة ويسد بعض الفراغ في مجال اعطي في السنوات الاخيرة أهمية كبيرة ألا وهو اقتصاديات التعليم وأهمية التربية في التنمية انطلاقا من الادراك الواعي لدور الثروة البشرية المدربة في الخطط التنموية الاقتصادية والشاملة •

في الختام لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر والتقدير الى الدكتور علي لطفي استاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد في جامعة عين شمس لاشرافه على الرسالة في مصر وكذلك الشكر والتقدير يمتد الى الدكتور غانم سعيد العبيدي لقبوله الاشراف وتوجيه الباحثة في دراستها الميدانية في العراق •

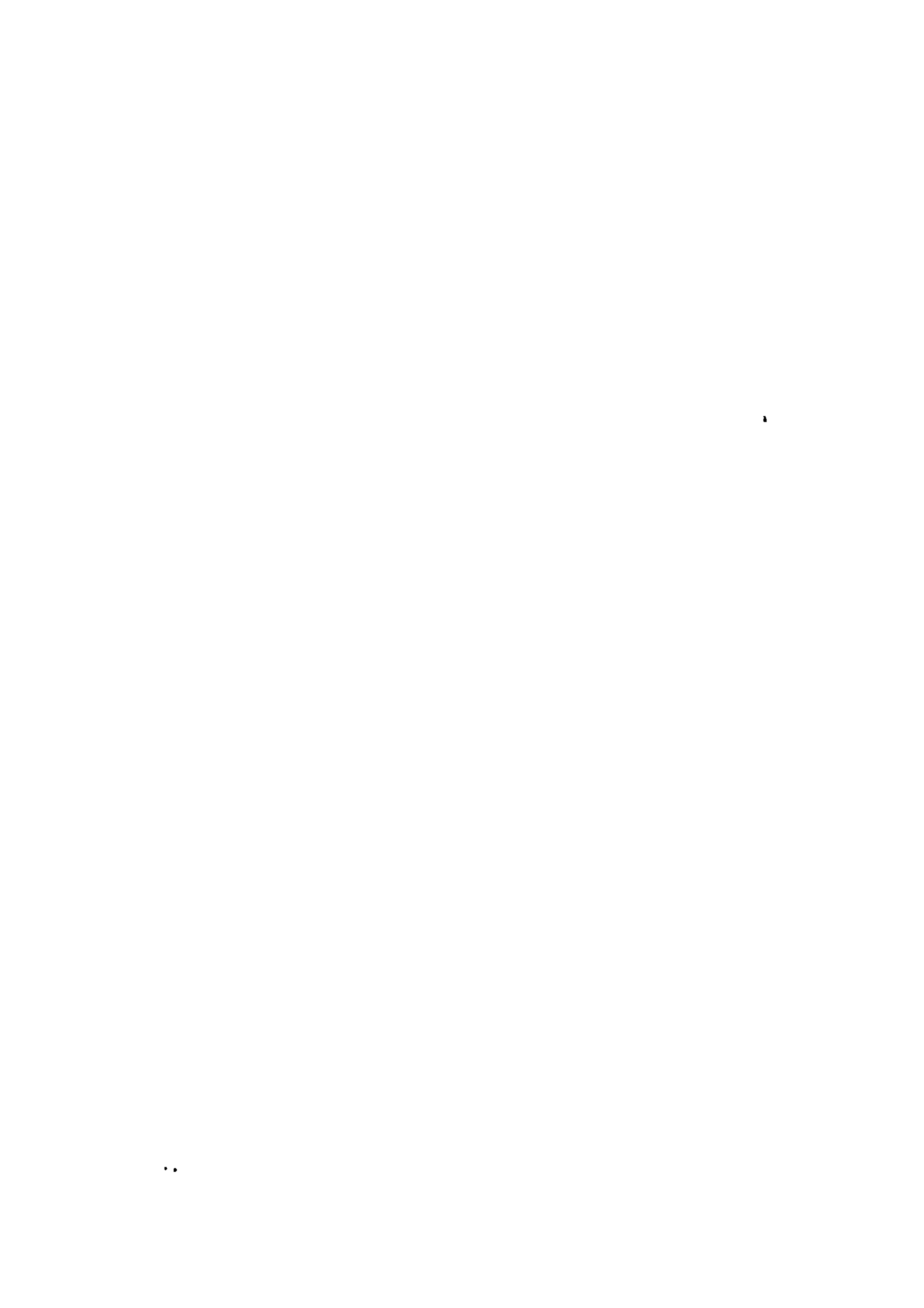
كما ان الموضوعية تتطلب منا ان نتوجه بالشكر والتقدير الى الدكتور مسارع حسن الراوي الاستاذ المتمرس في جامعة بغداد ورئيس الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار على دعمه المستمر وتوجيهاته القيمة مما كان له الاثر البالغ في انجاز البحث •

وأخيرا أتقدم بالشكر والتقدير الى نقابة المعلمين في العراق على مساعدتها السخية في طبع هذا الكتاب وبالتالي أدعو من الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خير الامة العربية المجيدة والله من وراء القصد •

محتويات الـكتاب

صفحة

صفحة



الفصـــل الاول

الاطــار العــام للبحث
اهميته ـ اهدافه وخطته

اولا : اهمية البحث والحاجة اليه:

لقد حظيت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية التـي يجابهها العراق بعد قيام ثورة السابع عشر من تموز عـــام ١٩٦٨ باهتمامـات الحكومة العراقية ولقد اصبح من البديهي لاية سلطة تأخذ بالاسلوب العــلمي في التخطيط من أجل التنمية الشاملةان تعتبر الثروة البشرية محصلة هذهالتنمية وسببها • من هذا المنطلق أولت حكومة الثورة في العراق التربية والتعليم اهميــة كافية من حيث التوسع في حجم التعليم وكمه من ناحية وزيادة كفاءته الانتاجية وتجويد نوعيته من ناحية اخرى •

ان النظرة العلمية الى اهمية التعليم والاخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم حـدا بحكومة الثورة في العراق الى اصدار قانون الزامية التعليم الابتدائي عام١٩٧٦[١] وكذلك اصدار قرار بمجانية التعليم العام ابتداء من التعليم الابتـــدائي وحتى التعليم العالي[٢] •ومن ثم قانون الحملة الوطنية الشاملــة لمـحو الامية[٣] • ان النظرة الى التعليم على انه استثمار للثروة البشرية ودوره الفعال في زيــــادة الدخل القومي اصبح من البديهيات المسلم بها وعليه تطلب عمليات التنميـــة الاقتصادية في المجتمعات النامية ومنها المجتمع العراقي تحريك عوامل التنميـــة

---

(١) الجمهورية العراقية قانون التعليم الالزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ •

(٢) الجمهورية العراقية قرار مجلس قيادة الثورة بمجانية التعـليم رقـم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤ •

(٣) الجمهورية العراقية قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحـو الاميـة الالزامي لسنة ١٩٧٨ •

الاقتصادية المختلفة والعمل على ترابطها مما يؤدى الى تكوين رأس مال نقـدى وعيني ورفع كفاءة القوى العاملة وتدفق مستمر في الانتاج وزيادة مضطـردة في الدخل القومي •

ان حلقة التخلف تنكسر عن طريق استثمارات جديدة نتيجة للقـدرة على الادخار وتطبيق العام لرفع الانتاجية لمواجهة المشكلات تخطط غاليـة مجتمعات اليوم ومنها المجتمع العراقي من اجل التنمية ولما كانت التنمية تضمن جـوانب اقتصادية واجتماعية فلابد من تكاملها وذلك باحتوائها على الجانبين وفي الغالب الاولوية للاستثمار في المشروعات التي تعطى عائدا اقتصاديا مباشر وسريعا يساعد المجتمع النامي على تخطي الدائرة المفرغة للفقر وتقليل وزن كل ماهو استهلاكي في عملية التنمية حتى تمكن اقتصاديات المجتمع من مجابهة مشكلات التخلف •

ان العامل البشري عامل من عوامل الانتاج ، والتربية هي عملية استثمار في الانسان • وقد درس رجال الاقتصاد مدى مساهمة رأس المال والقوى العاملـة في عمليات الانتاج كما استطاعوا ان يحصلوا على قدر كبير من الانتاج لا يمكن رده الى رأس المال والعمل وحدهما وانما نسب الى اثار التعليم وهنا تبرز أهمية التعليم باعتباره عاملا من عوامل الانتاج الذي لايقل اهمية عن رأس المال ، الا انه لايمكن ان يعتبر استثمارا اقتصاديا قصير الاجل يمكن الحصول على عـائد منه بعد فترة طويلة تتراوح بين خمس وعشر سنوات أو اكثر •

انطلاقا من النتائج المترتبة على تطبيق قانون التعليم الالزامي وقرار مجـانية التعليم وحرصا على ترشيد الانفاق في التعليم وايمانا بأن تنمية الثروة البشريـة أهم عامل في خطط التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عليه شعرت البـاحثة بضرورة اجراء دراسة تحليلية وصفية لمعرفة أثر التعليم عـلى خطط التنميـة الاقتصادية في العراق بهدف ترشيد الانفاق لتحقيق اقصى عائد ممكن منه • ونامل بهذا البحث ان تقدم وجهة نظر ورؤية عملية في هذا الاتجاه •

ثانيا : اهداف البحث :

هدف البحث هو التعرف على دور وأثر التعليم في خطط التنمية الاقتصادية للقطر العراقي أو بعبارة اخرى يستهدف البحث الاجابة على الاسئلة التالية :

١ ـ ما مفهوم كل من التخلف والتنمية الاقتصادية ؟ وماعناصر التنمية الاقتصادية ؟

٢ .. مادور التعليم في عملية التنمية الاقتصادية ومالعلاقة بينهما ؟

٣ ـ ماهو واقع النظام التعليمي في العراق وماسماته البارزة من خلال مراحل تطوره ؟

٤ ـ ماحجم التمويل والانفاق على التعليم في العراق ومادوره في التنمية الاقتصادية ، وكيف يمكن ربط خطط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية ؟

ثالثا : حدود البحث :

تحدد مشكلة البحث في اجراء دراسة نظرية تحليلية عن مشاكل التخلف ومفهوم التنميةوعناصرهاودور التربية فيالتنمية الاقتصاديةوتطبيق هذهالمؤشرات النظرية على القطر العراقي من اجل ترشيد الانفاق على التعليم وجعله في خدمة التنمية الاقتصادية • وباختصار البحث سيقتصر على التعرف على دور التعليم في خطط التنمية الاقتصادية في العراق •

رابعا : خطة البحث :

للاجابة على الاسئلة المذكورة التي تضمنتها مشكلة البحث سوف تسير خطة البحث على النحو التالي :

(أثر التعليم في التنمية الاقتصادية في القطر العراقي)

الفصل الاول : الاطار العام للبحث : وتهدف الباحثة الى توضيح :

١ ـ أهمية البحث والحاجة اليه .
٢ ـ أهداف البحـــث .
٣ ـ حدود البحـــث .
٤ ـ خطة البحـــث .
٥ ـ بعض الدراسات والابحاث السابقة في مجالي :

آ ـ دور التعليم وعائده في التنمية الاقتصادية .
ب ـ كلفة التعليم والعائد الاقتصادي في العراق .

الفصل الثاني : توضيح مفهوم التخلف ومشكلاته ، والتنميـــة الاقتصاديـــة وطبيعتها :

— خصائص الدول المتخلفة .
— مفهوم التنمية الاقتصادية .
— عناصر التنمية والاجراءات اللازمة لعملية التنمية .

الفصل الثالث · دور التعليم في التنمية الاقتصادية .

— العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية .
— طبيعة التخطيط التعليمي وخطة التنمية .
— دور التخطيط التعليمي .
— دور التخطيط التعليمي في زيادة الدخل القومي .

الفصل الرابع : واقع النظام التعليمي في العراق وسماته البارزة .

— تطور النظام التعليمي .
— تحليل واقع النظام التعليمي من حيث الكم والكيف .
— السمات البارزة في النظام التعليمي .

الفصل الخامس : التمويل والانفاق على التعليم في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية :

- تطور حركة التمويل والانفاق على التعليم بعد ثورة السابع عشر من تموز ودوره في التنمية الاقتصادية •
- دراسة تحليلية للانفاق على التعليم وكلفته والعائد الاقتصادي من التعليم في العراق •
- تطور التعليم من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية في العراق •

الفصل السادس : خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته ، ومقترحاته •

- الحاجة للبحث وهدفه •
- حدود البحث •
- خطة البحث •
- استنتاجات البحث •
- توصيات البحث ومقترحاته •

خامسا : تحديد مصطلحات البحث :

يتضمن البحث بعض المصطلحات التي تحتاج لتحديد واضح في البداية • وقد وجدت الباحثة بأن هناك مصطلحات تتلاءم وطبيعة متطلبات الدراسة الحالية مما حدا بالباحثة ان تأخذ بعضها اما المصطلحات التي لا تتلاءم وطبيعة الدراسة الحالية فقد عدلتها الباحثة وعرفتها تعريفا موجزا كما يلي :

١ ـ دور التعليم :

ان التعليم يعتبر حقا من حقوق الانسان ضمنه ميثاق الامم المتحدة ونصت عليه دساتير الدول المختلفة وجعلته الزاميا واجبا من واجبات أي دولة •وان تعميمه هو مقياس اساس من مقاييس تقدم في الدول المختلفة ، وامتد هذا التعليم الى ابعد من ذلك في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فأصبح عملا استثماريا لا مجرد

اشياء استهلاكية . والى جانب ذلك فيمكن الاشارة الى ان السلم التعليمي في القطر العراقي يبدأ من مرحلة رياض الاطفال لمرحلة التعليم الابتدائي ، فالمتوسط والاعدادي . ويعد التعليم الابتدائي قاعدة التعليم كله وأساسه ويمثل مرحلة استراتيجية مهمة .

٢ـ التنمية الاقتصادية :

يستخدم اصطلاح التنمية الاقتصادية للدلالة على التغيرات النوعية في البنيان الاقتصادي مما يؤدي في نفس الوقت الى الاسراع بمعدلات الدخل القومي والفردي بدرجة تسمح بالانتقال من التخلف الى التقدم في اقصر فترة زمنية ممكنة[٤] . فهي عملية حركية ديناميكية ذات تدابير متعمدة .

٣ ـ التخلف الاقتصادي :

يعرف الاستاذ ست (M.J. Seth) الدولة التي تتسم بقوى معطلة سواء كانت هذه القوى موارد بشرية او اقتصادية بسبب انخفاض رأس المال[٥] .

٤ ـ التخطيط :

التخطيط نشاط يستهدف تسيير الاقتصاد القومي وتنميته وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الاهداف ومن الاولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك تعين الاساليب والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف .

واخيرا وضع هذه الاساليب والوسائل موضع التنفيذ الفعلي ومن اجل تحقيق الاهداف المحددة[٦] .

---

(٤) مجدى حفني ـ مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادى العربي ، مطابع الهيئة المصرية القاهرة ١٩٧٥ ، ص٤١ .

(٥) احمد سعيد حسنين ـ اصول التخطيط الاقتصادى ـ الدار العربية للطباعة القاهرة ١٩٧١ ص١٠١ .

(٦) احمد سعيد حسنين ـ المصدر السابق ، ص١٠ .

٥ ـ **التخطيط الاقتصادي :**

يرى «بولدنج» ان التخطيط الاقتصادي يعني السلوك الذي يخضع الى تقدير للتوقعات المستقبلية •

وفي هذا الصدد يعرف «مولاني» التخطيط الاقتصادي : «بانه النظام المعتمد والموجه بوساطة هيئة مركزية تطبق فيه القيود المادية المباشرة تطبيقا واعيا بحيث تحدد حرية الاشخاص في الحركة والسكون وتخصص مكانا معينا لكل فرد في المجتمع ، وكذلك بالنسبة الى السلع والخدمات في المناهج المرسومة » • وهو يرى ان التخطيط الاقتصادي يعني الرقابة الحكومية الكاملة للنشاط الاقتصادي •

ويذهب د• ديكنسون : الى ان التخطيط الاقتصادي هو وضع القرارات الاقتصادية الكلية المتعلقة بماذا وكم ينتج ؟ وكيف وأين ينتج ؟ وأين يوزع ؟ وذلك على اساس تقرير واع من سلطة حازمة وعلى اساس مسح شامل للنظام الاقتصادي باسره(٧) •

ويتضح ان هذا التعريف يعكس خمس نواح للتخطيط الاقتصادي وهي:ـ

آ ـ وحدة الرقابة •

ب ـ الطبيعة الرامية للقرارات الاقتصادية •

جـ ـ تغطية القرارات الاقتصادية للاقتصاد القومي كله •

د ـ استناد التخطيط الى اشكال الرقابة والتسلط المدبر المعتمد على الحياة الاقتصادية •

هـ ـ قيام التخطيط الاقتصادي اساسا على قرارات كمية ونوعية وكيفية •

فالتخطيط اجمالا : هو مجموعة الوسائل لاخضاع وسير وعمل القوانين الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للمجتمع لتوجيهات ارادة البشر •

---

(٧) احمد سعيد حسنين ـ المصدر السابق ص١٠ـ١١ •

ولا يقتصر التخطيط على المجال الاقتصادي فقط فهناك تخطيط تعليمـــي وتخطيط مالي ... الخ .

٦ - التخطيط التعليمي (التربوي):

يقصد بالتخطيط التعليمي (التربوي) رسم مشروعات لمزيد من العنايـــة بالعملية التربوية واستثمار الجهد الى اقصى حد على ان يكون التخطيط محققـا لاهداف الدولة متمشيا مع التطور المنشود . مشتملا على خطوات التنفيذ مبنيـــا على الواقع ومدعمابالاحصاء والنماذج والامثلة،وعلاج المشكلات التربوية بحلول واقعية ملائمة للامكانيات ومسايرة لمعوقات المجتمع واهدافه[٨] .

٧ - مفاهيم الكلفة والعائد الاقتصادى :

من اجل الوصول الى معرفة المفهوم النظري للكلفة وعائدها ، لابد مـــن استعراض بعض المفاهيم الاقتصادية الاساسية والضرورية المتعلقـة بموضوع (الكلفة) : ويمكن من خلال بعض التعريف والمفاهيم الاتية الوقوف على بعض خصائصها والسمات التي يمكن الاستناد عليها عند تحليل وتحديد تكلفة : بانها مقياس لمقدار الانفاق النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محدودة[٩] .

ويعرفها « حجازي » بانهـا عبارة عن مبالـغ نقدية يدفعهـا أو يتحملهـا المشروع في سبيل الحصول على عوامل الانتاج الضرورية لتحقيق الاهداف التي قام المشروع من اجلها[١٠] .

والكلفة بحد ذاتها متكونة من عدة عناصر من عناصر الانفاق وعرف محمد

---

(٨) محمد مصطفى زيدان - عوامل الكفاية الانتاجية في التربية ، ص١٥٢ .

(9) Thadl. Hungate Finance in Educational Management of College and Universities (N. r. 1962 P. 95) .

(١٠) عبدالعزيزحجازي:الاصول العلمية للتكاليف الفعلية- محاسبةالتكاليف الفعلية (القاهرة) دار النهضة العربية - الهنا للطباعة ١٩٦٥ ص٤٣ .

توفيق بلبع عنصر الكلفة بانه قيمة الكمية التي يتأكد استخدامها منه في عملية انتاجية او خدمة معينة طبقا للقرارات المتمدة(١١) .

٨ ـ العائد الاقتصادي :

المقصود بالعائد الاقتصادي (قياس المردود) المترتب من خلال المستوى التعليمي الذي يحصل عليه الفرد . فقد اعتمد جماعة من الاقتصاديين في قياسه على مقدار الدخل النقدي الاجمالي المتوقع للفرد المتعلم وذلك في محاولة لمعرفة القيمة النقدية لانتاج المكائن البشرية من خلال ما يتوقع الحصول عليه من اجر نقدي طيلة حياته(١٢) .

سادسا : منهج البحث وادواته :

يتخذ هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة هذه المشكلة وقد استعنا بالبيانات والمعلومات الاحصائية اللازمة من السجلات الاحصائية الرسمية والتقارير والنشرات الاقتصادية والمزانيات للتعليم والدراسات السابقة اضافة الى الكتب والمراجع التربوية والعلمية المختلفة ذات العلاقة بالاقتصاد والتخطيط التربوي .

سابعا : الدراسات والابحاث السابقة :

تشعر الباحثة وهي تعد هذا البحث بالحاجة للاطلاع على بعض ما كتب وانجز من دراسات وابحاث في هذا الميدان لما في ذلك من اضافات علمية واقتصادية من شأنها تيسير مهمة هذا البحث ومما يجدر الاشارة اليه ان هناك دراسات اجريت في مجال دور التعليم في التنمية الاقتصادية وفي مجال تحليل وتحديد كلفة التعليم في مراحله المختلفة في الوطن العربي وكذلك في مجال عائده

---

(١١) محمد توفيق بلبع ـ محاسبة التكاليف ـ مكتبة الشباب القاهرة ١٩٦٧ ص١١٥ .

(12) Wille Hansen. Total and Priate rate of return to investment in schooling: J. of Pol Eoo. 71—2 1963 .

الاقتصادي على المستويين العربي والدولي ومن قبل اليونسكو ومعهد التخطيط التربوي الدولي ومنظماته تربوية واقتصادية دولية تناولت جوانب متعددة في هذه المشكلة[١٣] والباحثة ستحاول ذكر بعض هذه الابحاث والدراسات السابقة .

(١) الابحاث والدراسات العربية المتعلقة بدور التعليم وعائده في التنمية الاقتصادية :

أ ـ دراسات عن دور التعليم وعائده في التنمية الاقتصادية[١٤] :

ان المجالات التي تبرز دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية متعددة ومتنوعة وتقع على عاتق التربية كما هو معروف مهمة اعداد المختصين والفنيين والعمال المهرة ومن غير المعقول ان تبلغ التنمية الاقتصادية اهدافها بدون الاعتماد على القطاع التربوي وفي بلدان العالم الثالث يعتبر النقص في عدد المختصين والفنيين من أهم العقبات التي تقف امام التطور الاقتصادي وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لحد الان في هذا المجال فان غالبية البلدان النامية ما زالت تعتمد على الخبرات المستوردة من الخارج مما يكون عبئا كبيرا يضاف الى اعباء التنمية الاخرى وسوف تتعرض الباحثة الى بضعة دراسات وابحاث تناولت هذا الجانب على اثر التعليم في التنمية الاقتصادية وعائده فمن المعروف ان التربية تلعب دورا أساسيا في زيادة فاعلية العمل الانساني وقد بين بالتجربة ان مستوى بسيطا من التعليم يؤدي الى زيادة كبيرة في انتاجية العامل .

ب ـ بحث عن الاثر الاقتصادى للتعليم في الاردن في الفترة من ٦١ـ٦٧[١٥]:

الغرض من هذا البحث هو معرفة وظائف التعليم في الاردن بمراحله

---

(13) IIEP. Bibliography, International Institute for Educational Planning. Selected Bibliography on the Planning of Education 3—7 July 1972 P. 1—48 .

(١٤) منذر عبدالسلام : دراسات اقتصاديات التربية ، دار الطلبة بيروت عام ١٩٧٤ .

(١٥) عبدالله زاهي رشدان ـ الاثر الاقتصادى للتعليم في الاردن في الفترة من ١٩٦١ـ١٩٦٧ رسالة دكتوراه في التربية من جامعة طنطا غير منشورة كلية التربية ١٩٧٦ طنطا .

الثلاث وايجاد معدل عائده الداخلي ، وبيان مصادر نمو الدخل القومي فيه خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٧ ومقدار مساهمة التعليم فيه ومن هنا تتضح اهمية هذا البحث نظرا لعدم وجود دراسات سابقة عالجت هذه النقاط في الاردن •

وقد اتخذ هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة لهذه المشكلة وقد اشتق الباحث البيانات والمعلومات اللازمة من المقابلات الشخصية والسجلات الاحصائية الرسمية والتقارير والنشرات والدراسات السابقة هذا بالاضافة الى الكتب والمراجع العلمية المختلفة ذات العلاقة •

أما أهم النتائج التي توصل اليها هذا البحث فقد تبين للباحث بنتيجة التحليل ان الهدف العام من التعليم في الاردن هو اعداد المواطن الصالح المتفهم لبيئته الطبيعية والاجتماعية والثقافية • وتنمية المهارات الاساسية لديه ، ومساعدة الفرد على النمو من الناحية الجسمية والعقلية والاجتماعية والعاطفية ورفع المستوى الصحي والاقتصادي للافراد والجماعات وزيادة الدخل القومي عن طريق الفرص التعليمية المتكافئة البرامج التعليمية المتنوعة والمتمشية مع رغبات الافراد وميولهم •

وتهدف المرحلة الالزامية من التعليم في الاردن الى تحقيق الاهداف العامة للتعليم بالاضافة الى تنمية حب العمل اليدوي في نفس الطالب وتزويده بلغة اجنبية تساعده في دراسته أو حياته العملية المقبلة كما انها تساعد في الكشف عن ميول الطلبة واستعداداتهم وقدراتهم بحيث تمكنهم في نهايتها من مواصلة التعليم أو الدخول في معترك الحياة العملية •

ويهدف التعليم في المرحلة الثانوية الى اعداد الطاقات البشرية من الفئة الوسطى التي يحتاج اليها المجتمع الاردني في تطوره الحضاري وتعويده على القيام بالواجب وتحمل المسؤولية والتدريب على الحياة الديمقراطية بالاضافة الى تمكين القادمين الراغبين في متابعة دراستهم العليا الجامعية •

كما تبين للباحث ان جملة الاستثمارات التربوية الموظفة في القوى العاملة

في الاردن من المستويات الابتدائية والاعدادية والثانوية فقط حوالي (٥٢) مليون دينار عام ١٩٦١ بلغ نصيب المستوى الابتدائي من القوى العاملة حوالي ١٦ر٥ مليون دينار اردني ومن المستوى الاعدادي حوالي ٢٥ مليون دينار ومن المستوى الثانوي حوالي ١٠ر٥ مليون دينارا ٠

وقد بلغ معدل العائد الداخلي الخاص للتعليم الابتدائي (١٦ر٧١٪) والاجتماعي ١٦ر٥٩٪ كما بلغ معدل العائد الداخلي الخاص للتعليم الاعدادي ١٦ر٤٤٪ والاجتماعي ١٥ر٥٨٪ اما معدل العائد الداخلي الخاص للتعليم الثانوي فهو ٢٠ر٣٥٪ والاجتماعي ١٩ر٨٦٪ ٠

وتوصل الباحث الى ان مصادر نمو الدخل القومي في الاردن خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٧ قد تمثلت فيالعمل ورأس المال المادي والتقدم التكنولوجي والذي يلعب التعليم الدور الرئيسي والاكبر فيه وقد بلغ اسهام التعليم بجميع انواعه ومستوياته في الدخل القومي خلال الفترة المذكورة حوالي ٥٩ مليون دينار ٠

ان البحث الحالي دراسة وصفية وتحليلية يوضح لنا الاثر الاقتصادي للتعليم في الاردن خلال فترة زمنية محدودة في خطة البحث وقد توصل الباحث من خلال المسيرة لهذا الاثر الاقتصادي وتطبيق ذلك على مراحل التعليم المختلفة من ان للتعليم دورا كبيرا في الاقتصاد وفي الدخل القومي ٠

ج - دراسة عن دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة للعراق(١٦) :

وصولا الى هدف البحث تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول وخاتمة وقد خصص الفصل الاول منها لبحث دور العنصر البشري في التنمية الاقتصادية من خلال اهميته الاقتصادية ودور التربية والتعليم في استثماره وتأثير نتاجات هذا

---

(١٦) مصدق جميل الحبيب - دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة للعراق (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ١٩٧٩ ٠

العنصر العلمية والتكنولوجية وعلاقة تكوينه وسلوكه الثقافي بالتنمية ومن ثم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها خسارة المجتمع لهذا العنصر الهام.

وقد تناول الباحث بحث اقتصاديات التربية والتعليم في الفصل الثاني دارسا المهمات الاقتصادية والاجتماعية التي يضطلع بها هذا القطاع في ظروف التنمية الاقتصادية ومن خلال توضيح طبيعة وأشكال الانفاق في هذا القطاع وطبيعة واقسام الكلفة وشكل ومحتوى العائد كذلك من خلال مصادر وطرق تمويل هذا القطاع وادارته . ان الفصلين الاول والثاني يمثلان الانتقال الى الواقع التطبيقي لملاحظة ما يحدث عمليا في هذا القطاع . وما يتحقق فيه فعلا وينصرف الفصل الثالث من الدراسة الى بحث واقع نظام التربية والتعليم في العراق وتطور اجهزته ومؤسسته وفلسفته واهدافه والمؤشرات الاحصائية للنمو الكمي في هذا القطاع الى جانب بعض ملامح التطور النوعي في مراحله المختلفة اضافة الى نظرة عامة حول مشكلات النظام التعليمي .

وفي الفصل الرابع - تناول البحث التمويل والانفاق على التعليم في العراق وميزانية التعليم .

وفي نهاية البحث تضمنت الدراسة خاتمة جاءت في قسمين حيث خصص القسم الاول لخلاصة الدراسة ونتائجها وفي قسمها الثاني للتوصيات التي خرجت بها الدراسة .

والبحث رغم قيمته العلمية والتربوية فانه نحا منحى وصفيا .

٢ - الدراسات والابحاث الاجنبية في مجال دور التعليم وعائده في التنمية الاقتصادية :

آ - ففي دراسة للاكاديمي سترومبلين اجراها منذ اكثر من اربعين عاما أكد بان اربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن ان تزيد فاعلية العمل الانساني

بنسبة لا تقل عن ٤٤٪[١٧] • ويمكننا ان نتصور الزيادات التي يمكن ان تحقق بالعمل الانساني بسبب الارتفاع بالمستوى التعليمي •

ب ـ دراسة سميث وريدوى Smith & Redway

توصلت كذلك الى بيان دور التربية في التنمية الاقتصادية وأكدت الدراسة بان العامل المتبقي Residual Factor كان وراء القسم الاعظم من النمو الذي تحقق في مختلف بلدان العالم ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة اتضح للباحثين بان دور عنصري العمل ورأس المال اقتصرا على تحقيق زيادة مقدارها ربع الانتاج للفرد الواحد في الصناعات البريطانية خلال الفترة **(١٩٤٨ـ١٩٥٤)** وهكذا فان العامل المتبقي قد ساهم في ثلاثة ارباع هذه الزيادة[١٨] •

جـ ـ دراسة للاستاذ شولتز : Schultz

يتضمن تاكيدا على دور العامل المتبقي (العامل البشري المتعلم) وان **٨٣٪** من زيادة الانتاج الزراعي التي تحققت في الولايات المتحدة خلال الفترات **١٩١٠ـ١٩١٤ و ١٩٤٥ـ١٩٤٩** تعود الى العامل المتبقي ولم يتجاوز مساهمة عوامل الانتاج الاخرى في هذه الزيادة[١٩] •

د ـ دراسة الاستاذ اوكرست :

حول دور العامل المتبقي والتقدم العلمي في النمو الاقتصادي قسم الاستاذ اوكرست نمو النتائج الوطني في النرويج للفترة **١٩٤٨ـ١٩٥٥** طبقا للاسباب فقد توصل في دراسته الى ان النمو الذي تحقق في تلك الفترة كان على النحو التالي :ـ

---

(17) S.G. strumiline the Eoonomic significance of the Peoples Education Leningrad 1924 .

(١٨) **هـ م • فيلبس ، التربية والتنمية في المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط التربوي ترجمة طه الحاج الياس ، مطبعة وزارة التربية بغداد ١٩٦٧ ص ٥٦ •**

(19) Add Ankrust: Imvesetment and Eoonomic growth Readings in the Economics of Education unesco Paris 1971 P. 190 .

— ان زيادة ١٪ من رأس المال الفعلي مع بقاء عوامل الاستخدام والتنظيم ثابتة تؤدي الى زيادة في الناتج الوطني نسبتها ٢٪ ٠

— ان زيادة ١٪ في الاستخدام مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة تؤدي الى زيادة في الناتج الوطني نسبتها ٨٠ر١٪ ٠

ان اوكرست لم يكن الاقتصادي الوحيد الذي اثبت عن هذا الطريق اهمية العامل البشري وخاصة المستوى التربوي ونوعية البحوث في زيادة معدل النمو ٠

هـ ـ دراسة روبرت سولو Solow

استطاع روبرت سولو في دراسته للنشاطات الزراعية في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (١٩٠٠–١٩٤٩) ان يتوصل الى النتائج التالية :ـ

— زيادة ١٪ من رأس المال مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة تؤدي الى زيادة في الناتج الوطني نسبتها ٣٥٪ ٠

— زيادة ١٪ في الاستخدام مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة تؤدي الى زيادة في الناتج الوطني نسبتها ٦٥٪ ٠

— ان الزيادة الناتجة عن تحسن التنظيم فقد بلغت نسبتها ٥ر١٪[٢٠] ٠

و ـ دراسة نيتامو الفنلندي (١٩٢٥–١٩٥٢) :

عن انتاج الصناعات الاستهلاكية اشارت الى زيادة ١٪ من رأس المال تؤدي الى زيادة في الناتج الوطني نسبتها ٢٦٪ وزيادة ١٪ في الاستخدام تؤدي الى زيادة في الناتج الوطني نسبتها ٢٠ر١٪[٢١] ولا تختلف النتائج التي توصل اليها الفنلندي نيتامو في دراسته عن النتائج التي توصل اليها روبرت سولو وتأكيدا لنفس ما جاءت بها الدراسات السابقة يمكن الاشارة ايضا الى ما ذهب اليه الاكاديمي تيرابيز نيكوف من ان استثمار روبل واحد في زيادة وسائل الانتاج

---

(٢٠) هـ٠م٠ فيلبس المصدر السابق ص ٢٠٧ ٠

(٢١) هـ٠م فيلبس : نفس المصدر ، ص ٢٠٧ ٠

من معدات والات وابنية يؤدي الى زيادة في الدخل الوطني مقدارها ٣٩ كوبيكا بينما استثمار هذا الروبل في البحوث العلمية وتطبيقاتها تؤدي الى زيادة في الدخل الوطني مقدارها ١٫٣٩ روبلا أي أربعة أضعاف[٢٢] وأكد هاريسون Harison وميزر Myeser في دراستيهما عن وجود معاملات ارتباط جديدة بين الانتاج القومي الكلي لكل فرد ومختلف مستويات المقبولين ووجد لويس Lewis عن وجود علاقات بين التعليم الثانوي والتنمية الاقتصادية ووجد بيرلي Pearlee ان ١٠٪ الاولى من المقبولين في المدارس الابتدائية من المجموع الكلي للسكان ضرورية لتحقيق أية نسبة هامة في التنمية وحاول كازر Kaser ان يعزو المستويات ومعدلات نمو الانتاج القومي لكل شخص الى حجم ونوع التعليم .

وبحث ماكللاند Mclleland في العلاقة بين مستويات التنمية واحتياطي المتعلمين وكذلك بين مستوى التحصيل مع المستويات العليا من التعليم ـ وبحث كل من كيرل Curle واندرسون Anderson وبومان Bouman وكازر Kaser حول : نفقات التعليم والنمو الاقتصادي وبين من كل هذه الدراسات التي تربط بين نفقات التعليم والنمو الاقتصادي من وجود علاقة بين زيادة نفقات التعليم أو عدد المقبولين وبين النمو الاقتصادي[٢٣] .

٣ ـ دراسات وابحاث اخرى تؤكد العلاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للفرد وانتاجيته وارباحه :

فقد ابرزت دراسات اجريت في حوالي ستة عشر بلدا صناعيا من البلدان النامية حول الارباح والفوائد (العائد الاقتصادي) المتوسط تبعا للسن والمستوى التعليمي الخصائص التالية[٢٤] :

---

(٢٢) منذر عبدالسلام نفس المصدر السابق ص ١٥ـ١٧ .

(٢٣) د. ارمز : التعليم والتنمية القومية . ترجمة محمد منير موسى مطبعة المجد ـ القاهرة ١٩٧٤ .

(٢٤) غانم سعيد العبيدي ـ تكلفة الطالب في التعلم الجامعي العراقي واثرها في كفايته الداخلية . ص ١١٣ .

- هنالك ترابط قوي بين العوائد والمستوى التعليمي في حال تساوي الاعمار .
- تزايد الارباح (العوائد) مع تزايد السن الى ان تبلغ القمة في سن الكهولة ثم تستقر مدة الا انها تميل الى الانخفاض حتى سن التقاعد[٢٥] .
- ان الارباح في القمة بالمقارنة مع ارباح (فوائد) البداية وهي بالنسبة الى العاملين الاكثر ثقافة . وقد تضمنت دراسات كل من شولتز[٢٦] وبلوك[٢٧] وارد اكهرست البلجيكي وفونس[٢٨] ودينسون[٢٩] وميللر[٣٠] وبيكر[٣١] وويسبرد الامريكي[٣٢] وكيروف الروسي[٣٣] هذه الحقيقة .

---

(25) Moureen Woodhall. Analysis Cost benefit in Edu— cational Planning.

(26) Schally. Capital formation by Education in Journal of Political Econcmy.

(27) Plaug. The money rate of return on Education in the M.K. No. 3 pp. 205—257 .

(٢٨) محمد منير موسى ـ الادارة التعليمية ـ اصولها وتطبيقاتها . ص ١٤٩ .

(29) Denison, E.F. "Measuring the contribution to Eoon— omic growth in book the Economic of Education.

(٣٠) كلير نادر ـ اب ـ رحلان : العلم والتكنولوجيا في البلاد النامية ـ ترجمة ابراهيم عصمت مطاوع وابراهيم بسيوني (مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ـ مايو ١٩٧٢ ص ٦٨ .

(٣١) تيودور شولتز : القيمة الاقتصادية للتربية ، مكتبة الانجلو المصرية ترجمة محمد الهادي عقيفي ومحمود السيد سلطان ـ ١٩٧٥ـ القاهرة .

(32) Wisbord. Burton Educational Investment in Human Capital Journal of Political Economy Oct. 1962 .

(33) H.M. Phlips Education as a basic factor in Eoonomic and social Development in final report of conterence of African state on the Development of Education in Africa 1961 Unesco P. 102.

اتضح للباحثة بان جميع هذه الدراسات تؤكد على ان التعليم مسئول بنصيب وافر عن معدل النمو الاقتصادي •

ان ما اشرنا اليه من دراسات وابحاث ما هو الا دليل واضح على حجم دور التربية والتعليم واثرها في التنمية الاقتصادية وقد يكون أيضا تأكيدا لما عبر عنه (جان فوراستيه) بقوله: «ان البلد المتخلف اقتصاديا هو البلد المتخلف تربويا»[٣٤].

٤ ـ الابحاث والدراسات العربية المتعلقة بكلفة التعليم واوجه الانفاق واثر كل ذلك على عائد التعليم والتنمية الاقتصادية :

أ ـ دراسة كلفة التلميذ في المدرسة الابتدائية في مصر :

قدمت دراسة سنة ١٩٥٥ في مصر اثناء انعقاد مؤتمر التعليم الالزامي المجاني للدول العربية بالتعاون مع هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية بهدف الوصول الى مقدار ما ينفق على التلميذ الواحد في السنة في مختلف ابواب الصرف من أجل الوصول الى رسم خطة عملية لتعميم التعليم وقد وصلت هذه الدراسة الى ان ما ينفق على التلميذ خلال السنة بلغ ١٠٫١٥٥ جنيها مفصلا على مقابل المباني ١٫٦٦ جنيه والاثاث والمعدات ٠٫٥٠٠ جنيه ومرتبات الهيئة التدريسية ٤٫٤١٤ جنيه والمستخدمين ٠٫٢٥٠ جنيه والكتب والادوات ٠٫٧٥٠ جنيه وكتب المكتبة ١٫٠٠٠ جنيه ومصروفات عامة ٠٫٢٥٠ جنيه وتغذية ٢٫٢٢٥ جنيه •

ب ـ وفي دراسة اخرى قدمت في الدورة التدريبية الرابعة (نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٦١) في معهد التخطيط القومي في القاهرة قدرت كلفة التلميذ على الوجه التالي: ـ

ـــ تحديد كلفة الفصل الواحد كان على الوجه التالي :

---

(٣٤) عبدالله عبدالدايم ـ التخطيط التربوي اصوله واساليبه وتطبيقاته في البلاد العربية ـ دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٦ ٠

١٥٣ جنيه للتجهيزات
٢٢٠ جنيه اجور ١٢ شهرا
٦٤ جنيه مصاريف اخرى متفرقة

٤٣٧ جنيه المجموع

- متوسط كثافة الفصل ٥٠ تلميذا
- متوسط كلفة التلميذ ٨ر٥٤٠ جنيه في السنة[٣٥] .

ج - وفي دراسة اخرى قامت بها ادارة الاحصاء بوزارة التربية المصرية قدرت متوسط كلفة التلميذ في المرحلة الابتدائية ٧ر١١ جنيه سنويا خلال العام الدراسي ١٩٦٧-١٩٦٨[٣٦] .

ولا شك ان هذه الدراسة وما وصلت اليه من نتائج لم تصل الى تقدير حسابي مضبوط كل الضبط وانما وصلت الى تقديرات تقريبية بسبب ما اشارت اليه هذه الدراسات في نتائج دراساتها من اهمها :-

- انه لا يوجد بالوزارة أو المديرية التعليمية نظام يسمح بالفصل بين ما ينفق على كل مرحلة تعليمية على حدة كما انه لا يوجد بأي مدرسة سجل بكل ما ينفق على الخدمة التعليمية فبعض النفقات تجري بمعرفة المدرسة والبعض الاخر ينفق عن طريق المديريات التعليمية كما ان استهلاك الاصول الثابتة كالمباني والاجهزة يخضع للتقدير الجغرافي في كثير من الاحيان .
- ادى التوسع في تشغيل المباني المدرسية اكثر من فترة الى اضافة

---

(٣٠) معهد التخطيط القومي - الدورة التدريبية الرابعة (نوفمبر - ديسمبر ٦١) تكلفة التلميذ خلال السنة الدراسية ١٩٦١ . القاهرة . ١٩٦١ .

(٣٦) وزارة التربية والتعليم - ادارة الاحصاء - تكلفة التلميذ في المرحلة الابتدائية خلال العام ١٩٦٨/٦٧ القاهرة ، ١٩٦٨ .

صعوبات اخرى فليس من السهل تجزئة كلفة المبنى واستهلاكه واستهلاك المياه والكهرباء وتجزئة مرتبات المعلمين عند استعمال المدرسة فترتين في اليوم مثلا ٠

— تقديرات ايجار المباني المملوكة للوزارة وتفاوت مستويات الايجارات في المباني المستأجرة ٠

— التفاوت في تركيب هيكل المدرسة من حيث النسب بين فصول الصفوف المختلفة وقد اثر كذلك على متوسط كلفة الفصل والتلميذ من الكتب ٠

— التفاوت في كثافة الفصول وفي نصيب المدرس من الفصول الدراسية وعلى هذا نستطيع القول بأن دراسات الكلفة السابقة اقتصرت معظمها على مجرد تقدير النفقات واستخراج متوسط الكلفة بالنسبة للفصل أو التلميذ والاعتماد عليها في تحديد متطلبات الخطة التعليمية ٠

د ـ دراسة كلفة التلميذ المسجل والخريج في المرحلة الابتدائية في العراق[٣٧] :

قام باجراء هذه الدراسة مركز البحوث التربوية والنفسية التابع لجامعة بغداد بالتعاون مع وزارة التربية عام ١٩٧٥ ٠

---

(٣٧) تحليل كلفة التلمذ المسجل والخريج لمرحلة الابتدائية ١٩٥٨ـ٧٣/١٩٧٤ رادوسلاف سفتكوفج ـ غانم حمدون ـ جامعة بغداد ـ مركز البحوث التربوية ٠

هـــدف البحث

أما منهج البحث فقد اجريت دراسة الكلفة باتجاهين اساسين هما :ـ

— نوع الكلفة أي اجمالي الكلفة على مستوى المدرسة والكلفة العامة والكلفة الرأسمالية هي صافي الاضافات الى رأس المال وعلى ذلك تكون الكلفة الكلية حاصل جمع اجمالي الكلفة الجارية زائدا الكلفة الرأسمالية .

— كلفة النشاطات تحليل كلفة النشاطات التدريسية والنشاط اللاصفي والكلفة الادارية والسفر والنقل والصيانة والادامة .

أما النتائج التي توصل اليها البحث فهي على النحو الآتي :

— هيكل الكلفة بالاسعار الثابتة : عند تحويل الكلفة بالاسعار الجارية الى الاسعار السائدة عام ١٩٧٣ نجد ان الكلفة المتكررة تشكل ١٤ر٩٠٪ من الكلفة الكلية عام ١٩٥٨/٥٧ أما الكلفة الرأسمالية فبلغت نسبتها ٨٦ر٩٪ . اما في العام التالي فبلغت الكلفة الرأسمالية ١٦ر٧٪ وارتفعت ارتفاعا شديدا الى ٢١ر١٣٪ عام ١٩٦٠/٥٩ ثم اخذت النسبة في الهبوط السريع حتى وصلت الى ١٠٪ عام ٦٤/٦٣ وبلغت ٤ر٣٪ عام ١٩٧٤/٧٣ اما الحد الادنى فكان ٢ر٠٪ عام ١٩٦٦/٦٥ وكانت الكلفة المتكررة تتحرك خلال تلك الفترة بالاتجاه المعاكس حيث بلغ حدها الاعلى ٩٧ر٩٩٪ عام ١٩٦٦/٦٥ وعند اخذ عنصري الكلفة الرأسمالية نجد ان الاضافة الى قيمة الابنية تراوحت بين حد اعلى قدره ٤٨ر١١٪ من مجموع الكلفة الكلية عام ١٩٦٠/٥٩ والاضافة الصافية للتجهيزات تراوحت نسبتها بين حد اعلى قدره ٧٣ر١ من الكلفة الكلية عام ١٩٦٠/٥٩ أما الكلفة المتكررة للعمل تبلغ ٥٥ر٨٣٪ من مجموع الكلفة المتكررة لعام ١٩٥٨/٥٧ وكانت

النسبة ٩٣٫٢٪ عام ١٩٧٤/٧٣ • وكلفة المراد والخدمات بلغت ٢٠٫٧٪ عام ١٩٥٨/٥٧ وكانت ٧٢٫٣٪ عام ٧٤/٧٣ كلفتا التصليح والادامة والاندثار بلغت نسبة التصليح والادامة ٣٢٫٣٪ عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغت ٥٦٪ عام ١٩٧٤/٧٣ •

أما كلفة الاندثار فبلغت ٩٣٫٥٪ عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغت ٥٣٫٢٪ عام ١٩٧٤/٧٣ •

متوسط الكلفة التعليمية للتلميذ بالاسعار الجارية :

ان متوسط الكلفة السنوية لتعليم التلميذ للمرحلة الابتدائية ٢٣٫١٥٢ دينار عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغ عام ١٩٧٤/٧٣–٤٢٫٤٠٤ دينارا أي ان زيادة انفاق الدولة على التعليم الابتدائي كانت على العموم أعلى من زيادة عدد التلاميذ المسجلين كما ان متوسط الكلفة المتكررة لتعليم التلميذ الواحد بدأت بداية واطئة حيث بلغت ١٩٫٨١٩ دينارا عام ١٩٥٨/٥٧ ثم اخذت في الارتفاع المستمر حتى بلغت ٣٥٫٥٦٤ دينارا عام ١٩٧٤/٧٣ وقد سار متوسط الكلفة المتكررة لتعليم التلميذ مسارا يوازي مسار الكلفة الاجتماعية وبلغ متوسط الكلفة الاجتماعية للعمل لتعليم التلميذ ١٦٫٦٣٧ دينارا عام ١٩٥٨/٥٧ ثم استمر الارتفاع حتى بلغ ٣٢٫٩٥٨ دينارا عام١٩٧٤/٧٣ويعود التغير الحاصل في متوسطالكلفة الاجتماعية للعمل الىالفرق بين نموالزيادة الحاصلة فيالانفاق علىرواتب وأجور ومخصصات العاملين في التعليم والادارة وبين نمو عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية •

متوسط كلفة تعليم التلميذ بالاسعار الثابتة :

بلغ متوسط الكلفة التعليمية السنوية في المرحلة الابتدائية ٢٩٫٧١ دينارا عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغت عام ١٩٧٤/٧٣ – ٣٢٫٢١٥ دينارا فاذا اخذنا بنظرالاعتبار زيادة الانفاق على التعليم الابتدائي زيادة متواصلة وزيادة عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية بصورة مستمرة يتبين ان زيادة الانفاق لم يواكب ارتفاع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية • لقد بلغ متوسط الكلفة المتكررة لتعليم التلميذ سنويا ٢٦٫٢٩٥

دينار عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغ ٣٢ر١٠٦ عام ١٩٧٤/٧٣ كما ان متوسط الكلفة الجارية اعلى من الكلفة الثابتة باسعار عام ١٩٧٢ والصورة في الفترة التالية ويعود ذلك الى الارتفاع السريع في مستوى الاسعار قياسا الى الاسعار عام ١٩٧٢ ويعني ذلك هبوط الانفاق الحقيقي على تعليم التلميذ الواحد • ولو نظرنا الى عناصر الكلفة المتكررة لوجد ان متوسط ما يصيب التلميذ الواحد من الكلفه الاجتماعية للعمل قد تراوح بين حد ادنى قدره (٢١ر٩٧٠) دينار عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغ عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغ عام ١٩٧٤/٧٣ (٢٨ر٩٩٠) دينارا •

اما كلفة المواد والخدمات لتعليم التلميذ الواحد فتراوحت بين ١ر٨٩٣ عام ١٩٥٨/٥٧ وهو الحد الاعلى اما عام ١٩٧٤ بلغت ١ر١٥٦ دينار وتراوحت كلفة التصليح والادامة لتعليم التلميذ الواحـد (٠ر٨٧٢) عام ١٩٥٨/٥٧ أما عـام ١٩٧٤/٧٣ بلغت (٠ر١٧٤) دينار •

اما متوسط كلفة الاندثار لتعليم التلميذ الواحد سنويا بلغ (١ر٥٦٠) عـام ١٩٥٨/٥٧ و (٠ر٧٨٦) عام ١٩٧٤/٧٣ أما متوسط الكلفة المتكررة العامة لتعليم التلميذ الواحد فكانت (١ر٨٤٧) دينار عام ١٩٥٨/٥٧ (٢ر٢٧٦) دينار عام ١٩٧٤/٧٣ والكلفة الرأسمالية (٢ر٨٧٦) عام ١٩٥٨/٥٧ وبلغت (١ر١٠٩)عام ١٩٧٤/٧٣ •

كلفة تعليم خريج المرحلة الابتدائية بالاسعار الثابتة :

لولا وجود الاهدار في العملية التربوية متمثـلا بالرسوب والترك لامكن استخراج كلفة تعليم الخريج بضرب متوسط كلفة تعليم التلميذ المسجل بعدد سنوات المرحلة الابتدائية وهي ست سنوات ولكن رسوبا لسنة معينة وترك نسبة اخرى للدراسة من شأنهما رفع متوسط كلفة تعليم الخريجين باعتبارهم المخرجات المستهدفة بالعملية الجارية في المرحلة التعليمية المعينة •

وللوصول الى متوسط كلفة تعليم الخريج لكل فوج من الافواج المشمولة

بالبحث تم ضرب عدد المسجلين في كل صف من صفوف الفوج بمتوسط الكلفة التعليمية للتلميذ في السنة المعينة وبعدئذ قسمة مجموع كلفة تعليم المسجلين في الصفوف الستة للفوج على عدد افراد الفوج ويضرب عدد المتوسط بمعدل عدد السنين التي يتطلبها تخريج التلميذ الواحد ومن ذلك الفوج نحصل على متوسط كلفة تعليم الخريج الواحد من الفوج نفسه والجدول الاتي يبين الكلفة التعليمية للتلميذ المسجل والخريج •

متوسط كلفة تعليم التلميذ المسجل والخريج حسب الافواج

الفوج	متوسط كلفة تعليم المسجل (بالدينار)	متوسط كلفة تعليم الخريج على اساس اتجاه نسب الرسوب والترك (بالدينار)	متوسط كلفة تعليم الخريج على اساس ثبات نسب الرسوب والترك (بالدينار)
٦١/٦٠	٣١/٨٢٠	٥١٠/٠٧	٤٩٦/٣٩
٦٢/٦١	٣٣/٩٣٠	٤٩١/٣١	٥٥٠/٣٤
٦٣/٦٢	٣٥/٥٧٠	٤٧٣/٠٨	٤٣١/١١
٦٤/٦٣	٣٦/٨٦٠	٤٣٩/٧٤	٤٢٥/٣٦
٦٥/٦٤	٣٨/٠٦٠	٥٠٤/٦٨	٥٠٥/٤٤
٦٦/٦٥	٣٨/٧١٠	٤٨٨/٥٢	٥٧٦/٣٩
٦٧/٦٦	٣٨/٤٥٠	٤٢٤/١٠	٤٢٩/١٠
٦٨/٦٧	٣٨/٠٦	٤٠٩/٥٣	٣٧٧/٥٦
٦٩/٦٨	٣٦/٧٨٠	٣٧٥/١٦	٣٧٣/٦

ومن هذا الجدول يتبين بان متوسط كلفة تعليم الخريج على اساس الواقع وثبات متوسط نسب الرسوب والترك قد تراوح بين ٥٧٦/٣٩٠ دينار كحد اعلى و ٣٧٣/٦٠٠ دينار كحد ادنى اما على اساس اتجاه وتطور نسب الرسوب والترك فقد تراوح متوسط كلفة تعليم الخريج الواحد بين ٥١٠/٠٧٠ دينار كحد اعلى و ٣٧٣/٦٠٠ دينار كحد ادنى اما على اساس آتجاه وتطور نسب الرسوب والترك فقد تراوح متوسط تعليم الخريج الواحد بين ٥١٠/٠٧٠ دينار كحد اعلى و ٧٣٥/١٦٠ دينار كحد ادنى •

٣ ـ الكلفة التعليمية لطالب مرحلة الدراسة الاعدادية في العراق[٣٨] :

قام باجراء هذه الدراسة مركز البحوث التربوية والنفسية التابع لجامعة بغداد بهدف البحث الى متابعة التطور الحاصل منذ اواسط الستينات على معدل الكلفة الحقيقية لتعليم الطالب الواحد في مرحلة التعليم الاعدادي الى معرفة متوسط الكلفة السنوية لتعليم الطالب في المرحلة الاعدادية • والغرض من البحث هو التوصل الى مؤشرات يمكن اعتمادها في عملية تخطيط برامج التعليم • وقد استند البحث في ذلك الى البيانات المقدمة من قبل مديريات التدريب في المحافظات بناء على استمارة اعدت لهذا الغرض وتضمنت النفقات التعليمية المباشرة للمدارس الاعدادية المستقلة •

عينة البحث :

اشتملت عينة البحث على البيانات الخاصة بسبع محافظات تضم حوالي ثلثي المدارس الاعدادية المستقلة في العراق ، واستبعدت المحافظات الاخرى أما لخلوها من المدارس الاعدادية المستقلة أو من التحليل الاول لبياناتها ، اظهر بعدها الكثير من الدقة استنادا الى حسابات الحد الادنى الممكن لكلفة تعليم الطالب في المرحلة الاعدادية •

---

(٣٨) غانم حمدون وعدنان السيد تطور الكلفة التعليمية لطالب مرحلة الدراسة الاعدادية في العراق • جامعة بغداد ـ مركز البحوث التربوية والنفسية • بغداد ١٩٧٤ •

خطة البحث :

بدأت المحاولة الاولى لجمع المعلومات التي يتطلبها البحث في بداية عام ١٩٧٢ تم اعداد استمارة البحث ثم ارسالها الى مديريات التربية في المحافظات كافة وذلك عن طريق مديرية البحوث التربوية في وزارة التربية ، وتضمنت هذه الاستمارة حقولا بالمصروفات الفعلية المباشرة للمدارس الاعدادية المستقلة وبالنفقات غير المباشرة المترتبة على ادارة العملية التعليمية والاشراف عليها من قبل مديرية تربية المحافظة وباعداد الطلبة المسجلين منهم والخريجين في كل سنة دراسية على ان يجري ملء حقول الاستمارة من قبل الموظفين ذوي العلاقة في مديرية التربية المعنية • وبالنظر للاهمية الكبيرة لمحافظة بغداد في احتساب متوسط الكلفة في المدارس الاعدادية على نطاق القطر فأنه لم يكن في الوسع اهمال تطور الكلفة في مديريتي تربية بغداد (الكرخ والرصافة) • ولما كانت الرواتب والمخصصات والاجور تشكل القسم الاكبر والاساس من مجموع الكلفة تم التركيز على هذا الفصل لمعرفة تطوره في كلتا المديريتين والاعتماد فيما يخص الكلفة •

اما نتائج البحث فهي على النحو الاتي :ـ

ـــ الكلفة المباشرة

ويقصد بالكلفة المباشرة هو ذلك الجزء من الكلفة الذي ينجم عن العملية التعليمية داخل المدرسة نفسها ، والجدول الاتي يبين لنا تفاصيل متوسط الكلفة المباشرة لتعليم الطالب الواحد والبالغ (٥٦/٢٩٦) دينارا •

المـادة	متوسط الكلفة (دينار)	النسبة المئوية ٪
أ ـ الرواتب والمخصصات والاجور	٥١/٨٥١	٩٢/١
ب ـ الادارة والتسيير	١/١١١	٢/٠
ج ـ اللوام التعيمية	١/٣٠٣	٢/٣
د ـ المبنى المدرسي	٢/٠٣١	٣/٦
المجمــوع	٥٦/٢٩٦	٪١٠٠

ـ الكلفة غير المباشرة

تعني الكلفة غير المباشرة ذلك الجزء من الكلفة الذي يترتب على نشاط مديرية تربية المحافظة المعنية ووزارة التربية في ميادين الادارة والاشـراف والتخطيط والخدمات ، أما متوسط المصروف على الطالب الواحد بالنسبة للكلفة غير المباشرة فيوضحه الجدول الآتي :

الكلفة المباشرة لتعليم الطالب في مرحلة الدراسة الاعدادية

السنوات / المرحلة الدراسية	١٩٦٥/١٩٦٦			١٩٧٠/١٩٧١		
	مجموع الطلبة الذين تشرف عليهم وزارة التربية	المصروفات على ديوان وزارة التربية ومديريات المحافظات	متوسط المصروف على الطالب الواحد	مجموع الطلبة الذين تشرف عليهم وزارة التربية	المصروفات على ديوان وزارة التربية ومديريات المحافظات	متوسط المصروف على الطالب الواحد
		دينار	دينار	دينار	دينار	
الابتدائية والمتوسطة	١ر٢٣٤ر١٦٤	١٠٠٧٧٥٠	٠ر٨١٦	١ر٤٢٦٣٣٢	١ر٣٥١٨٠٢	٠ر٩٤٧
المتوسطة الاعدادية(*)	٢٧٧٥٣٠	٢٥١ر١٢	٠ر٩٢٣	٣١٣٨٥٦	٣٣٧٩٥٠	١ر٠٧٦
المجموع		١٢٥٩٠٦٢	١ر٧٣٩		١٦٨٩٧٥٢	٢ر٠٢٣

(*) ان الاعداد الواقعة في عمود مجموع الطلبة الذين تشرف عليهم وزارة التربية والمتعلقة بالطلبة في المرحلتين المتوسطة والاعدادية تدخل ضمن الموضوع العام لاعداد الطلبة في المراحل الدراسية الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية) .

متوسط المصروف على الطالب الثانوي خلال الفترة ٦٥/٦٦ـ٩٧٠/١٩٧١

$$= \frac{١٫٧٣٩ + ٢١٫٠٢٣}{١٢} = ١٫٩٣١ \text{ دينار}$$

كلفة اندثار البناء (الوزارة والمديريات)

الطالب الواحد = ٠٫٠١٩ دينار

متوسط الكلفة غير المباشر = ١٫٩٥٠ دينار

ـ **الكلفة النهائية :**

ان متوسط الكلفة النهائية لتعليم الطالب الواحد في المدرسة الاعدادية بلغ **٥٨٫٢٤٦** دينار في السنة موزعا على كلفة مباشرة بلغت **٥٦٫٢٩٦** دينار الى **٩٦٫٧٪** من المجموع وكلفة غير مباشرة بلغت **١٫٩٥٠** دينار الى **٣٫٣٪** من المجموع ، والجدول الآتي يوضح هذه الكلفة وتفاصيلها :

الكلفة السنوية لتعليم الطالب الواحد في مرحلة الدراسة الاعدادية

نوع الكلفـــة	مقدار الكلفة فلس	دينار	النسبة الى المجموع ٪
أ ـ الكلفة المباشرة			
الرواتب والمخصصات والاجور	٨٥١	٥١	٨٩٫١
الادارة والتسيير	١١١	١	١٫٩
اللوازم التعليمية	٣٠٣	١	٢٫٢
استخدام البناء المدرسي	٠٣١	٢	٣٫٥
ب ـ الكلفة غير المباشرة	٩٥٠	١	٣٫٣
المجموع العام (الكلفة النهائية)	٢٤٦	٥٨ دينار	٪١٠٠

هـ ـ بحث عن الاهدار وكلفة التعليم الاعدادي التجاري في العراق(٣٩) :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الاهدار للتعليم الاعدادي التجاري الناجم عن رسوب وتسرب الطلاب للفترة بين عام ٩٦٢/٩٦٣ و ٩٧١/١٩٧٢ ومعرفة كلفته والاهدار الخارجي الحاصل من عدم اشتغال خريجيه مباشرة بعد سنة تخرجهم أو من اشتغالهم في اعمال لا تلاءم واعدادهم المهني •

وقد شملت عينة البحث جميع المدارس الاعدادية التجارية العاملة حاليا ، وقد تابع الباحث جميع الطلاب الذين دخلوا التعليم الاعدادي التجاري وفق مخططات التدفق وخلال فترة البحث •

أما بالنسبة لحساب الكلفة فقد اعتمدت الباحثة على سجلات المصروفات الفعلية التي قامت بصرفها المدارس الاعدادية التجارية وديوان مديريات التربية القسم الثانوي وديوان وزارة التربية وبعض المؤسسات شبه الرسمية الاخرى • وقد اعدت الباحثة استمارات خاصة بذلك •

وقد اضافت الباحثة الكلفة العائلية وقد حدد ذلك بالنفقات التي لها علاقة مباشرة بدراسة الطالب ، وقد أعدت الباحثة استفتاء وزعته على عينة قدرها ٢٠٪ •

وقد تابعت الباحثة جميع الطلاب المتخرجين والعاملين حاليا في الدوائر استفتاء يشمل مؤشرات الاهدار • واتضح من نتائج تحليل كلفة الطالب للتعليم التجاري لسنوات البحث انها بلغت (٩٣٫٦٥٨) دينارا • وقد كانت نفقات المدرسة على ثلاثة أنواع رئيسية هي :

١ ـ النفقات الجارية والمتمثلة بالرواتب والمخصصات والاجور وقد حصلت على أعلى نسبة ، اذ بلغ معدل نسبتها لسنوات البحث ٨٥٫٥٪ تقريبا •

---

(٣٩) علي هداد رهيف / ٣١ الاهدار وكلفة التعليم الاعدادي التجاري في العراق بين عام ٦٢/٦٣ و ٧١/١٩٧٢ رسالة ماجستير في التربية غير منشورة ـ جامعة بغداد ـ ١٩٧٤ •

٢ ـ النفقات غير الجارية والمتمثلة بالاثاث والاجهزة والكتب • وقد حصلت على أقل نسبة اذ بلغ معدل نسبتها لسنوات البحث ١ر٤٪ تقريبا •

٣ ـ النفقات الثابتة والمتمثلة بالايجارات والاستهلاك السنوي للابنية وقد بلغ معدل نسبتها لسنوات البحث ٥ر١٠ تقريبا •

ونتيجة للرسوب والتسرب العالي للتعليم الاعدادي والتجاري فقد اهدر مبلغ قدره ٢٣٩٢٢٧/٧٢٢ دينارا خلال سنوات البحث •

ـ وقد كشف البحث ان (٩٢٩) سنة تقريبا أهدرت بسبب عدم تخرجهم وان نسبة الاهدار لدى الذكور اعلى منه لدى الاناث •

ـ وقد كشف البحث ان نسبة الاهدار المتمثل بممارسة اعمال لا تلاءم واعداد الطلاب المهني بلغت ٢٩٪ ولا يوجد اختلاف بين الذكور والاناث في نسب الاهدار •

تبين لنا من كل ما تقدم بان البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بتحليل الكلفة والاهدار في مراحل التعليم المختلفة لها المردود والاثر الكبير في خطط التنمية الاقتصادية في القطر •

مناقشة الدراسات والابحاث السـابقة

استقراء من الدراسات والابحاث السابقة تحاول الباحثة ابراز الجوانب التي لم تتناولها الابحاث السابقة والدراسات السابقة . وسوف يتناولها البحث الحالي بالدراسة والتحليل والوصف باسئلة صيغت في ضوء الدراسات السابقة :

١ ـ يتجه البحث الحالي الى دراسة وتحليل مشكلات التخلف والتنمية الاقتصادية وخصائصها وبيان عناصر التنمية والاجراءات اللازمة لعملية التنمية . وتعد كأطار عام ونظري لمشكلة البحث القائم دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية للقطر العراقي .

٢ ـ سيضيف البحث الحالي تطور حركة الانفاق والتكاليف في التعليم العام بمراحله المختلفة في القطر العراقي واثر ذلك في دفع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه مما لم تتطرق اليه البحوث السابقة المعروفة .

٣ ـ يعمل البحث الحالي على ابراز السمات البارزة في النظام التعليمي في القطر العراقي وتحليل واقعه وتشخيص نقاط القوة والضعف في هذا النظام التعليمي بتقييم مؤشراته العاملة فيه وتقييم المحاولات والجهود السابقة من أجل تطوير النظام التعليمي .

٤ ـ يعد هذا البحث وهو يعالج مسألة التعليم ودوره في عملية التنمية الاقتصادية حلقة من حلقات اقتصاديات التعليم العام ، لانه يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية التنمية . لأجل هذا فقد أكدت الباحثة في بحثها على النقاط التي ينبغي الاشارة اليها في الاطارات النظرية لهذا البحث . وما لم تقترب منه البحوث والدراسات السابقة كثيرا على هذه الدراسات والابحاث .

٥ ـ ولابد وفي ختام التعليق ان الباحثة وهي تنتهي من سرد ومناقشة تحليل الدراسات السابقة ان تشير الى انها استفادت من تلك البحوث والدراسات

في بعض جوانب بحثها النظرية ومسار البحث التطبيقي ، وبقدر ما يتعلق بدراستها الحالية وان جميع هذه البحوث والدراسات هي دراسات مسحية وصفية تحليلية لواقع التنمية الاقتصادية وعائد التربية والتعليم وآثارهما في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبحثنا الحالي من ضمنها وهذا يشير الى اهمية استخدام مثل هذا الاسلوب في الدراسة والبحث في مجال البحوث الاقتصادية والتنموية وان ما ظهر من تباين أو تقارب بين وجهات النظر في بعض البحوث فهو يعتمد على طبيعة البحث وامكانية الباحث والامكانيات والجهود المتاحة له بالدراسة والبحث والتحليل والوصف . وهكذا ينبغي ان يكون بدايةبحثنا يبدأ من نهاية ما توصلت اليهالدراسات السابقة وما وجد فيها من قصور وفراغ في ابحاثهم والبحث الحالي مكمل ومتمم لتلك الابحاث .

الفصل الثاني

مفهوم التخلف ومشكلاته وطبيعة التنمية الاقتصادية

ان الاهتمام بمشكلات التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان التي يضمها العالم المتخلف الذي ينعت بالعالم الثالث أمر له ضرورة في بحثنا هذا • ولما كانت التيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي تؤكد على اهمية العامل البشري في هذه التنمية ، لذلك ستتطرق الباحثة الى توضيح مجالاته في اطار الخصائص المؤثرة في الدول المختلفة والعقبات والمشاكل التي تعانيها • ومن أجل الوصول الى معرفة المفهوم النظري والتطبيقي لابعاد التخلف واثره في التنمية الاقتصادية ترى الباحثة ضرورة التطرق الى المجالات الآتية :

— مفهوم التخلف ومعانيه وخصائص الدولة المتخلفة •
— مفهوم التنمية الاقتصادية والكفاءة الانتاجية •
— عوامل التنمية الاقتصادية والاجراءات اللازمة لها •

مفهوم التخلف ومعانيه وخصائصه في الدول النامية :

لقد اختلف الاقتصاديون في تعريف مفهوم التخلف وتحديده ، اذ ان تحديد مفهوم التخلف ليس بالامر السهل • والدراسات الاقتصادية الحديثة تجد لها معاني كثيرة ومختلفة دون ان يكون هناك تعريف دقيق • ان التخلف الاقتصادي ظاهرة نسبية من الصعوبة ان نجد له تعريفا شاملا يسمح بقياس درجة التخلف اذ ان هناك خصائص مشتركة لظاهرة التخلف رغم وجود فوارق طبيعية واقتصادية واجتماعية • ومهما يكن التعبير المستخدم فان معظم الاقتصاديين المتخصصين في دراسات الدول المتخلفة يعتبرون متوسط دخل الفرد هو المعيار الذي يمكن اتخاذه أساسا للتمايز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، الا ان هذا التعبير مردود وغير مقبول اقتصاديا اذ ان متوسط دخل الفرد لا يمكن ان

يكون مقياسا دقيقا ، والسبب هو اختلاف مفهوم الدخل وطريقة تقديره من دولة الى اخرى ، فمثلا عند احتساب الدخل القومي في الدول المتخلفة يلاحظ ان جزءا كبيرا من الخدمات لا تؤخذ بنظر الاعتبار في الحساب فمثلا في الخدمات المنزلية وتعليم الابناء •

الا انه يمكن اعطاء تعريف اجرائي لمفهوم التخلف الاقتصادي بانه عجز الدول المتخلفة عن السيطرة على ظروف البيئة واستغلال مواردها الطبيعية وثرواتها البشرية أحسن استغلال واستثمار •

وان الافلات من قبضة التخلف هو هدف مطلوب لكن القدرة على تحقيق ذلك يتوقف على عوامل كثيرة في قمتها السلطة الحاكمة في هذا البلد أو ذاك ومدى تحررها من السيطرة الاستعمارية وما هي سياستها ووضوح رؤيتها بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

ان الدول المتقدمة تنطلق خطواتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة العلوم الاخرى بسرعة مذهلة بينما الدول المتخلفة خطواتها تتعثر في معظم الميادين وتتحرك ببطء • ويمكن في هذا الصدد دراسة خصائص الدول المتخلفة والمشاكل والعقبات التي تعانيها •

١ ـ النمو السكاني :

ان الزيادة في عدد السكان في المجتمعات النامية والمتخلفة وخاصة السنوات الاخيرة دون ان يكون هناك زيادة مساوية في العمليات الانتاجية وفي الموارد الطبيعية • فالزيادة في معدل التنمية تبتلعه الزيادة السكانية الناجمة عن الزيادة في الولادات • دلت الاحصاءات السكانية للبلدان المتخلفة ان الفئة السكانية من الذين اعمارهم اقل من ١٥ سنة يشكلون في مجموعهم ما يقرب من ٤٨٪ من مجموع السكان بينما الدول المتقدمة ٢٥٪ من مجموع السكان[١] الى ان نسبة الزيادة في السكان تتراوح ٣٪ من مجموع السكان في الدول المتخلفة •

---

(١) وديع شرايحة : مشاكل التنمية الاقتصادية معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٩ ص ٥٣ •

وتعتبر زيادة السكان وتكاثره عائقا أمام رفع مستوى المعيشة ونشر التعليم اذ انه رغم تقدم الطب الوقائي والعلاجي الا انه ما زال متخلفا نسبة الى الدول المتقدمة • كما ان السبب في زيادة نسبة المواليد في الدول المتخلفة هو الزواج المبكر وما يتبعه من زيادة في فترة الخصوبة لدى النساء وبالتالي يؤدي الى ارتفاع في عدد المواليد ، وكذلك نرى في هذه الدول ظاهرة تعدد الزوجات بأكثر من واحدة طبيعي يؤدي الى زيادة في عدد الاطفال كما ان عدم انتشار وسائل تحديد النسل في الدول المتخلفة وعدم الالمام والمعرفة بها يؤدي الى زيادة السكان ، ولقد تمكنت الدول المتقدمة من السيطرة على عدد المواليد وتحديد النسل من جراء انتشار وسائل منع الحمل أما في الدول المتخلفة فان جهل الافراد بهذه الوسائل وارتفاع أثمانها نسبة الى دخولهم التي يحصلون عليها اضافة الى ما يتعلق بالمعتقدات الدينية اذ يعتقد الكثير بان الاديان تحرم هذه الوسائل[٢] • وهناك اسباب اخرى لكثرة الانجاب هو انخفاض تكاليف تربية الطفل الواحد والرغبة في انجاب طفل ذكر هو الذي يشجع على الزيادة في معدل المواليد اذ كثير ما يصادف عوائل لها عدد من الاطفال الاناث ولكنها تستمر في الانجاب الى ان يأتي الطفل الذكر • كل هذه الاسباب تؤدي الى زيادة النسل وما يتبعها من آثار سيئة اذ ان من الطبيعي ان متوسط دخل الفرد هو خارج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان • فاذا فرضنا ثبات الدخل الكلي وزيادة السكان فالنتائج يكون تناقص في متوسط الدخل الفردي أو قد يزداد الدخل الكلي ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة في السكان أو قد يكون زيادة في الدخل الكلي ولكن نسبة الزيادة أقل من نسبة زيادة السكان كل هذا التفاوت يؤدي الى قلة الدخل الفردي مما يؤثر على مستوى معيشة الفرد •

ان ارتفاع نسبة الاطفال المعالين (وهم الذين دون السن الذي يسمح لهم بالمشاركة في العملية الانتاجية) هؤلاء قد يستنفذون جزءا كبيرا من موارده في

---

(٢) علي لطفي : التنمية الاقتصادية ، المطبعة الكمالية ـ القاهرة ص ٦٢ •

تزويدهم بالغذاء والكساء والمسكن والخدمات الصحية والتعليمية . كان الافضل استخدام هذه الزيادة في رفع مستوى المعيشة بدلا من اعالة الاعداد المتزايدة من الاطفال ولكن قد يساعد زيادة السكان على زيادة الدخل للمجتمع وذلك اذا ما وجدت الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي وهو توافر رؤوس الاموال اللازمة لعملية التنمية . ويمكن تخفيف ضغط السكان على الارض في معظم البلدان المتخلفة في مجال الصناعة واستيعاب العمالة الزائدة في القطاع الزراعي وتوجيهه في القطاع الصناعي الا ان الصناعة في الدول المتخلفة يعوزها الخبرة ورأس المال والتدريب وقد توجد المواد الاولية ولكن تفتقر الى الخبرة والتدريب ، فلابد من اتخاذ التدابير اللازمة لضبط تكاثر السكان لكي لا تعرقل عملية التنمية الاقتصادية وتبدد نتائجها بين اعداد السكان المتزايدة ، وان القطر العراقي يخطو خطوات موفقة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل توافر مواده الاولية من رأس مال وتدريب وخبرة جعلته يخطو خطوات نحو قائمة الدول النامية بعد ان كان ردحا من الزمن يعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٢ ـ قلة رؤوس الاموال :

البلدان المتخلفة تجابه مشكلة وهي قلة رؤوس الاموال والموارد الطبيعية مما يؤدي الى قلة في الآلات الصناعية وطرق المواصلات والطرق المبدة والسكك الحديدية والمباني وجميع وسائل النقل الاخرى من جوية وبحرية والسبب وراء هذا العجز في الخدمات الانتاجيه هي كما ذكر قلة رؤوس الاموال وانخفاض الدخول . ان ضعف الادخار بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي وهذا نتيجة لانخفاض مستوى الانتاج وانخفاض مستوى الانتاج يعود الى قلة رؤوس الاموال وهكذا نرى الدول المتخلفة تدور في حلقة مفرغة للفقر .

فيما نجد ان نسبة الادخار في الدول المتخلفة ٥٪ بينما في الدول النامية والمتقدمة تصل الى ٢٠٪[٣] . وقطرنا يقع ضمن حلقة الدول المدخرة في اقتصاده

---

(٣) علي لطفي : المصدر السابق ، ص ١٣ .

الوطني • أما بالنسبة للطلب على رأس المال نجد ان الدول المتخلفة تتميز بعدم وجود حوافز مشجعة على الاستثمار ويترتب على نقص رأس المال الى ضعف الانتاج ومن ثم انخفاض مستوى الدخل وهذا يؤدي بدوره الى ضعف الحافز والمشجع على الاستثمار • أما العامل الثاني لنقص رؤوس الاموال فهو الاكتناز اذ ان الطبقة الغنية في الدول المتخلفة توجه جزءا من دخولها نحو الاكتناز ويكون على شكل ذهب ومجوهرات ثمينة وهناك الادخار السلبي وهو التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع الواحد ، فمثلا القروض التي تمنحها البنوك للافراد والمصرف العقاري والسلف الحكومية وعمليات البيع بالتقسيط كل هذا مثل على الادخار السلبي في الدول المتخلفة •

وهناك ظاهرة في الدول المتخلفة وهو تسرب رؤوس الاموال الى الخارج، اذ ان الطبقة الميسورة الغنية تودع رؤوس أموالها في البنوك الخارجية والسبب في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي التي تتميز بها الدول المتخلفة • وان ودعت رؤوس الاموال في الداخل فانها توظف في عمليات غير منتجة وغير استثمارية وهو بناء المباني الفخمة وشراء وتبديل السيارات الفارهة وخزن السلع وكان الاجدر بهذه الاموال توظيفها في مشاريع زراعية وصناعية مثمرة وانتاجية • هكذا كان شأن قطرنا العراقي قبل ثورة تموز القومية الاشتراكية ، فقد بدأت الدولة تستثمر اقتصاده الوطني بقطاعه الاشتراكي فيالمشاريع الزراعية والصناعية، الانتاجية منها والخدمية •

٣ ـ قلة الانتاج :

ان الدول المتخلفة تتميز بقلة انتاجها سواء في قطاعي الزراعة أو الصناعة أو القطاعات الاخرى ، اذ ان الوحدة الواحدة من الارض ورأس المال أو العنصر البشري المستثمر يكون انتاجها أقل من نظيرتها في الدول المتقدمة • عملية التنمية في الدول المتقدمة بدأت بالثورة الصناعية وتلاها ثورات في مجال الهندسة والكيمياء والكهرباء بينما نرى في الدول المتخلفة ان فنون الانتاج لا زالت تعتمد على العمل

اليدوي والاساليب القديمة واستخدام الحيوان في الزراعة وعمليات النقل تفتقر الى التحسينات الفنية وجهل المنتجين بالاساليب الحديثة وعدم ملاءمة النظم والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . نلاحظ ان هناك فاصلا زمنيا وفجوة واسعة ما بين الانتاج في الدول المتقدمة والدول المتخلفة[٤] . ولكن نلاحظ ان الدول المتخلفة تسير في طريق التقدم بخطوات بطيئة بينما الدول المتقدمة تسير بخطوات واسعة وسريعة مما يؤدي الى زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

فلابد من اجراء استثمارات للعنصر البشري لكي يمكن ان نعد جهازا فنيا واداريا متقدما وندرب الايدي العاملة على المهارة وتزويدها بالتعليم ورفع المستوى الصحي لها ، كما لابد من توفير رأس المال اذ ان عملية التنمية لا يمكن ان تتم الا بتوفير رؤوس الاموال وتتطلب معدات وآلات رأسمالية حديثة ، ولابد من تناسق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة اذ ان عنصر العمل ورأس المال والارض جميعها تتعاون في عملية التنمية الاقتصادية ، ولابد ان يسير هذا التعاون بشكل منظم ، اذ ان عنصر التنظيم مهم لكل عملية تنمية وان نقص التنظيم يعوق عملية التنمية ويعرقلها اذ قد يفتقر العمل الى التدريب والخبرة ، وهذا يظهر في الاراضي الزراعية الكثيفة بالسكان اذ ان كثرة الايدي العاملة الزراعية تؤدي الى انخفاض انتاجية الفدان الواحد ، وبالتالي انخفاض في مستوى انتاجية الفرد الزراعية لذلك احتمالات زيادة الانتاج والدخل عن طريق التوسع الزراعي قليل الاهمية وأثرها محدود فلابد من التوجه نحو التصنيع لخلق فرص العمل للايدي العاملة الفائضة وتوجيهها نحو الصناعة وهنا الانتاج الفائض من العمل الزراعي يكون الانتاج في القطاع الصناعي اضافة صافية الى الانتاج القومي وفي هذا المجال خطا قطرنا العراقي خطوات موفقة .

« ان فرص الاحلال بين عوامل الانتاج تتفاوت تبعا لنوع الناتج ، ففي

---

(٤) عبدالحميد القاضي : دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي دار الجامعات المصرية القاهرة ، ص ١٣ .

انتاج الكهرباء لا يمكن زيادة عنصر العمل ونقص في رأس المال الا في أضيق الحدود بينما يكون المجال واسعا في الزراعة وفي صناعة المنسوجات »[٥] ويلاحظ في الدول المتخلفة تنتشر ظاهرة البطالة بأنواعها اذ ان هناك بطالة دورية وتظهر خلال فترات زمنية معينة تعرف باوقات الكساد ، وهناك بطالة موسمية وتظهر في الزراعة في مواسم معينة ونتيجة لظواهر طبيعية . أما البطالة المقنعة فانها تظهر بصورة واضحة ايضا في الزراعة ، ويعني ان الانتاجية الحدية لبعض المشتغلين في قطاع معين صفر وقد تكون سالبة أي اذا ابعدنا قسما من العمال الزراعيين قد يؤدي الى زيادة الانتاج الكلي ، ان ان قياس البطالة المقنعة في الدول المتخلفة من الصعوبة ضبطها . « كما ان وجود البطالة المقنعة يؤدي الى تقليل معدل التكوين الرأسمالي ، فالافراد الذين لا يضيفون شيئا الى الناتج الكلي يقتسمون دخول الافراد المنتجين مما يؤدي الى انعدام الادخار ، وعند القضاء على البطالة المقنعة يؤدي الى زيادة الادخال وبالتالي زيادة معدل التكوين الرأسمالي »[٦] .

٤ ـ التخصص في انتاج المواد الاولية والانتاج الواحد :

الانتاج في الدول المتخلفة يميل الى التركز في انتاج واحد أو انتاجين أي عدم قدرة الاقتصاد على خلق صناعات زراعية أو صناعية ، كما انه يسود انتاج المواد الاولية (زراعية أو تعدينية) والتركز في انتاج واحد يكون هذا المنتج نسبة كبيرة من مجموع الصادرات ، وعدم تنوع الصادرات يؤدي الى ان اقتصاد هذه الدول خاضع لتقلبات الاقتصاد العالمي وما يصيبه من كساد أو رواج. فاذا كانت صادرات دول تعتمد على انتاج واحد فيكون اقتصادها القومي كما ذكرنا خاضعا لتقلبات الاقتصاد العالمي ، ويترتب على هذه التقلبات نتائج ليس في مصلحة الدول المتخلفة ، منها عرقلة التنمية الاقتصادية . والسبب في ذلك هو انه كلما تنخفض الاسعار العالمية للمواد الاولية يقل ما تحصل عليه الدول

---

(٥) عبدالحميد القاضي : المصدر السابق ، ص ٣٤ .
(٦) علي لطفي : المصدر السابق ص ٢٧ .

المتخلفة من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والانتاجية ، وان ارتفعت الاسعار العالمية للمواد الاولية ترتفع قيمة السلع الرأسمالية والانتاجية ، كما ان النشاط الصناعي مقتصر على انتاج المواد الاولية وبعض الصناعات الحرفية واليدوية ويتركز معظمها في الزراعة والتعدين ويكون نصيب الصناعة التحويلية قليلا جدا . وهناك ظاهرة ارتباط بين تركز الانتاج في الزراعة وانخفاض مستوى الدخل الفردي اذ ان الظروف المناخية وكذلك ما يصيب الانتاج الزراعي من أمراض وآفات زراعية كل هذه ظروف خارجة عن ارادة الانسان ، كما ان الاسعار العالمية في الامد الطويل ليست في مصلحة الدول المتخلفة لأنها تميل الى الهبوط الشديد وفي نفس الوقت تميل اسعار السلع المصنوعة التي تستوردها الدول المتخلفة الى الارتفاع وهذا يعني ان معدل التبادل يميل دائما لمصلحة الدول المتقدمة اقتصاديا وينتج على خضوع اقتصاديات الدول المتخلفة للتقلبات نتائج سيئة تعرقل وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ ان العملات اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية الانتاجية والسلع الضرورية غير المتوفرة يؤدي هذا الى تعطيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

٥ ـ التبعية والاستغلال الخارجي :

« من الصفات التي تتميز بها الدول المتخلفة هو التبعية والاستغلال وهذه التبعية تظهر على المستوى السياسي والاقتصادي »[٧] ففي المستوى السياسي نجد ان الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات وفي الواقع ان معظم البلدان المتخلفة في امريكا اللاتينية والجنوبية وافريقيا كانت لأمد طويل مستعمرات والامر الجوهري في الاستعمار هو انها الوسيلة لاستغلال كثيف للبلاد المسيطر عليها ولدمار جزء من قواها الانتاجية ولتشويه اقتصادها . وتتميز البلاد الخاضعة لهذا النوع من التبعية بعدم الاستقرر السياسي والديكتاتورية في النظام . والتبعية

(٧) اسماعيل صبري عبدالله : التخطيط والتنمية ، القاهرة ، دار المعارف الطبعة الثانية فبراير ١٩٦٦ ، ص ٤٦ .

الاقتصادية أبرز ظاهرة فيها هو التبعية التجارية التي تمثل في حجم التجارة الخارجية وقيمتها يتوقفان على تصديرها الى عدد محدود من الدول وتصدر غالبا على شكل مواد أولية أو شبه أولية . فمثلا نجد ان دولة واحدة من الدول المتقدمة تسيطر وحدها على صادرات وواردات احدى الدول المتخلفة . وهذا الوضع يسمح للدول المتقدمة ان تتحكم في الاقتصاد القومي للبلد المتخلف .

« ان الدول المتخلفة شديدة التأثر لكل ما يحدث في اسواق الدول المتقدمة حسب العرض والطلب مما يهدد مستقبل النمو الاقتصادي كما انه نجد ان مكاتب الاستيراد والتصدير وشركات التأمين وأجهزة النقل كلها تسيطر عليها الاجهزة التابعة للدولة المتقدمة أي أجهزة أجنبية »[8] .

وفي مجال الاستثمار تبدو ظاهرة التبعية الاقتصادية في اضطراب معدلات الاستثمار بسبب تقلب حصيلة الصادرات وما يولده من تقلبات في الدخل الخاص والايرادات الحكومية وبالتالي في الادخار القومي وهو المصدر الرئيسي لعملية التنمية فضلا عن ضعف معدل الادخار ويرجع أصلا بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي اذ تؤدي تقلبات قيمة الصادرات الى تقلبات في حصيلة الصادرات . وقد استطاع العراق بثورته المجيدة في الـ ١٧ ـ ٣٠ من تموز ١٩٦٨ ان يفرض ارادته الحرة في استثمار موارده وخيراته المعدنية والنفطية من أجل مجموع الشعب .

٦ ـ اهمال الناحية الصحية :

المستوى الصحي في الدول المتخلفة متردٍ نوعيا وكميا اذ لا توجد عناية صحية بالمعنى الصحيح ، وكذلك الاجهزة الطبية الحديثة . اضافة لعدم توافر أنواع كثيرة من الادوية وعدم المعرفة بطرق ووسائل العلاج الحديثة . ويلجأ بعض الاقتصاديين الى وضع مقاييس للحكم على المستوى الصحي من الناحية الكمية ومن هذه المقاييس[9] :

---

(٨) عبدالحميد القاضي : المصدر السابق ص ٤٨ .
(٩) علي لطفي : المصدر السابق ، ص ٨٠ .

ـــ عدد السكان لكل سرير بالمستشفيات •

ـــ عدد السكان بالنسبة لكل طبيب •

ان عدد السكان بالنسبة لكل سرير منخفض بالنسبة للدول المتقدمة كذلك عدد السكان بالنسبة لكل طبيب اضافة انه ليس هناك عدالة في توزيع الاطباء في المنطقة الواحدة اذ ترى مناطق فيها عدد الاطباء أكثر من مناطق اخرى • ويظهر هذا واضحا في مناطق الريف ومناطق المدن اذ ان عدد الاطباء في المدينة أكثر من الريف • وقد تكون بعض الارياف محرومة من ابسط قواعد التمريض والمستشفيات قليلة الى جانب قلة في عدد الاطباء ان لم تكن محرومة ، أي ليس هناك أي عناية صحية بين المواطنين ، وعدم نشر الوعي الصحي يؤثر على الانتاجية اذ يضعف الطاقة الانتاجية وقد تضيع قسم من الانتاجية • هذا الوضع الصحي المتردي كما ونوعا من الناحية الوقائية والعلاجية يؤدي الى كثرة الوفيات وزيادة نسبتها وخاصة بالنسبة للاطفال والاحداث مما يولد آثارا سيئة على الاقتصاد القومي لان وفاة الطفل (رجل المستقبل) قبل بلوغه سن الانتاج يعتبر خسارة فادحة للمجتمع وضياعا لقسم كبير من الانتاجية الموجه لتربيته والصرف عليه بدون الحصول على أي مردود اقتصادي منه لانه لم يؤهل ليدخل سوق العمل والانتاج •

٧ ـ انخفاض مستوى التعليم وزيادة نسبة الامية :

• الدول المتخلفة تتميز بظاهرة انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الامية والسبب هو رداءة النظم التعليمية وعدم كفاءتها كما ونوعيا حيث ان هناك تفاوتا كبيرا في التعليم ما بين المناطق ، فنسبة الامية مرتفعة في الريف اكثر مما هي عليه في المدن ، والسبب هو ان المناطق الريفية محرومة أو شبه محرومة كما ان نسبة الامية في الاناث أعلى مما هي في الذكور بالاضافة الى النقص الكبير في

عدد المدرسين وفي المباني المدرسية،[١٠] كما ان هناك ظاهرة بارزة في النظم التعليمية في الدول المتخلفة وهي ظاهرة التسرب من المدارس أي ترك الاطفال المدارس وهجرها قبل اكمال المرحلة الابتدائية ، كما نلاحظ ظاهرة الرسوب في الدول المتخلفة نسبتها عالية والسبب وراء ذلك هو اشتغال الاطفال لكسب الرزق اضافة الى أسباب تربوية منها رداءة مناهج التعليم • وظاهرة الرسوب والتسرب تؤدي الى مشكلة الاهدار في التعليم ، والاهدار هو ضياع في الجهد وخسارة في المال المستثمر ، مما لها آثار اجتماعية واقتصادية سيئة على المجتمع • وفي هذا المجال أقدم العراق في بدء مرحلة جديدة في نشــر التعليم ومجانيتــه ابتداء من رياض الاطفال وانتهاء بمرحلة التعليم العالي والجامعي الى جانب تبني الدولة الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية واصدارها قرارها الثوري في تعليم المواطنين لمن فاتهم فرص الالتحاق بالتعليم بين سن (١٥ـ٤٥) • وبذلك سوف يعلن العراق بتجربته الرائدة قرب نظافته من الامية ومحوه لها • ومن المعلوم • ان نسبة الامية في الدول المتخلفة قد تصل في الاناث ٨٠ و ٨٥٪ وفي الذكور ٧٠ و ٧٥٪ بينما في الدول المتقدمة لا تتعدى ٤٪ـ٥٪ ،[١١] وينطبق الحال على العراق قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، وظلت الاميــة بنسبها العالية هي المشكلة واحدى العقبات التي تواجهها حتى قيام ثورة السابع عشر من تموز القومية الاشتراكية ١٩٦٨ فوجهت الثورةعنايتها تباعا فيّ نشرالتعليم وتعميمه والى محو الامية في العراق بالتجربة الرائدة للحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي في ١٩٧٨/١٢/١ •

---

(١٠) احمد أبو العباس ومسارع الراوي : الاهدار في التعليم الابتدائي : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مركز البحوث التربويــة والنفسية ــ بغداد ، ١٩٧٢ ص ٧ •

(١١) فاضل مصطفى سليم : (دراسة نظريــة لقرارات الاستثمار التربوي في الاقطار النامية) مستلة من مجلة الجامعة المستنصرية بغداد ، ١٩٧١ ، ص ٥٤٤ •

ان ارتفاع نسبة الامية لها آثار سيئة على المجتمع اذ ان الشخص الذي لا يعرف القراءة والكتابة لا يفهم ولا يستطيع ان يدرك احتياجات التنمية الاقتصادية ، ومجهود الدولة لا يكفي وحده لتحقيق التنمية الاقتصادية اذ ان التعليم يساهم بصورة فعالة في تحقيق زيادة في معدلات النشاط الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة القطاع الصناعي .

ان نسبة الامية مرتفعة في الدول المتخلفة ، ولذلك لابد من بذل جهود كبيرة لخفض نسبة الامية الى أدنى مستوى ممكن للحيلولة دون تأثيرها على عملية التنمية لاقتصادية لارتباط ذلك بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسكانية . الدول المتخلفة تحاول بشتى الطرق زيادة الادخار لتحويل الاستثمار ، وهذا يعني بالضرورة التقليل من الاستهلاك واتباع سياسة التقشف ولا شك ان الشخص الجاهل الامي لا يدرك خطورتها ، ومن ثم لا يحاول تنظيم النسل ، وان عدم انتشار التعليم يؤثر على المستوى الصحي وانتشار كثير من الامراض ، كما ان عدم انتشار التعليم يؤدي الى نقص في الايدي الماهرة وطبقة المهندسين والعمال الفنيين،وانعدام هذه الطبقة يؤثر على عملية التنميةالاقتصادية.

مفهوم التنمية الاقتصادية والكفاءة الانتاجية :

عندما تذكر عبارة (التنمية) يتجه التفكير الى تطور الناحية الاقتصادية للفرد أو المجتمع ، وهذا شيء طبيعي اذ ان الاقتصاد يعتبر شريان الحياة والمحور الذي تدور حوله كل التفاعلات وهو العنصر الرئيس لكل تقدم ، الا ان مفهوم التنمية أكثر شمولا وعمقا اذ يشمل تطور الفرد والمجتمع لكل جانب من جوانب الحياة ، وقد عرفها كثير من الاقتصاديين «انها اجراءات وسياسات وتدابيرمتعمدة تمثل في تغير بنيان وهيكل االاقتصاد القومي وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة محدودة من الزمن »[١٢] .

(١٢) علي لطفي : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

« ومنهم من يستخدم اصطلاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدلالة على مفهوم أشمل يتضمن الزيادة الكمية في الدخل والتغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي »[١٣] .

وهنا يفهم من التنمية بانها بعث روح جديدة تساعد الفرد أو المجتمع بانتشالهم من حالة الركود وتدفعهم الى الحركة والنشاط لكي يكشف قدراته وامكانياته ويهتم بموارده وينمو ذلك بالبحث عن الوسائل لكي يستثمر القدرات والامكانيات أو للكشف عن موارد جديدة .

ان جوهر التنمية يعتمد على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد ورفع كفاءة الاداء وهي غاية تستهدفها المجتمعات ككل بما فيها المتقدمة والمتخلفة . وزيادة الطاقة تعتمد أساسا وقبل كل شيء على الاستثمار المنتج في تنمية الامكانيات المادية والبشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ، وقياس التنمية يجب ان يرتكز على أساس المعدل الصافي للاستثمار المنتج لا على زيادة الدخل الخاص . ان زيادة الدخل القومي لا تدل في حد ذاتها على حدوث تنمية وانما يلزم ان يزيد متوسط دخل الفرد ، فقد يحدث ان يزيد الدخل القومي بنسبة ٣٪ ويزيد عدد السكان بنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يطرأ أي تغير على متوسط دخل الفرد ، لذلك لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية الا اذا زاد الدخل القومي بنسبة اكبر من زيادة السكان .

ان عملية التنمية تغير شامل وجذري تتناول جميع نواحي الحياة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية ، وهذا التغير يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل وتحقيق العدالة في التوزيع .

فالتنمية بالمفهوم الاجرائي هي احداث تغيرات هيكلية في البناء الاجتماعي

---

(13) Higgins B., conomice Development Principles Prob— lems and Policies, constable and co. Ltd. London 1960 PP. 106—7— .

والسياسي والاقتصادي مما يؤدي الى الاسراع بمعدلات الدخل القومي والفردي بدرجة تسمح بالانتقال من التخلف الى التقدم في أقصر فترة زمنية ممكنة . وهي تعتمد بالاساس على عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي .

والعنصر البشري يجب ان لا يؤخذ على علاته بل يجب ان يتسم بالتدريب والخبرة والمران ، وهذا معناه ان رأس المال البشري لا يكفي وحده في احداث تنمية شاملة بل لابد ان يصاحبه التعلم .

وقد أكد على فحوى هذا المفهوم للتنمية الاقتصادية البرفسور ماير Mier بقوله « ان التنمية الاقتصادية عملية تفاعلية . بين العامل المادي والعامل البشري. يزداد خلالها كل من الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معينة ودخل الفرد في المتوسط »(١٤) .

ان التنمية الاقتصادية عملية يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط الى اقتصاد متحرك تبدأ فيه هذه الزيادة . انها عملية تغير اقتصادي وسياسي واجتماعي يؤدي في النهاية الى تغيرات جذرية في المجتمع كله خلال فترة زمنية معينة . وهذه التغيرات تصيب الانسان نفسه ـ بصفته وسيلة التنمية وغايتها ـ من الناحية الاقتصادية والاجتماعة والسياسية وتؤدي في النهاية الى زيادة الناتج القومي . وبلد كقطرنا لمس هذا التغير في زيادة انتاجيته وناتجه القومي .

« ان دراسة الزيادات التي تطرأ على الدخل القومي الحقيقي هي أقرب وأفضل المقاييس الدالة على التنمية الاقتصادية ويجب ان تكون هذه الزيادة الصافية من الدخل القومي مستمرة دون انقطاع ، أي ان الزيادة أو التوسع القصير الاجل الذي يطرأ على الاقتصاد القومي نتيجة لدورة تجارية غير عادية أو لسبب من الاسباب الطارئة لا ينبغي ادخاله ضمن مفهوم النمو الاقتصادي اذ

---

(١٤) مجدي حفني ، المصدر السابق ص ٤١ .

المهم هو الاتجاه التصاعدي في الناتج القومي الصافي ، هذا في النظام الرأسمالي أما في النظام الذي يسير على اسس اشتراكية فيجب التركيز على زيادة الناتج القومي بين كل خطة اقتصادية رسمتها الدولة والخطة التي تليها »(١٥) .

ان التنمية الاقتصادية نظريا في النظام الاشتراكي تبدأ بتحليل علمي للنظام الرأسمالي باعتباره نظاما رجعيا لا يلائم التطور والتقدم والنمو ولا يمكن ان تحقق التنمية الاقتصادية في ظله ولذلك تصبح الخطوة الاولى عند الاشتراكيين للتنمية هي القضاء على النظام الرأسمالي والتحول الى الاشتراكية باعتبارها النظام الاقتصادي الامثل . ان النظام الرأسمالي في نظر المجتمع الاشتراكي غير مستقر وقابل للانفجار فهو يتعرض للازمات الدورية والبطالة العمالية ويقسم المجتمع الى فئتين متنازعتين هما فئة العمال وفئة اصحاب الاعمال من الرأسماليين المستغلين ، وسيؤدي هذا الصراع في النهاية الى نسف عملية التنمية . ان الفكر الاشتراكي يبدي أهمية بالغة لتحقيق الاستقلال السياسي في الدول النامية كشرط أساسي أي تصفية الاوضاع الاستعمارية ذات الطابع الاستغلالي كما يتضمن الغاء التشكيلات والتنظيمات السياسية المرتبطة بالاستعمار .

والشرط الثاني هو الاستقلال الاقتصادي الذي يتضمن تأميم المزارع والمناجم والمصانع والبنوك وضمها لملكية الشعب ويتضمن تصفية رؤوس الاموال الاجنبية ومحاولة تغير حالة التبعية التي يتصف بها الاقتصاد القومي في الدول النامية ووضع اسلوب معين من التنمية يؤدي الى تغير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يتخصص في انتاج المواد الاولية الى اقتصاد قومي متنوع .

أما الشرط الثالث فهو الغاء الطبقات أي التغير من مجتمع طبقي الى مجتمع تسوده المساواة في العيش وتحقق على اكتافه التنمية الشعبية الشاملة .

ويتجه الفكر الاشتراكي في تحقيق التنمية اتجاها علميا أخذا بمبدأ التخطيط

---

(١٥) صلاح الدين نامق : المصدر السابق ، ص ٤٠ .

الهادف المدمج بالتنمية ، ويتضمن هذا المفهوم ويستلزم التقدم التكنولوجي والصناعي والزراعي وكذلك قيام ثورة شاملة في مجال الثقافة ٠

ان هناك عقبات شديدة قد تؤدي بعضها الى حالة من اليأس الا انه عندما تتحرك في طريق التنمية فانه يجب ان تتحرك بثقة ، وعندما تتغلب على عقبة من عقبات التنمية وتخفف من حدتها فأننا سوف نكسر حاجز اليأس ومن أبرز هذه العقبات :

١ ـ الزيادات الهائلة في اعداد السكان التي تصل الى حدود ٣٪[١٦] من مجموع السكان ، وهي زيادة سنوية دائمة وتقف حاجزا أمام الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وقسم كبير من هذه الجهود يضيع ويذهب هباء ٠

ضعف المدخرات :

٢ ـ ان ضعف المدخرات نتيجة الفقر الدائم لهذه الدول يؤدي الى ضعف القدرة على القيام بالاستثمارات الاقتصادية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي اذ ان عملية الاستثمار هي عماد التنمية الاقتصادية ٠

٣ ـ ان الدول النامية تعاني من ضعف في نصيبها من التجارة الدولية الذي انخفض من ١ر١٨٪ سنة ١٩٦٩ الى ٦ر١٧٪ سنة ١٩٧٠ بعد ان كان في الخمسينات ٢٥٪ وكذلك فان اسعار المواد الاولية لا تزال في انخفاض مستمر في الوقت الذي تزداد فيه اسعار السلع المصنوعة التي تصدرها الدول المتقدمة[١٧] ٠

يتضح من الاحصاءات التي تنشرها منظمة الجات (المنظمة الدولية للتعريفات الجمركية والتجارة) ان تقلبات الاسعار العالمية للمواد الاولية في الأجل الطويل

---

(١٦) صلاح الدين نامق : المصدر السابق ، ١٩٧٢ القاهرة ص ١١٧ ٠

(١٧) صلاح الدين نامق ـ المصدر السابق : ص ١١٨ ٠

ليست من مصلحة الدول المتخلفة لانها تميل الى الهبوط الشديد وفي نفس الوقت تميل اسعار السلع المصنوعة الى الارتفاع ، أي ان كمية السلع المصنوعة التي تستوردها الدول المتخلفة مقابل تصدير المواد الاولية تقل من عام الى آخر الى معدل التبادل يميل دائما لمصلحة الدول المتقدمة . ان انخفاض اسعار المواد الاولية يؤدي الى قلة حصيلة الدول المتخلفة من العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والانتاجية والسلع الاستهلاكية الضرورية غير المتوفرة محليا مما يؤدي الى تعطيل برامج التنمية[١٨] .

واضافة الى ذلك فان البلدان المتخلفة تتميز بجمود البنيان الاجتماعي كما ان الانفاق الاستهلاكي لا يهدف الحصول على منفعة حقيقية وانما بدافع حب التضافر والتظاهر وان المدخرات توجه الى استثمارات غير منتجة وكذلك المؤهلات والخبرة العلمية تكاد تكون معدومة ، كما ان عدم الاستقرار السياسي لا يساعد على زيادة معدلات الادخار ومن ثم زيادة التكوين الرأسمالي .

عوامل التنمية الاقتصادية وآثارها :

أقامت النظريات الاقتصادية التي بحثت في عوامل نمو الدخل القومي والتقدم الاقتصادي منذ ادم سميث الى هانسن هذه العوامل على ما يلي[١٩] :

١ ـ الموارد الطبيعية واكتشاف موارد جديدة .

٢ ـ التقدم الفني (التكنولوجيا) .

٣ ـ نمو السكان .

٤ ـ العمـــل .

٥ ـ رأس المـال .

ومن الملاحظ وجود ارتباط بين عوامل التنمية من حيث التأليف بينها وتفاعلها

---

(١٨) علي لطفي : المصدر السابق : ص ٥٥ .

(١٩) محمد مبارك جمير : « تمويل التنمية الاقتصادية » مجموعة محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ص ٢٦ .

لاستخدام التنمية من ناحية وبينها وبين العوامل الاجتماعية والثقافية والتنظيمية التي تتم في اطارها عملية النمو .

١ - الموارد الطبيعية :

ان عدم توافر الموارد الطبيعية لا يعوق تماما فرص النمو الاقتصادي حيث ان رأس المال والعمل يمكن ان يحلا محلها . والتكنولوجيا الحديثة تساعد في الكشف عن الموارد الجديدة التي تسهم في زيادة معدل الاستثمار كما ان الموارد الطبيعية لا تكفي وحدها لاحداث التنمية حيث تحتاج الى مساعدة العوامل الانتاجية اذ ان توفر المواد الاولية لا يعني بالضرورة حدوث تنمية اقتصادية بل يعني وجود الامكانات التي من شأنها المساعدة في تحقيق التنمية ، أي لابد من اشتراك عوامل الانتاج والعمل والتنظيم ورأس المال لتحقيق التنمية .

والموارد الطبيعية لها مدلول زمني يتوقف جزئيا على كفاءتها الحدية في وقت ما مقارنة بالمستقبل وعلى مدى الامكانات المتاحة لاستثمارها ويجب بوجه عام ان تنظر الى الموارد الطبيعية نظرة ديناميكية تربط قيمتها بالزمان والمكان والتنظيم التكنولوجي العلمي .

وتوجد الموارد الطبيعية في الدول المتخلفة في مرحلة بدائية ، تنتظر اسهام رأس المال والعمل والتنظيم والتسويق . ويتوقف مدى الدور الذي يمكن ان تلعبه الموارد في التنمية على الطريق الذي تسلكه الدول المتخلفة سواء على الطرق التقليدية البطيئة أو الطرق القصيرة الذي يختزل بفضل التكنولوجيا والعلم . اذ ان من الصفات الاساسية للتخلف هو سوء استثمار الثروات الطبيعية[٢٠] فالارض والمصادر المائية والمواد الاولية والمعدنية لا تستثمر بل يترك معظمها يذهب هدرا دون الاستفادة منها .

---

(٢٠) محمد العمادي : التنمية الاقتصادية والتخطيط ، محاضرات على طلبة كلية التجارة ، دمشق ج١٩٧ ص ٢٣ .

ان كثيرا من البلاد المتخلفة تزخر بالموارد الطبيعية الا انها غير مستثمرة وغير مكتشفة في كثير من الاحيان ، ففي افريقيا ثروات طبيعية غنية جدا وكذلك في البرازيل وافريقيا اللاتينية وآسيا • كما ان الوطن العربي يزخر بالثروات الطبيعية اذ وجود الارض الزراعية وتوفير المواد الاولية للصناعة كالنفط الخام والمعادن الثمينة وكذلك توفير المياه ولكن ينقصها حسن الاستغلال واستثمارها على الوجه الصحيح •

وقد بدأت ثورة في هذا الاتجاه في أكثر أجزاء وطننا العربي وفي مقدمته العراق حيث استغلت واستثمرت موارده النفطية والمعدنية والزراعية على الوجه الاكمل • وما تأميم شركات النفط الا مثل رائع في حسن قيامه ومساره في الاتجاه الصحيح •

٢ ـ التقدم الفني (التكنولوجيا) :

أشرنا سابقا الى ان وجود الموارد الطبيعية لا تكفي وحدها لاحداث تنمية وان التقدم الفني والتكنولوجي يساعد على استغلال هذه الموارد الطبيعية • لقد اهتم الاقتصاديون باثار التقدم الفني على النمو الاقتصادي ، وقد وجد ان نمو الدخل القومي في البلاد المتقدمة تحقق بمعدلات لا يمكن تفسيرها على أساس رأس المال والثروات الطبيعية وانما بزيادة معدل الانتاجية • وقد يرى البعض ان التقدم الفني يحتل الصدارة بالنسبة للعوامل الاخرى للنمو الاقتصادي ، اذ تؤدي التكنولوجيا الى رفع انتاجية الموارد والحصول على نفس الانتاجية من قدر أقل منها ، وعليه يعتبر التقدم الفني المحرك الاساس لعملية التنمية ، والمقصود بالتقدم الفني هو اكتشاف طرق جديدة يؤدي :

آ ـ ان تعطي انتاجا اكبر مما كان ينتج قبل استعمال هذه الطرق الجديدة مع الحفاظ على نفس الكميات والاحجام المستخدمة من عوامل الانتاج المختلفة •

ب - ان تعطي الانتاج نفسه ولكن بكميات أقل من المواد الاولية المستخدمة ومن عوامل الانتاج الاخرى .

ج - ان تجد استعمالات جديدة أجدى للمواد المتاحة .

د - ان توجد موارد وطاقات وسلعا وخدمات جديدة[٢١] .

وقد أكد شوميتير[٢٢] على دور المنظمين باعتبارهم من اهم دعائم التقدم الاقتصادي . ومن المعلوم ان طبقة المنظمين قليلة في الدول المتخلفة بسبب قلة رؤوس الاموال وعدم تقدير المخترعات والاعمال الحرة في هذه الدول يتطلع طبقة المثقفين والخريجين الى التوظف الحكومي أو الاشتغال في المهن ذات القيمة الاجتماعية كالطب والمحاماة . ويمكن القول بان تحل الحكومات محل المنظمين في الدول المتخلفة ، غير ان الموظفين في الدول المتخلفة تعوزهم الكفاءة والخبرة بحيث يؤدي سوء ادارتهم الى اعاقة التنمية كما ان عجز ميزان المدفوعات المستمر فيها لا يساعد على استيراد المعدات الرأسمالية والخبرة الفنية . كما ان العامل في الدول المتخلفة انتاجيته قليلة بالرغم من التدريب . ومهما يكن من أمر فان الامل في زيادة التقدم التكنولوجي كبير في الدول النامية قياسا على ما حدث في الماضي بالنسبة الى الدول المتقدمة حاليا واستنادا الى ظاهرة انتشار التكنولوجيا من بلد الى آخر حيث يقدم التاريخ شاهدا على ان الولايات المتحدة الامريكية قد استقت تقدمها التكنولوجي من اوربا التي استوردت بدورها الثورة الصناعية من بريطانيا عن طريق العمال والحرفيين ثم من خلال الشركات الانجليزية .

ويمكن القول ان درجة انتشار التقدم الفني يتوقف على قوة المواصلات ومستوى التعليم ومدى انتشاره ومدى تقبل واستيعاب التكنولوجيا . وترى الباحثة ان العراق أدرك أهمية هذا العامل فوجه جل اهتمامه الى العلم والتكنولوجيا عن طريق التعليم في المعاهد والمؤسسات الفنية والتكنولوجية .

---

(٢١) محمد العمادي : المصدر السابق ص ١٢٠ .

(٢٢) محمد العمادي ، المصدر السابق ص ١٢٥ .

٣ ـ نمو السكان :

سبق ان أشرنا الى المشكلة التي تواجهها الدول المتخلفة وآثارها على النمو الاقتصادي من حيث تفوق معدل الزيادة السكانية على معدل نمو الدخل القومي • وان الدول المتقدمة تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي قبل ان تقع تحت آثار المشكلة السكانية بعكس الدول المتخلفة الآن •

ان عدد سكان الدول المتقدمة كان منخفضا عند قيام الثورة الصناعية استمر دون الحجم الامثل مما ساعد على ارتفاع دخل الفرد ولا سيما ان الدول الاوربية قد نعمت بفترةرخاء بسب التقدمالزراعي وزيادة الانتاجية بفضل المكننة الزراعية بعد قيام الثورة الصناعية في حين ان الدول المتخلفة تواجه من مشكلة انخفاض الانتاجية وسوء توزيع الحيازات الزراعية في الوقت الذي يحدث فيه الانفجار السكاني(٢٣) • وهناك عدة أسباب لزيادة السكان في الدول المتخلفة منها سن الزواج المبكر وتعدد الزوجات وعدم انتشار وسائل تنظيم النسل ، وان تضخم السكان في الدول النامية لها آثار سيئة على التنمية الاقتصادية ، كما أشرنا سابقا •

من المعروف ان متوسط دخل الفرد هو خارج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان ، فاذا فرضنا ثبات الدخل الكلي فان أي زيادة في السكان تؤدي الى نقص في متوسط دخل الفرد ، كما ان أي زيادة سريعة في السكان تمتص الزيادة في الدخل القومي ، وان تضخم السكان يؤدي الى تحول النشاط الاقتصادي في انتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الانتاجية كما ان الزيادة في السكان تؤدي الى البطالة المقنعة ويترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة • كما ان التزايد السريع في السكان يجعل الدولة مضطرة في الدول الاشتراكية الى ايجاد عمل للعاطلين والخريجين ممايؤدي في بعضالاحيان الىتعيينبعض الافراد فيوحدات

---

(٢٣) محمد مبارك جمير : المصدر السابق ، ص ٢٩ •

انتاجية لا تكون في حاجة حقيقية الى خدماتهم ويؤدي الى تعقيد العمل بالروتين وزيادة دفع الاجور دون ان يقابله زيادة مماثلة في الانتاج[٢٤] .

ويمكن الرد على ذلك ان بعض الدول المتخلفة تعاني من التخلف قبل ان تواجه مشكلة الضغط السكاني وهناك دول تميزت بالضغط السكاني ولكن استطاعت ان تحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

ولا يخفى ان تزايد السكان بمعدلات معتدلة هو أحد العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية اذ يؤدي الى توافر الايدي العاملة باجور معتدلة ويؤدي الى زيادة القوة الشرائية وبذلك يتسع حجم السوق كما يسمح باقامة وحدات انتاجية ذات طاقة انتاجية ضخمة ومن ثم يمكن الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير ، وكلما سار المجتمع في طريق التقدم والتنمية يؤدي الى تخفيض معدل تزايد السكان بطريقة تلقائية[٢٥] .

٤ ـ العمل المنظم والموجه وفق تخطيط علمي :

تعني كلمة العمل كافة (الجهود الفكرية والعضلية) التي يبذلها الانسان لانتاج السلع الاقتصادية والخدمات ويعتبر العمل من وجهة نظر المجتمع أهم عامل من عوامل الانتاج ، ولولا العمل لما أمكن التغلب على الطبيعة واستغلالها وانتاج السلع الرأسمالية . فمن طريق العمل يحول الانسان المواد الطبيعية الى السلع التي يحتاجها . كان الاقتصاديون التقليديون في انجلترا من (آدم سميث) الى (جون ستوارت مل) يعتبرون الاعمال المنتجة هي التي تنصب على انتاج السلع العادية ، أما الخدمات فكانت غير منتجة لانها تزول حال تأديتها، الا ان الاقتصاديين المحدثين يعتبرون عامة الاعمال مهما كان نوعها اعمالا منتجة طالما تؤدي الى خلق المنافع سواء أكانت تلك الاعمال فكرية أم عقلية ماهرة أم غير ماهرة[٢٦] .

---

(٢٤) علي لطفي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
(٢٥) علي لطفي : المصدر السابق ، ص ٧٣ .
(٢٦) عبدالله عباوي : مبادىء الاقتصاد ـ الجزء الاول ـ ١٩٧١ ـ بغداد ، ص ٨٧ .

٣ ـ نمو السكان :

سبق ان أشرنا الى المشكلة التي تواجهها الدول المتخلفة وآثارها على النمو الاقتصادي من حيث تفوق معدل الزيادة السكانية على معدل نمو الدخل القومي • وان الدول المتقدمة تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي قبل ان تقع تحت آثار المشكلة السكانية بعكس الدول المتخلفة الآن •

ان عدد سكان الدول المتقدمة كان منخفضا عند قيام الثورة الصناعية استمر دون الحجم الامثل مما ساعد على ارتفاع دخل الفرد ولا سيما ان الدول الاوربية قد نعمت بفترةرخاء بسبب التقدمالزراعي وزيادة الانتاجية بفضل المكننة الزراعية بعد قيام الثورة الصناعية في حين ان الدول المتخلفة تواجه من مشكلة انخفاض الانتاجية وسوء توزيع الحيازات الزراعية في الوقت الذي يحدث فيه الانفجار السكاني[٢٣] • وهناك عدة أسباب لزيادة السكان في الدول المتخلفة منها سن الزواج المبكر وتعدد الزوجات وعدم انتشار وسائل تنظيم النسل ، وان تضخم السكان في الدول النامية لها آثار سيئة على التنمية الاقتصادية ، كما أشرنا سابقا •

من المعروف ان متوسط دخل الفرد هو خارج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان ، فاذا فرضنا ثبات الدخل الكلي فان أي زيادة في السكان تؤدي الى نقص في متوسط دخل الفرد ، كما ان أي زيادة سريعة في السكان تمتص الزيادة في الدخل القومي ، وان تضخم السكان يؤدي الى تحول النشاط الاقتصادي في انتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الانتاجية كما ان الزيادة في السكان تؤدي الى البطالة المقنعة ويترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة • كما ان التزايد السريع في السكان يجعل الدولة مضطرة في الدول الاشتراكية الى ايجاد عمل للعاطلين والخريجين ممايؤدي في بعضالاحيان الىتعيينبعض الافراد فيوحدات

---

(٢٣) محمد مبارك جمير : المصدر السابق ، ص ٢٩ •

انتاجية لا تكون في حاجة حقيقية الى خدماتهم ويؤدي الى تعقيد العمل بالروتين وزيادة دفع الاجور دون ان يقابله زيادة مماثلة في الانتاج[٢٤] .

ويمكن الرد على ذلك ان بعض الدول المتخلفة تعاني من التخلف قبل ان تواجه مشكلة الضغط السكاني وهناك دول تميزت بالضغط السكاني ولكن استطاعت ان تحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

ولا يخفى ان تزايد السكان بمعدلات معتدلة هو أحد العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية اذ يؤدي الى توافر الايدي العاملة باجور معتدلة ويؤدي الى زيادة القوة الشرائية وبذلك يتسع حجم السوق كما يسمح باقامة وحدات انتاجية ذات طاقة انتاجية ضخمة ومن ثم يمكن الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير ، وكلما سار المجتمع في طريق التقدم والتنمية يؤدي الى تخفيض معدل تزايد السكان بطريقة تلقائية[٢٥] .

٤ ـ العمل المنظم والموجه وفق تخطيط علمي :

تعني كلمة العمل كافة (الجهود الفكرية والعضلية) التي يبذلها الانسان لانتاج السلع الاقتصادية والخدمات ويعتبر العمل من وجهة نظر المجتمع أهم عامل من عوامل الانتاج ، ولولا العمل لما أمكن التغلب على الطبيعة واستغلالها وانتاج السلع الرأسمالية . فمن طريق العمل يحول الانسان المواد الطبيعية الى السلع التي يحتاجها . كان الاقتصاديون التقليديون في انجلترا من (آدم سميث) الى (جون ستوارت مل)يعتبرون الاعمال المنتجة هي التي تنصب على انتاج السلع العادية ، أما الخدمات فكانت غير منتجةلانها تزول حال تأديتها،الا ان الاقتصاديين المحدثين يعتبرون عامة الاعمال مهما كان نوعها اعمالا منتجة طالما تؤدي الى خلق المنافع سواء أكانت تلك الاعمال فكرية أم عقلية ماهرة أم غير ماهرة[٢٦] .

---

(٢٤) علي لطفي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
(٢٥) علي لطفي : المصدر السابق ، ص ٧٣ .
(٢٦) عبدالله عباوي : مبادىء الاقتصاد ـ الجزء الاول ـ١٩٧١ـ بغداد ،ص٨٧.

ومجموع كمية العمل التي يعرضها العمال على أرباب العمل تدعى بعرض العمل ويتوقف عرض العمل على حجم السكان فكلما ازداد عدد السكان كلما زاد عرض العمل وخاصة اذا ازداد عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه • وكذلك يزداد عرض العمل بزيادة عدد ساعات العمل وتميل الدول المتقدمة الى تقليل ساعات العمل لرفع كفاءة العمال اذ ثبت انه كلما زادت ساعات العمل تؤدي الى ارهاق العامل وان الاعتدال في عدد الساعات سيؤدي الى تحسين العمل ، كما ان نسبة السكان القادرين على العمل يؤثر في عرض العمل وكذلك دخول المرأة ومشاركتها في الانتاج[٢٧] • كما فعل القطر العراقي في مشاركة المرأة القيادي في العمل الانتاجي جنبا الى جنب مع أخيها الرجل •

٥ ـ كفاءة العمل :

يقصد بكفاءة العمل مقدرة العامل المتعلم على انتاج السلع والخدمات بوقت أقل دون أن يؤثر على نوعية السلعة المنتجة ، وكلما ازدادت كفاءة العمل استطاع ان ينجز نفس المقدار من العمل بوقت أقل • وتقاس انتاجية العامل بعدد الوحدات التي ينتجها العامل ، ويلاحظ ان هناك اختلافا بين انتاجية العامل في الدول المتقدمة وانتاجية العامل في الدول المتخلفة بسبب تنظيم العمل في الدول المتقدمة واستخدام التكنولوجيا العلمية والمكائن والآلات وتحسين ظروف المعيشة[٢٨] •

العوامل المؤثرة على كفاءة العمل :

هناك عدة عوامل تؤثر على انتاجية العامل في العمل هي :

١ ـ حرية العامل في اختيار المهنة التي يرغب فيها اذ ان اختيار العامل للعمل الذي يلائمه والذي يتناسب مع مقدرته ومواهبه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على كفاءته في اداء عمله •

---

(٢٧) عبدالله عباوي : المصدر السابق ص ٨٨ •
(٢٨) عبدالله عباوي : المصدر السابق ص ٧٩ •

٢ ـ التعليم الفني والتدريب العملي • وهنا يهدف التعليم الى مساعدة العامل في تفهم التغيرات الفنية الحديثة والاستفادة منها ، فالتعليم الفني والتدريب العملي يزيدان من خبرة العمال ، وثقافة العمال يكون عن طريق الثقافة العامة والثقافة الفنية والتدريب العملي • وتقوم معظم الدول المتخلفة الى انشاء المدارس المهنية لتدريب الطلاب على مختلف الصناعات • والقطر العراقي سباق في هذا المضمار ، فقد أفاد من تطبيق الاتجاهات الحديثة المعاصرة في تدريب وتمرين العمال مع اختلاف مستوياتهم في مؤسسات اعدت لهذا الغرض كمؤسسة الثقافة العمالية ومؤسسات للتدريب والممارسة والتشغيل وغيرها من أجل اعداد الكوادر العمالية المهنية المتقدمة •

٣ ـ ظروف وطريقة العمل : ان ظروف وطريقة العمل تؤثر على الكفاية الانتاجية ولابد من تحسين ظروف العمل والاهتمام بتقليل التزاحم في المعمل وتهوية المعامل •

٤ ـ ظروف المعيشة : وتتوقف كفاءة العمل على صحة السكان وظروف معيشتهم وعلى تحسين أحوالهم المادية والصحية وتوفير حاجاتهم الضرورية والتأمين على أرواحهم من مخاطر المهنة ، والاهتمام بتعليمهم •

٥ ـ كفاءة العوامل الانتاجية : ان كفاءة العمل بالنسبة للعامل تتوقف على عوامل الانتاج من أرض ورأس المال وتنظيم وغيرها[٢٩] •

ويعرف رأس المال بانه الاموال المادية التي سبق انتاجها والتي لا تستخدم لاشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة بل لغرض استعمالها في انتاج أموال اخرى كالمباني والمعدات والمكائن والآلات • ورأس المال ينشأ من تعاون عنصري العمل والموارد الطبيعية • وعملية التنمية الاقتصادية تتطلب تجميع رؤوس الاموال وان تراكم رأس المال في فترة معينة لا يلبث ان يخلق أثرا تراكميا بمضي المدة ،

---

(٢٩) عبدالله عباوي : المصدر السابق ص ٩١ •

وتكوين رأس المال وزيادته يتطلب من الأفراد التقليل من الاستهلاك وتوفير جزء من رأس المال الى الادخار . وعن طريق مجموع مدخرات الافراد توجه الى عمليات استثمارية منتجة وبالتالي تؤدي الى تكوين رؤوس اموال جديدة مما يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية . اذ من المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة هو ظاهرة الندرة في رؤوس الاموال ، وتتخذ هذه الظاهرة على شكل نقص في المباني والمكائن والمعدات والآلات الحديثة والطرق المبدة والجسور والمدارس والمستشفيات وغيرها . والدول المتخلفة تتميز بضعف المقدرة على الادخار مما يؤدي الى ضعف الانتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخول . وانخفاض مستوى الدخول يؤدي الى ضعف المقدرة على الادخار ، وهذا ما يسمى بالحلقة المفرغة للفقر[٣٠] . ويمكن القول على ان التجميع لرأس المال لاحداث تنمية اقتصادية يتطلب تجميع المدخرات والطاقات المعطلة وتنميتها واستخدامها بكفاءة مع خلق جهاز تمويلي وانمائي بحيث تكون الموارد المالية متاحة للمستثمرين لاستخدامها في التكوينات الرأسمالية بما يحقق التنمية الاقتصادية . وبلد نام كالعراق قد استطاع بفضل ما يملكه من موارد طبيعية ،زراعية ومعدنية ونفطية، ان ينمي اقتصاده الوطني والقومي وان يخلق الجهاز التمويلي المنظم بحيث يتيسر استغلالها واستثمارها في صالح المواطنين .

---

(٣٠) علي لطفي : المصدر السابق ، ص ١٤ .

الفصل الثالث

دور التعليم في التنمية الاقتصادية

عرضنا في الفصل الثاني مشكلة التخلف والتنمية الاقتصادية ويهمنا في هذا الجزء من البحث دراسة دور التعليم في التنمية الاقتصادية استكمالا للاطار النظري من هذا البحث ، ولأجل ان نتعرف على الاسس التي سنستهدي بها عند كتابة هذا الجزء من البحث لابد من معالجة الموضوعات التالية بالتحليل والوصف لبيان الدور الواضح الذي يؤديه التعليم في التنمية وكيف يمكن ربط خططه بخطط التنمية •

١ ـ العلاقة بين التعليم والتنمية •

٢ ـ السياسة التعليمية وأثرها على التنمية •

٣ ـ طبيعة التخطيط التعليمي والاقتصادي في خدمة التنمية •

- التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي •
- التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي •
- التخطيط الاصلي والتخطيط المساعد •

٤ ـ التخطيط التعليمي وأثره في التنمية الاقتصادية •

- مبررات التخطيط التعليمي من أجل التنمية الاقتصادية •
- أهداف التخطيط التعليمي من أجل تحقيق تخطيط قومي للتنمية الاقتصادية •

٥ ـ دور التخطيط التعليمي في زيادة الدخل القومي وفي التنمية الاقتصادية •

- مشكلات التخطيط التعليمي في الدول النامية •

١ ـ العلاقة بين التعليم والتنمية :

لقد أشرنا في اهداف هذا البحث الى اننا سنحاول ربط التعليم بعملية التنمية الاقتصادية ، ولاجل هذا لابد لنا من التأكيد على دور التعليم وأثره في خطة التنمية •

فللتعليم مكانته واهميته ودوره في الحياة فهو يؤثر في سلوك الفرد والجماعة، ونجاح التنمية يعتمد أساسا على استثمار موارد المجتمع البشرية وعلى تمكين هذه الموارد من استثمار جهودها وطاقاتها الانتاجية الى اقصى حد ۰ واستثمار الموارد البشرية للفرد والجماعة لا يكون الا بالتعليم المتسم بالجودة والهادف الى التنمية ۰ وعليه ينبغي ان ينال التعليم الجيد الاولوية باعتباره احدى ضروريات التنمية ۰ والمذاهب السياسية كافة وكذلك كل الديانات تؤكد على أهمية العلم والتعليم ۰ فالدين الاسلامي أكد على أهمية التعليم واعتبره الرسول (ص) فريضة على كل مسلم ومسلمة ۰ وعليه فالتعليم اصبح ضرورة انسانية واجتماعية وثيق الصلة بالحياة وسوق العمل والعمالة ولم يعد مجرد ان يلتحق الفرد بالمدرسة لقضاء وقت فراغ أو لمجرد الثقافة العامة ۰ لانه شرط اساس لاكتساب المهارة والحصول على العمل ۰ فعلى المجتمع أي كان ان ينتفع بالعلوم والتكنولوجيا ، حصيلة التربية والتعليم ۰

ان تقدير العائد والانتاج من العلم والتعليم أمر في غاية الاهمية اذ يجب ان تؤخذ الاولوية في التفكير وخاصة عند رسم صورة المجتمع ، اذ لا فائدة من علم قليل ناقص ولا نافع من علم غزير حبيس ولا قيمة لتعليم تافه ۰ ان الوعي التعليمي يجب ان يصطبغ بعمق التفكير وصدق البحث وان يتصف بالامانة والشمول وان يصحبه دراسة موضوعات التربية والتعليم من جميع جوانبه والانفاق على اهداف كل مرحلة تعليمية على حدة في ضوء فلسفة الدولة ۰ ان علينا ان نستعرض الاحتياجات والامكانات ثم نقوم بالتغير الهادف والاصلاح الجذري ونعد الجيل اعدادا سليما خلال سعينا الى التنمية والرخاء وتحقيق العدالة ۰

وعندما يدرك العامل في مهنة معينة معاني الكون والاشياء ويدرك طبيعة عصره وجملة القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل عملها في مجتمعه

وترتبط بمهنته مؤثرة فيها متأثرة بها ، نقول عندما يدرك العامل ذلك يكون ادنى الى تحقيق نتاج أحسن والى الاسهام اسهاما أفضل في التنمية الاقتصادية[١]

ان التعليم مرآة صادقة تعكس واقع الامة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري والحضاري وانه أداة هامة اذا ما أحسن استثماره وتوجيهه في احداث التغير والتطور المطلوب بفضل ما يتحمله من مسؤولية بناء البشر والمجتمع واعادة خلقهم وتكوينهم ثقافيا واجتماعيا وقوميا •

ولابد عند تخطيط متطلبات التنمية الاقتصادية ان نأخذ بنظر الاعتبار تخطيط التعليم بحيث يلبي اهداف التنمية الاقتصادية وننظر الى التخطيط نظرة تجعل له اغراضا تربوية وثقافية • ان القرارات المتصلة بمقدار الحاجة من التعليم وطبيعة الحاجة لا يجوز ان تكون مبنية على اعتبارات اقتصادية خالصة • فالى جانب الاهداف الاقتصادية اهداف اجتماعية ان الاهتمام بتكوين الطاقة العاملة عند وضع خطة التعليم لا يعني ان ندعى ان الوظيفة الاساسية الوحيدة للتعليم هو تيسير النمو الاقتصادي والتعليم الى جانب اهداف التنمية الاقتصادية اهداف فردية واجتماعية هي من صلب رسالته •

ان للتعليم وظيفتين متكاملتين ويجب ان تتكامل وهي الاسهام في تنمية الفرد وتكوين شخصيته وثانيا تلبية الحاجات الاقتصادية للمجتمع •

ان تنمية الفرد تضم بين جنباتها اعدادا للمهنة والاعداد للمهنة لا يكون مجديا الا اذا صحبه وعي ثقافي عام وهذا يعني ان الوظيفة لها جانبان جانب اقتصادي وجانب انساني فردي •

ان التعليم يعتبر من الاستثمارات الاساسية التي يرتكزعليها البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلد والفعالية المادية تكون في كثير من الاحيان غير مباشرة وانما كثيرا ما تتحقق في الفترات الطويلة[٢] •

---

(١) عبدالله الدايم : المصدر السابق ، ص ١٨٧ •

(٢) فاضل مصطفى سليم : المصدر السابق ، ص ٥٥٨ •

فتكوين الفرد لذاته وتنمية شخصيته والوصول به الى كماله امور لا تكتمل الا اذا كوناه من أجل عمل معين في المجتمع وانشغاله بمهنة معينة ملائمة له جزء من سعادته الفردية واداة لتفتح امكانياته وانماء قابلياته ، فالقابليات العلمية والمهنية جزء من قابليات الانسان وممارسة هذه القابليات لوظيفتها جزء من تفتحه وتكوين شخصيته بل جزء من تثقيف عقله وذكائه عن طريق تمرس المرء بالعمل اذ يدرك معاني الاشياء ادراكا اعمق[٣] .

والاعداد المهني للفرد لا يكتمل الا اذا صحبه اعداد ثقافي عام وهنا يتمكن العامل من انتاج احسن والاسهام في عملية التنمية الاقتصادية .

ان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تسير عن طريق سير آلات وادوات وانما عن طريق افراد يكون وعيهم اكمل وادراكهم لعصرهم ولعملهم ولعوامل الانتاج واهدافه اكثر . وهناك صلة عضوية قائمة بين تربية الفرد لنفسه وتربية الفرد لمجتمعه والاولى هدفها تفتيح قدرات الفرد وامكانياته وتكوين شخصيته الحرة المستقلة في معزل عن تأثير المجتمع ، ومن انصار هذه النظرية جان جاك روسو والثانية ترى ان التربية لا تكون الا من اجل المجتمع ولا تربية بلا مجتمع[٤] .

ان التعليم يمثل جانبا هاما من جوانب التنمية ، والهدف الاكبر لجميع المجتمعات لتحقيق تنمية اقتصادية هو استثمار الثروة البشرية وتوظيفها وعلى رأس الثروة البشرية هي خطط التعليم اذ توفر المعرفة والمهارة والتدريب . ان تنمية الانسان وتفجير طاقاته ينبغي ان يظل الهدف الاساسي والتقدم الاقتصادي . ويمكن ان يكون واحدا من الوسائل التي تؤدي الى تلك التنمية . فأهداف المجتمعات الحديثة اهداف سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وتنمية الثروة البشرية شرط ضروري وواجب لتحقيق هذه الاهداف .

---

(٣) عبدالله عبدالدايم : المصدر السابق ص ١٨٧ .
(٤) عبدالله عبدالدايم : المصدر السابق ص ١٨٨ .

وقد اوضح (آدم سميث) في كتابه الشهير عن « ثروة الشعوب Wealth of Nations في اكثر من موضوع اهمية التربية وجعلها بين عناصر رأس المال الثابت،أما ماركس فيسير علىالنهج الذي سار عليه آدم سميث ويرى في التربية جانبا هاما من البنيان الاجتماعي »[٥] .

وهناك علاقة ما بين التعليم والتنمية الاقتصادية أما مالثس فقد أكد على اهمية التعليم في ايجاد حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي واوضح أهمية التعليم في تنظيم الاسرة وتحديد النسل ، وانه كلما ازدادت درجة التعليم كلما ازدادت فرص تحديد النسل وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة .

أما مارشال فهو اول من اعتبر التعليم نوعا من الاستثمار القومي واكد على ضرورة واهمية التعليم في التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدول في تحمل نفقات التعليم . وان ربحا عظيما قد يأتي عن طريق اعطاء افراد الشعب فرصا اكثر للتعليم . أما ماركس فقد كان اكثر الاقتصاديين وضوحا لعلاقة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين على ان الاستثمار في التعليم الجيد له عائد اقتصادي اعظم واوضح . ان زيادة الانتاجية الناشئة عن التدريب والتعليم هي الوسيلة الى رفع مستوى المعيشة[٦] .

ورجال التربية والتعليم أوضحوا ان التعليم يجب ان يتلاءم مع احتياجات المجتمع الجديد كما يجب ان تتطور نظم التعليم والمناهج التعليمية لخدمة المجتمع.

يتبين من هذا ان العلاقة ما بين التعليم وبين عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بين التعليم والاحتياجات المتطورة للمجتمع علاقة قديمة مما يثبت وجود جذور قديمة لعملية التخطيط التعليمي[٧] .

---

(٥) عبدالله عبد الدايم : المصدر السابق ص ٣٠٠ .
(٦) محمد سيف الدين فهمي : التخطيط التعليمي ، اسسه وأساليبه ومشكلاته مكتبة الانجلو مصرية/القاهرة ١٩٦٥ ص ٧ــ٨ .
(٧) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ٩ .

٢ ـ السياسة التعليمية واثرها على التنمية :

شهدت السنوات الاخيرة ان كثيرا من الدول بدأت في اجراء تقدير شامل لاحتياجاتها التعليمية ،ولذلك تضمن البرامج القومية للتنمية على كثير من المشروعات التربوية ووضع استراتيجية تنمية الموارد البشرية ووضع تشريعات تعليمية جديدة، وترتبط عملية تقدير احتياجات التعليم عادة باعداد خطط التنمية بحيث تتكامل الخطط التعليمية مع خطط التنمية الاقتصادية • ان هدف السياسة التعليمية تكون موجهة نحو الفرد ونحو احتياجات المجتمع ووضع احتياجات الفرد الذي هو جزء من المجتمع بالمرتبة الاولى اذ يجب ان يضمن كل فرد حقه في فرص التعليم ، وهنا يصبح من مسؤولية كل سلطة تعليمية توفير التعليم المستمر للفرد الذي هو عماد المجتمع اذ ليس هناك تعارض بين اهداف التعليم للفرد واهداف التعليم للمجتمع •

ويؤكد عالم الاقتصاد السوفيتي كوماروف وجود الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم قائلا ان التحسس المستمر المنتظم في المستويات التعليمية للعمال السوفيت يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي الذي حققه الاقتصاد السوفيتي في الثلاثين سنة الاخيرة ، وان حوالي ٧٥٪ من زيادة الانتاج الصناعي يعود الى التحسن في نوعية التعليم والتأهيل المهني الذي حصل عليه العمال السوفيت(٨) •

قد يفهم البعض ان التنمية الاقتصادية تعتبر هدفا الا انها في الواقع هي وسيلة لتحقيق اهداف عديدة ، ومن جملة هذه الاهداف العمل على زيادة مستمرة في نصيب كل فرد من افراد المجتمع من السلع والخدمات والعمل على رفع مستوى معيشته ، وزيادة الدخل القومي هو الذي يعبر عن رفاهية الافراد ومستوى معيشتهم ، وزيادة الدخل القومي تؤدي الى زيادة الرفاهية نتيجة لزيادة القدرة

---

(٨) صلاح الدين جوهر : محاضرات في التربية ومشكلات المجتمع العربي ، المطبعة العربية / القاهرة ـ ١٩٧٣ ، ص ٣٤ـ٣٥ •

الشرائية • ومن اهداف التنمية الاقتصادية اخراج اقتصاديات الدول المتخلفة من حالة الركود الى دائرة الحركة ، ومن الاهداف الاجتماعية للتنمية توفير العمل المثمر لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه •

ولتحقيق العمالة الكاملة المنتجة والمبنية على الاختيار الحر لنوع العمل لابد من اعداد دراسات للقوى العاملة توضح العرض والطلب على مستوى كل نشاط من الانشطة الاقتصادية(٩) •

اذ من القواعد الثابتة في تخطيط السياسات التعليمية في ضوء التنمية الاقتصادية الشاملة ايجاد نوع من التوازن بين اعداد المتعلمين من حيث الكم والنوع وبين احتياجات العمل ومتطلبات مشروعات التنمية ، وان اغفال هذه القاعدة بتخريج متعلمين لا يسدون احتياجات التنمية عددا ونوعا أو تعيينهم في وظائف تختلف عما اعدوا لها يؤدي الى خسائر جسيمة في الطاقات البشرية ويترتب اعاقة عملية التنمية(١٠) •

ان العامل الاساسي للتنمية الشاملة هو مدى توافر القوى العاملة المدربة اللازمة لوضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية تعبئة واسعة وبذل جهد ووعي باهداف التنمية ، وعلى التنظيمات السياسية والنقابية في الدولة ان تلعب دورا في الدرجة الاولى من حيث الاهمية ، وهذا الدور يظهر على كل المستويات ابتداء من المستوى القومي للنشاط داخل التنظيم السياسي أو النقابي الى مستوى النشاط داخل كل وحدة من وحدات الانتاج ، وتلك هي الوسيلة الفعالة لمشاركة الجماهير في تحقيق الاهداف ولابد من خلق نوع من الشعور بالمسؤولية لدى جميع المواطنين(١١) •

---

(٩) صلاح جوهر : المصدر السابق ، ص ٣٦ •
(١٠) صلاح جوهر : المصدر السابق ص ٣٥ـ٤٣ •
(١١) منصور حسين وكرم حبيب : التعليم وخطة التنمية ، القاهرة ، ص ٦٠ •

ان عملية التنمية في أساسها تعتبر تغيرا شاملا للمجتمع من جميع نواحيه ، تغير يؤدي الى الاندفاع فيطريق زيادة الانتاجوالدخل وتحقيق العدالةفيالتوزيع ان نظام التعليم كان مقتصرا على تزويد الوظائف المدنيـة بالموظفـين اللازمين للمكاتب والوظائف الحكومية وليس على اساس تزويد المزارع والمصانع بالعمال المهرة والفنيين • ان عدد الفلاحين والعمال لم تكن تحتل المكان المناسب في السلم التعليمي مع انه لها من الاهمية الواسعة في النهضة الزراعية والصناعية • من هنا يجب وضع سياسة تعليمـيـة تكون في خدمة التنمية بحيث يستجيب كل نشاط تعليمي للحاجة قومية أو اجتماعية أو اقتصادية وبحيث تجد كل حاجة قومية أو اقتصادية أو اجتماعية العنصر البشري الذي يقوم به وان التعليم المنظم يجعل العائد الاقتصادي اكثر كفاية وجودة لان التنمية » تعتمد على عناصر وهي :

١ ـ القوى البشرية •

٢ ـ رأس المال المستثمر •

٣ ـ الطبيعة •

فاذا تفاعلت هـذه العناصر الثلاثـة في عملية الانتاج كان العائد الاقتصادي جيدا وخاصة اذا اضيف عنصر رابع وهو التنظيم العلمي ومن هنا جاء دور التعليم واعداد القوى البشرية وهو المدخل الرئيسي لنجاح كل تنظيم »[١٢] •

« ومن هنا فان للتعليم في التنمية دورا اساسيا لانه هو الذي يعمل على تعبئة الطاقات البشرية واعدادها وتنمية قدراتها وهو الذي يعمل على نشر الوعي العلمي والعملي المبني على ادراك الفرد للظروف المحيطة به وقدرته على تحسين تلك الظروف وهو الذي يحدد الاساس الامثل للعمل والمفهوم المشترك لاهـداف التنمية ووسائلها وطرائقها ، وهذا يعطي مفهوما جديدا للتعليم لا باعتباره خدمة

---

(١٢) منصور حسين وكرم حبيب : المصدر السابق ص ٦٠ •

تؤديها الدولة للافراد كحق من حقوقهم بل باعتباره اداة اساسية للتطور الاقتصادي في المجتمع »(١٣) .

ان نواحي العجز في النظام التعليمي التي تحول دون تحقيق اغراض الخطط التعليمية واهدافها وسياستها ليست موثقة على الوجه الاكمل ، وعلى الرغم من هذا فهي معروفة جيدا بالقوة البشرية تحتاج الى طاقات وكفاءات نوعية من داخل النظام نفسه ويجب ان تتغير البرامج والتسهيلات التعليمية وعملية التعليم لتحقيق مثل هذه الاهداف ولكن هناك قيود خارجية تؤثر على اداء النظام التعليمي لوظيفته »(١٤) .

ان الصعوبات التي تحيط بالتخطيط ووضع السياسة التعليمية هي صعوبات ناتجة عن الخصائص الاساسية للنظام التعليمي ، وهناك صعوبة هي مدى التهيئة الاجتماعية في نطاق النظام التعليمي ومدى تقبل النظام للتجديد والتغيير .

طبيعة التخطيط التعليمي والاقتصادي في خدمة التنمية :

« لا شك ان أهم مبرر يستدعي من الباحثة دراسة وتحليل هذا المجال هو شعور القائمين بالتخطيط الاقتصادي شعورًا متزايدا يوما بعد يوم بأن التخطيط الاقتصادي لا يبلغ أهدافه ولا يكون صحيحا الا اذا رافقه وداخله تخطيط للتربية يلبي حاجات الاقتصاد . والتخطيط الاقتصادي تخطيط منقوص اذا لم يدخل في اعتباره أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية ، ويعني به عنصر اليد العاملة المدربة عنصر الكفاءة والاعداد عنصر التربية »(١٥) .

فماذا يعني بالتخطيط التعليمي والاقتصادي ؟ وللاجابة على هذا السؤال نستعرض بعض التعاريف التي تتناسب مع طبيعة ومعطيات هذا الموضوع .

---

(١٣) منصور حسين وكرم حبيب : المصدر السابق ص ٦١ .

(١٤) د. آدمز : التعليم والتنمية القومية : ترجمة محمد منير مرسي ـ عالم الكتب القاهرة ص ١٠ .

(١٥) محمد مصطفى زيدان : عوامل الكفاية الانتاجية في التربية ، ليبيا ـ بنغازي ١٩٧٤ ص ١٥٩ .

« فالتخطيط عملية مستمرة تسعى الى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ضرورة حتمية تستوجبها الظروف ، وهو على أي حال وليست المسألة اختيارا بين ان نخطط أو لا نخطط بل لابد من تخطيط علمي مدروس ، والتخطيط لا يعني اصدار التوجيهات والتعليمات أو مجرد تحديد الغايات والاهداف أو القيام بالتنبؤ بما ستكون عليه الامور بعد فترة من الزمن اذا تركت الامور تتطور تطورا عضويا بل يعني وضع اهداف محددة واضحة واساليب مدروسة ومتفق عليها من أجل تحقيق تلك الاهداف والتدخل في الظروف والاحداث التي ترافق تطبيق الوسائل والاجراءات »[١٦] .

ان القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي لا يتحقق الا اذا اتبعت اسلوب التخطيط . ان ضرورة التخطيط تبدو من الاهمية عند دراسة أي فرع من فروع النشاط الاقتصادي فمثلا في القطاع الصناعي نجد ان الصناعة في الدول المتخلفة في هذا القطاع متأخرة ومعظم المشتغلين في الصناعة يشتغلون بالحرف اليدوية البسيطة والتي لا تتطلب ايدي ماهرة فنية وكذلك في قطاع الزراعة تتميز بقلة الانتاجية سواء بالنسبة للفرد أو لمساحة الارض المزروعة والسبب هو التفاوت في توزيع الاراضي وعدم وجود الآلات الحديثة مما يؤدي الى قلة الانتاجية . وللتغلب على هذه المشاكل لابد من اتباع اسلوب التخطيط .

« وقد عرف التخطيط بانه الاسلوب العلمي أو مجموعة من الوسائل التي تستطيع بها الدولة ان تكشف عن موقفها الحاضر وترسم سياستها للمستقبل بحيث تحقق الاستفادة الكاملة بما لديها من موارد وامكانيات بما يحقق الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة لجميع المواطنين »[١٧] .

ان التخطيط وسيلة لبلوغ غاية ويجب ان تكون هذه الوسيلة منظمة

---

(١٦) طه الحاج الياس ، التخطيط التربوي اهميته متطلباته مشاكله ـ بغداد ١٩٧٢ ص ٩ .

(١٧) محمد سيف فهمي : المصدر السابق ص ١١ .

ومنسقة ويجب حصر جميع الموارد القومية مادية أو بشرية كخطوة اولى في عملية التخطيط لكي يستطيع المخطط تحديد الطريق الافضل بكيفية استغلال هذه الموارد وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الاهداف المنشودة .

« ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف النظام الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة أي ما اذا كان الاقتصاد رأسماليا أو اشتراكيا أو اقتصاديا متخلفا . ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي يركز التخطيط اكثر اهتمامه على القضاء على التقلبات القصيرة الاجل التي تصيب الاقتصاد كالبطالة وتحقيق حد ادنى من النمو الاقتصادي لرفع الاقتصاد نحو توفير مقومات المستويات الاعلى للاستهلاك متخذة على شكل سلع أو خدمات . أما في النظام الاشتراكي فان ما يهدف اليه التخطيط هو تقوية جهاز الانتاج وتسخيره لتحقيق اهداف المجتمع عن طريق التصنيع السريع وتحسين الزراعة وانشاء النظام الخاص بالمجتمع الاشتراكي ، وبالنسبة للاقتصادات في الدول المتخلفة فان التخطيط ينشد الجمع بين ما تهدف اليه الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية معا . فهي تريد تنمية اقتصادها في أقصر وقت ممكن وزيادة طاقاتها الفنية العلمية والادارية والتنظيمية لبلوغ مستوى معين لمعيشة افرادها . ولغرض الوصول لهذه الغايات لابد من تحديد الاهداف التي يتعين تحقيقها خلال مدة الخطة »(١٨) .

ان الدول المتخلفة تتميز بظاهرة ضعف الادخار ، واحيانا يكون الادخار سلبيا وعدم توجيه رؤوس الاموال في عمليات استثمارية منتجة . وهنا لابد من وجود خطة علمية واضحة الاهداف وتحدد الاهداف التي يمكن بواسطتها تحقيق الغاية من التخطيط .

ومن المهم التفرقة بين عملية التخطيط ووضع الخطة « فعملية التخطيط ليست كتابا عن خطة انما هي عملية متصلة مستمرة تشمل اعداد الخطة وتحديد

---

(١٨) جواد محمود هاشم : تخطيط الاقتصاد القومي في العراق بين التخطيط والتنفيذ بغداد ١٩٦٩ ص ٧ .

الوسائل لتنفيذها والاشراف على التنفيذ ومتابعته ثم تقييم مشروعات الخطة واعادة النظر فيها بما يتلاءم مع ما يجد من ظروف وما يتحقق من اهداف ، وهو في ذلك يحتاج الى تنظيم وتعبئة جهود افراد وحكومات لكي تتحقق اهداف المجتمع في الرفاهية والعدالة الاجتماعية ،(١٩) • ومجتمعنا الاشتراكي يسعى لتحقيق كل ما تقدم •

أما الخطة الاقتصادية فهي مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل انقاذ هدف معين وهذا يعني ان مفهوم الخطة يحدده عنصران أولهما وجود هدف نريد الوصول اليه وثانيهما وضع تدابير محددة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف(٢٠) •

الخطة يجب ان يكون لها هدف معين تسعى الى تحقيقه واهداف فرعية ، ويجب ان يكون التخطيط شاملا لجميع فروع النشاط الاقتصادي ولجميع مناطق القطر ، ولابد من ان يكون للتخطيط تنبوءات عن الانتاج والاستهلاك وان يكون هناك توازن • وهناك انواع وتصنيفات متعددة للتخطيط •

ـــ التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي :

التخطيط الشامل هو الاخذ بالاسلوب العلمي في توفير الوسائل والتدابير المعتمدة على المركزية في الاعداد واللامركزية في التنفيذ لجميع فروع النشاط الاقتصادي من انتاج زراعي وصناعي وخدمات ، ويحتاج الى اجراء دراسات متعددة لمعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين فروع النشاط الاقتصادي المختلفة ومدى اعتماد بعضها على بعض ، فاذا كانت الخطة الاقتصادية تهدف الى زيادة حجم الانتاج الزراعي بنسبة معينة خلال فترة معينة (خلال سنوات الخطة) لابد من توفير العدد الكافي من الزراعيين وآلات حديثة واداريين لتحقيق هذا الهدف وهذا يستدعي تخصيص قدر معين من الاستثمارات في قطاع التعليم والتدريب

---

(١٩) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ، ص ١١ •
(٢٠) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ص ٣٠١ •

المهني وهنا نرى طبيعة العلاقة بين قطاع الانتاج الزراعي وقطـاع الخدمات • « أما التخطيط الجزئي فيقصد به اعداد وتنفيذ خطة اقتصادية لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي »[٢١] • كتخطيط انتاج زراعي أو صناعي وفي بعض الاحيان لا يشمـل التخطيـط الجزئي الا نوعـا واحـدا من انواع النشاط الاقتصـادي • والتخطيط الجزئي لا يعتبر تخطيطا بالمعنى الصحيح لانه يتضمن فرعا واحدا من فروع النشاط الاقتصادي •

— **التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي :**

وهذا التخطيط يهدف الى تغير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين وخلق اوضاع جديدة يسير عليهـا كل من النظـامين الاجتمـاعي والاقتصادي للدولة • وهذا النوع لا يقتصر على مجرد الاصلاح والترميم في الكيان القائم بل يتعدى ذلك الى العمل الثوري والتغير الجذري من أجل اقامة بناء أو وضع جديد »[٢٢] التخطيط الهيكلي اكثر عمقا وشمولا لانه يؤدي الى تغير التركيب الهيكلي اكثر عمقا وشمولا لانه يؤدي الى تغير التركيب الهيكلي للاقتصـاد القومي ومثل على ذلك الاصلاح الزراعي والتأميم في قطاع الخدمات والانتاج (النفط والمعادن) • أما التخطيط الوظيفي فهو تنفيذ الخطة الاقتصادية ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم ودون احداث تغيرات جذرية فيه أي ان التخطيط الوظيفي يعتبر اصلاحا تدريجيا وتطورا بطيئا عن طريق احداث تغيرات بسيطة في الوظائف التي يؤديها النظـام الاقتصادي • ويلاحظ « ان التخطيط الهيكلي كثيرا ما يتبع في الدول المتخلفة وخاصة التي كانت تحت ظل الاستعمار فعندما تحصل هذه الدول على استقلالهـا السياسي تبدأ في اتباع سياسة انمائية جديدة »[٢٣] •

---

(٢١) علي لطفي : التخطيط الاقتصادي ـ القاهرة ـ ص ٥٢ •

(٢٢) عبدالغني عبدالفتاح محمد النوري : تخطيط التعليم وتطبيقاته ـ القاهرة ١٩٧٤ ص ٥١ •

(٢٣) علي لطفي ، المصدر السابق ، ص •

الوسائل لتنفيذها والاشراف على التنفيذ ومتابعته ثم تقييم مشروعات الخطة واعادة النظر فيها بما يتلاءم مع ما يجد من ظروف وما يتحقق من اهداف ، وهو في ذلك يحتاج الى تنظيم وتعبئة جهود افراد وحكومات لكي تتحقق اهداف المجتمع في الرفاهية والعدالة الاجتماعية »[19] . ومجتمعنا الاشتراكي يسعى لتحقيق كل ما تقدم .

أما الخطة الاقتصادية فهي مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل انقاذ هدف معين وهذا يعني ان مفهوم الخطة يحدده عنصران أولهما وجود هدف نريد الوصول اليه وثانيهما وضع تدابير محددة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف[20] .

الخطة يجب ان يكون لها هدف معين تسعى الى تحقيقه واهداف فرعية ، ويجب ان يكون التخطيط شاملا لجميع فروع النشاط الاقتصادي ولجميع مناطق القطر ، ولابد من ان يكون للتخطيط تنبوءات عن الانتاج والاستهلاك وان يكون هناك توازن . وهناك انواع وتصنيفات متعددة للتخطيط .

— التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي :

التخطيط الشامل هو الاخذ بالاسلوب العلمي في توفير الوسائل والتدابير المعتمدة على المركزية في الاعداد واللامركزية في التنفيذ لجميع فروع النشاط الاقتصادي من انتاج زراعي وصناعي وخدمات ، ويحتاج الى اجراء دراسات متعددة لمعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين فروع النشاط الاقتصادي المختلفة ومدى اعتماد بعضها على بعض ، فاذا كانت الخطة الاقتصادية تهدف الى زيادة حجم الانتاج الزراعي بنسبة معينة خلال فترة معينة (خلال سنوات الخطة) لابد من توفير العدد الكافي من الزراعيين وآلات حديثة واداريين لتحقيق هذا الهدف وهذا يستدعي تخصيص قدر معين من الاستثمارات في قطاع التعليم والتدريب

---

(١٩) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ، ص ١١ .
(٢٠) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ص ٣٠١ .

المهني وهنا نرى طبيعة العلاقة بين قطاع الانتاج الزراعي وقطـاع الخدمات •
« أما التخطيط الجزئي فيقصد به اعداد وتنفيذ خطة اقتصادية لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي »[٢١] • كتخطيط انتاج زراعي أو صناعي وفي بعض الاحيان لا يشمـل التخطيـط الجزئي الا نوعـا واحـدا من انواع النشاط الاقتصـادي • والتخطيط الجزئي لا يعتبر تخطيطا بالمعنى الصحيح لانه يتضمن فرعا واحدا من فروع النشاط الاقتصادي •

ـ التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي :

وهذا التخطيط يهدف الى تغير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين وخلق اوضاع جديدة يسير عليهـا كل من النظـامين الاجتمـاعي والاقتصادي للدولة • وهذا النوع لا يقتصر على مجرد الاصلاح والترميم في الكيان القائم بل يتعدى ذلك الى العمل الثوري والتغير الجذري من أجل اقامة بناء أو وضع جديد »[٢٢] التخطيط الهيكلي اكثر عمقا وشمولا لانه يؤدي الى تغير التركيب الهيكلي اكثر عمقا وشمولا لانه يؤدي الى تغير التركيب الهيكلي للاقتصـاد القومي ومثل على ذلك الاصلاح الزراعي والتأميم في قطاع الخدمات والانتاج (النفط والمعادن) • أما التخطيط الوظيفي فهو تنفيذ الخطة الاقتصادية ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم ودون احداث تغييرات جذرية فيه أي ان التخطيط الوظيفي يعتبر اصلاحا تدريجيا وتطورا بطيئا عن طريق احداث تغيرات بسيطة في الوظائف التي يؤديها النظـام الاقتصادي • ويلاحظ « ان التخطيط الهيكلي كثيرا ما يتبع في الدول المتخلفة وخاصة التي كانت تحت ظل الاستعمار فعندما تحصل هذه الدول على استقلالهـا السـياسي تبدأ في اتباع سياسة انمائية جديدة »[٢٣] •

---

(٢١) علي لطفي : التخطيط الاقتصادي ـ القاهرة ـ ص ٥٢ •
(٢٢) عبدالغني عبدالفتاح محمد النوري : تخطيط التعليم وتطبيقاته ـ القاهرة ١٩٧٤ ص ٥١ •
(٢٣) علي لطفي ، المصدر السابق ، ص •

والتخطيط الوظيفي كثيرا ما يتبع في الدول الرأسمالية . ويتضح التميز بين النوعين السابقين للتخطيط والمفاضلة بينهما عند بداية الاخذ بمبدأ التخطيط نفسه فأيا كان الهدف فان المخطط يسعى الى رسم صورة للمجتمع الجديد الذي يرى اقامته ويقارنه بصورة المجتمع القائم ، وكلما كان الهيكل المرغوب فيه بعيدا عن الهيكل القائم كلما اشتدت الحاجة الى تطبيق النوع الاول الذي يأخذ على شكل قرارات ثورية .

ـ التخطيط الاصلي والتخطيط المساعد :

التخطيط الاصلي ما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الزراعة والصناعة والمواصلات والصحة والتعليم وهو يستدعي تحديد هدف معين أو عدة اهداف لتحقيها خلال فترة معينة من الزمن وهو يهدف الى تنمية المجتمع وزيادة الدخل القومي بما يؤدي الى زيادة دخل الفرد ويعمل على رفاهية المجتمع(٢٤) .

أما التخطيط المساعد هو ما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية كالاسعار والاجور، وهناك علاقة وثيقة بين التخطيط الاصلي والتخطيط المساعد . والتخطيط الاقتصادي السليم يجب ان يشمل الاثنين معا .

. ان التخطيط الاقتصادي الشامل هو عملية مقصودة مبنية على اساس دراسة علمية لاحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، ولدفعها بصورة متناسقة نحو اهداف معينة ولتحقيق تنمية شاملة لجميع فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي بقصد توفير الخير والرفاهية لابناء المجتمع الواحد ، وهو لا يهتم بفرع دون آخر . والتخطيط الشامل يرى بانه ليس هناك حق للتعليم أو للصحة مستقلة عن بعضها وانما هناك حق لكل فرد بالرفاهية وزيادة الدخل وارتفاع مستوى التعليم(٢٥) .

. والتخطيط التعليمي : هو جزء من التخطيط الشامل وهو عملية متصلة

---

(٢٤) علي لطفي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٢٥) محمد سيف الدين فهمي ، المصدر السابق ص ١٠ـ١١ .

منتظمة تتضمن اساليب البحث الاجتماعي ومبادىء طرق التربية والادارة والاقتصاد وغايته ان يحصل افراد الشعب على تعليم كاف ذى اهداف واضحة وعلى مراحل محددة وان يساعد كل فرد من افراد الشعب في الحصول على فرصة ينمي بها قدراته وان يسهم اسهاما فعالاً بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية »[٢٦] .

ولقد أوضح آدم سميث أهمية زيادة المهارة اليدوية الناشئة عن التعليم ورفع الكفاية الانتاجية للعامل المتعلم واتفق مالش مع آدم سميث حول أهمية التعليم .

« لقد ازداد شعور العاملين في حقل التخطيط الاقتصادي بضرورة الاهتمام بالتخطيط التعليمي لما للتعليم من دور فعال في رفع كفاءة العاملين في الحقول الاقتصادية المختلفة زراعية أم صناعية . فالتطور الصناعي والزراعي لاي بلد من البلدان لا يمكن ان يتم دون الاهتمام بالكوادر البشرية المتخصصة من فنية ورجال ادارة ومحاسبة »[٢٧] .

لقد وجدت دول العالم المختلفة التي اعتنت بادىء الامر بالتخطيط الاقتصادي انها لن تستطيع تحقيق اهداف التخطيط دون الاهتمام بالتخطيط التعليمي الذي يضمن العناية برأس المال البشري ويعده الاعداد المناسب لمتطلبات التنمية الاقتصادية وان لا سبيل الى الارتفاع بالاقتصاد وتحسين الانتاج ما لم يهتم بالعنصر البشري ويعده اعدادا بحيث يستجيب لحاجات المجتمع .

٤ ـ التخطيط التعليمي واثره في التنمية الاقتصادية :

« ان التخطيط ضرورة حتمتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها المجتمع الحديث والسبب الحقيقي الذي حتم اتخاذ مبدأ التخطيط

---

(٢٦) محمد سيف الدين فهمي ـ المصدر السابق ص ١٢ .
(٢٧) طه الحاج الياس ، المصدر السابق ص ١٣ .

للتعليم هو حدوث عدم اتزان بين متطلبات هذا المجتمع الحديث من التعليم وما يمكن ان يوصف بالنمو الطبيعي أو التلقائي لنظم التعليم الحالية في اغلب الدول. وقد جعل من الضروري اتخاذ تدبيرات واجراءات خاصة تتصل بسياسة التعليم واتجاهات نموه كما وكيفا بحيث تعيد الاتزان بين متطلبات المجتمع من التعليم »[٢٨] .

لم يعد التعليم وقفا على فئة معينة أو امتيازا يتمتع به بعض المواطنين بل أصبح التعليم في نظر اغلب دول العالم بانه حق من حقوق جميع المواطنين وعلى الدولة ان توفره لهم بغض النظر عن الجنس والحالة الاجتماعية . « ولكي تتمكن الدولة من اتاحة الفرص التعليمية للمواطنين كافة ظهرت الحاجة الى اعداد الخطط التعليمية وكان لابد من التخطيط وتقديم الاهم على المهم وقد شعر المسؤولون ان ترك الامور دون ضابط أو موجه سيؤدي الى احداث الخلل بين متطلبات الفرد والمجتمع وسيؤدي الى حرمان فئة كبيرة من الناس »[٢٩] وازداد الشعور باهمية التخطيط نتيجة التدفق الواسع نحو المدارس ولذلك شعر العاملون في القطاع التربوي بضرورة توجيه وتنسيق ذلك التدفق بشكل يتلاءم مع احتياجات ومتطلباتالتنمية الاقتصادية ومنسجما معامكانات البلد المادية والبشرية.

ولعل من أهم الاسباب التي أدت الى اتباع سياسة التخطيط التعليمي هي :

آ ـ زيادة السكان :

اذ ان الزيادة في السكان عامل أساسي في زيادة الطلب على التعليم وان الزيادة المطلقة في السكان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات وارتفاع معدل المواليد. « ويلاحظ في البلدان المتخلفة اضافة الى التزايد السريع في السكان فتوة السكان وهذا يؤدي الى اضافة اعباء كبيرة اذ لابد من معرفة مقدار التزايد ومعرفة ما ينجم

(٢٨) محمد سيف الدين فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٤ .
(٢٩) طه الحاج الياس : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

عنه من زيادة في اعـداد الاطفـال الذين هم في سن الدراسة في مراحل التعليم المختلفة[٣٠] .

اذ ان التغير في معدل الولادات من جهة وفي معدل الوفيات من جهة اخرى يؤدي الى تغير في تركيب السكان وهذا يؤدي الى ارتفاع في نسبة السكان الذين هم في سن التعليم وبالتالي الى ازدياد الطلب على التعليم ، ولذلك فان لمعرفة الهرم السكاني أثرا كبيرا على تخطيط التعليم ولابد من معرفة معدل كثافة السكان في كل منطقة من مناطق القطر اذ تختلف هذه المعدلات من منطقة الى احرى ومن المهم ان نأخذ هذا الاختلاف بنظر الاعتبار عند رسم السياسة التعليمية لمناطق البلد المختلفة .

ب ـ التغير في التركيب الاقتصادي :

لظهور حركات التصنيع وتطورها وخاصة في السنوات الاخيرة أثر عظيم في احداث تغير هائل في التركيب الاقتصادي سواء أكان ذلك فيما يتصل بمدى اسهام كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في قيمة الانتاج أو حجم قـوة العمل »[٣١] .

والدول المتخلفة تتميز باعتماد الافراد على القطاع الزراعي حيث ان نسبة كبيرة منهم يشتغلون في الزراعة في حين ان الدول المتقـدمة تقـل نسبة الذين يشتغلون بالزراعة وترتفع نسبة الذين يشتغلون في قطاع الصناعة والسبب هو استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة في الدول المتقدمة وهروب الايدي العاملة الفائضة من الزراعة الى الصناعة . والتقدم والتطـور الصناعي أدى الى جـذب الايدي الفائضة من الزراعة كما ان التقدم لم يصب فقط الصناعة وانما قطاع الخدمات ونمو الصناعة والخدمات يؤدي الى الهجرة من الريف الى المدينة وازدياد الهجرة يتبع حتما ازدياد الطلب على التعليم « ان التغير في بنيـة المهن

---

(٣٠) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٣١) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ١٦٠ .

والاعمال من شأنه ان يغير من بنية الاستخدام ويخلق حاجات جديدة ويستلزم بالتالي تجاوبا ملائما من التعليم[٣٢] .

ان التعليم لابد ان يستجيب لهذا التحول والتحرك من ميدان الى ميدان وان تبني السياسة التعليمية على ضوء هذا التغير وان تستجيب الى متطلبات التقدم الفني وتعدد الآلة .

جـ - ارتفاع مستوى المعيشة :

هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع مستوى المعيشة وبين الطلب الى التعليم « اذ كلما ازداد الدخل الفردي وارتفع مستوى معيشة العائلة كلما ازداد الطلب على التعليم »[٣٣] فنرى الفرد في المجتمعات الفقيرة يضطر الى الاشتغال في الزراعة والصناعة أو أي مهنة اخرى ممكنة لكسب عيشه ، وقد يكون قبل بلوغه سن العمل المنتج لكي يحصل على قوته اليومي ، كما ان العمل في الزراعة يحتاج الى مهارة فنية ومستوى عال من التعليم ، أما المجتمعات الغنية فان الآباء يوفرون لابنائهم فرصا للتعليم وسنوات اطول وينظرون الى التعليم على انه استثمار جيد ويعطي عائدا في النهاية . « ويعاني الكثير من اقطار العالم من فقدان العدالة الاجتماعية في التعليم وتنشأ عدم المساواة في التعليم من نظرة الآباء الى التعليم أو قد يكون ناتجا عن عائق اقتصادي . والعقبة الاقتصادية تخلق عقبة اجتماعية حيث نرى ان الطفل ذا المستوى الاجتماعي العالي يعيش في ظروف جيدة يحظى بنصيب أوفر من التعليم . وللحالة الاجتماعية الناجمة من صعوبات جغرافية من حيث موقع المسكن وبعده عن المدارس وطرق المواصلات الاثر في تعليم الابناء »[٣٤].

يتضح من ذلك ان العوامل الاجتماعية عادة تلعب دورا خطيرا في عملية التعليم ، وعلى المخطط دراستها ومعرفتها والتحقيق في آثارها السلبية . كما ان

---

(٣٢) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ص ١٧٥ .
(٣٣) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٣٤) طه الحاج الياس : المصدر السابق ص ٢٨ .

الزيادة في طلب التعليم تؤدي الى زيادة الاعباء الملقاة على الاجهزة التعليمية في جميع الدول .

د ـ التقدم العلمي والتكنولوجي :

ان للتقدم العلمي والتكنولوجي أثرا كبيرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . « فنحن نعيش في عصر السينما والاذاعة والتلفزيون والصحافة وهي نتاج مرحلة متطورة للعلم والتكنولوجيا ، وان ادراك القائمين وايمانهم بهذه المنتجات العلمية والتكنولوجية جعلهم اكثر اجتذابا نحو السياسة المعتمدة على التخطيط للتعليم »[٣٥] .

« التقدم العلمي والفني يخلق حاجات جديدة ويزيد الحاجة الى العاملين من أجل الاستجابة لتلك الحاجات من علماء وفنيين واداريين كما يؤدي الى احداث التغيير في توزيع العاملين في مختلف القطاعات المهنية والفنية مما يستلزم احداث تغييرات مناسبة في نوعية الاعداد التربوي بشكل يضمن تحقيق حاجات المجتمع المختلفة »[٣٦] .

« ان من مميزات التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي في عصرنا حدوث ظاهرة الانتقال الاجتماعي وما يتبعها من تحريك في اليد العاملة ، والتكيف لهذا الانتقال ليس بالامر السهل ، والتنبوء بما سيحدث ليس دوما ممكنا . واكبر مشكلة تواجهها التربية وجود معيار عن طريقة تتنبأ بالتغيرات »[٣٧] ان الاثر العظيم عن تقدم العلوم والتكنولوجيا أدى بالضرورة الى ان تنظر الدولة للتخطيط العلمي كأداة لازمة لتعبئة الجماهير نحو العلم والانتاجية والمساهمة في تحقيق اهداف البلاد .

---

(٣٥) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ، ص ٢٤ .
(٣٦) طه الحاج الياس : المصدر السابق ، ص ١٨ .
(٣٧) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ، ص ٥٨ .

هـ ـ النمو الديمقراطي والاشتراكي :

لم يعد التعليم وقفا على فئة معينة أو امتيازا يتمتع به البعض من المواطنين دون سواهم ، بل اصبح التعليم حقا من حقوق جميع المواطنين ، وعلى الدولة ان توفره • يتميز عصرنا الحديث بظهور الديمقراطيات ، ونرى اليوم أشكالا متعددة من نظم الحكم كل منها يصف نفسه بالديمقراطية بحيث اصبح من الصعب وضع مفهوم موحد لها يمكن ان تنطوي داخله مختلف صور الديمقراطيات• على ان الشيء المميز لجميع الديمقراطيات انتقال مراكز النقل من الطبقات الرأسمالية الى جمهور الشعب وقوى الشعب ممثلة في منظماته ونقاباته • وقد نتج عن هذا « اننا نعيش في عصر القوى المستمدة من الشعب ، والخدمات فيها موجهة الى الشعب، وبظهور هذا المفهوم الجماهيري للديمقراطيات اصبحت عدالة توزيع الثقافة الانسانية وتكافؤ الفرص بين جميع افراد الشعب ، وكان لابد ان تأخذ هذه المجتمعات بسبيل التخطيط في جميع تنظيماتها ، فحيث يكون العمل على نطاق الجماهير لابد ان يكون التخطيط سبيل هذا العمل »[٣٨] •

ان التخطيط في مجتمع اشتراكي هو الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، وان ترك الامور تسير دون ضابط أو موجه سيؤدي حرمان فئة كبيرة من الناس وفي نفس الوقت التخطيط ضمان لعدالة توزيع الخدمات التعليمية ورفع مستوى ما يقدم منها ومد الخدمات التعليمية الى المناطق المهملة والفقيرة والتي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي تفرضه انانية واستبداد بعض من الطبقات الحاكمة والمتسلطة »[٣٩] •

و ـ التطور الاجتماعي والنفسي :

للعوامل الاجتماعية أثر كبير على التعليم ، فالتعليم يتأثر ويؤثر في الحياة الاجتماعية • ويعاني كثير من بلدان العالم المتخلف خاصة من فقدان العدالة

(٣٨) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ، ص ٢٥ •
(٣٩) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ، ص ٢٦ •

الاجتماعية على الرغم من اعتراف اغلب دول العالم بحق التعليم • ان تجارب الانسان خلال تاريخه اثبتت ان تطوره المادي والاجتماعي فتح عن طريق تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف الى ادخار جزء من انتاجه واعادة استثماره لزيادة دخله وتحسين مستوى معيشته •

« ان جميع مظاهر الحضارة الانسانية عبر التاريخ القديم والحديث انما هي نتاج للفكر والعمل الجاد البناء الذي كانت جهوده محاولة مستمرة لاخضاع وتطويع قوى الطبيعة واستثمار واستغلال مواردها لتحقيق رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية • لم يكن هذا ممكنا الا بفضل التعليم • وقد بذل الانسان طوال تاريخه كل جهد لتطوير التعليم فنشأت نظم التعلم الحديثة ثمرة جهد الانسان ، وان كل جهد منظم لتطوير التعليم وتحسينه هو في حقيقة أمره نوع من التخطيط »[٤٠] •

ان التخطيط هو السبيل لتحقيق اهداف الفرد والجماعة في الرفاهية والعدالة الاجتماعية ، ولابد من الانطلاق في عملية التخطيط ان يتبع الخطوات التمهيدية وثم المراحل الاساسية في وضع الخطة ، وتشمل المراحل للخطة :ـ

١ ـ مرحلة اعداد مشروع الخطة :

وتشمل دراسة دقيقة ، وهنا يستعين بالخبرات لرجال الدولة وعلماء الاجتماع والاقتصاد والرأي العام ، اذ ان اشاعة الوعي التخطيطي واشراك الرأي العام في الخطة امور ينبغي ان تصاحب عملية التخطيط، ولأشراف الرأي العام يستوجب اعطاء معلومات وافية عن الوضع الحالي لنظام التعليم القائم ، ولابد من جمع البيانات والاحصائيات وتحليلها »[٤١] وعند جمع البيانات لابد من دراسة الوضع الاجتماعي اذ من المستحيل ان يقوم نظام تعليمي بمعزل عن مشكلات عصره : وتضم هذه المرحلة الخطوات التالية :ـ

---

(٤٠) عبدالله عبدالدائم / المصدر السابق ص ١٧٥ •
(٤١) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ص ٥٣٨ •

آ ـ دراسة الوضع الاجتماعي : وتشمل الدراسة السكانية والاقتصادية وخصائص الوضع الاجتماعي ومدى تقبل المجتمع للتعليم ونـوع المجتمع الذي يطمح البلد الى بنائه ودراسة العادات والتقاليد •

ب ـ دراسة الوضع التعليمي : وتشمل دراسة الوضع التعليمي من حيث الكم والكيف ودراسة الجانب الاداري ومناهج الدراسة في مراحل التعليم المختلفة والجوانب المالية كالنفقات التعليمية ومصادر التمويل وتوزيع النفقات •

ج ـ تحديد حاجات التعليم ومشكلاته واستخدام الحلول الممكنة له : اذ ان من أهم حاجات التعليم هي حاجات خاصة بمحتوى التعليـم وطرائق التعليم ودراسة المشكلات الكيفية والكمية وتناول هذه المشكلات البيانات الاحصائية •

د ـ « اعداد مشروع الخطة العام مع بيان الاهـداف الواجب بلوغهـا والوسائل اللازمة لها ، ومن الاعمال السابقة يولد مشروع الخطة ، وعند اعداد الخطة تعرض الاهداف العامة للسياسة التربوية التي تأخذ بها الدولة • وتكون مصحوبة ببيانات عن كل مرحلة من مراحل التعليم وعن كل فرع من فروع التعليم »[٤٢] •

٢ ـ مرحلة الاستشارات وتبني المشروع :

« هذه المرحلة تأتي بعد مرحلة اعداد الخطة ، ويجب ان يذاع ويعرف على أوسع نطاق واشراك اكبر عدد ممكن من المعنيين بشؤون التعليم وشؤون الاقتصاد ، ويجب العناية في الامور التالية :

آ ـ نشر المشروع والتعرف به : ينبغي ان يذاع المشروع ويعرف ويفضل ان تستخدم وسائل الاعلام وقد يرسل الى بعض المنظمات للافادة من الخبرة للحصول على الدعم الاقتصادي •

---

(٤٢) عبدالغني عبدالفتاح النوري ـ المصدر السابق ص ١١٩ •

ب ـ اشراك الرأي العام : ولابد من اشراك الرأي العام عن طريق عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات .

ج ـ وضع التشريعات اللازمة : وهنا تضع الاسس اللازمة لتنفيذ الخطة واصدار التشريعات اللازمة التي تقدم العماد القانوني والتشريعي للاصلاحات التي تعتزم الخطة تطبيقها »(٤٣) .

٣ ـ مرحلة تنفيذ الخطة وتصحيحها :

وهي مرحلة مهمة واساسية . ولو ان مسؤولية تنفيذ الخطة تقع على عاتق الموظفين الاداريين في التعليم قبل ان يقع على عاتق المخططين ، غير ان لهؤلاء المخططين دورا ينبغي ان يقوموا به في هذه المرحلة ، واهم عناصر هذا الدور المراقبة والتصحيح .

آ ـ المراقبة : ينبغي على اجهزة التخطيط ان تراقب التطبيق وتتابع مايتحقق وتراقب أساليب العمل ومتابعة الاعمال .

ب ـ التصحيح وبرنامج التطبيق : يجب ان يتم تنفيذ الخطة خلال فترة زمنية وتوقيت زمني مرسوم ووفق ميزانية محدودة ويوضع لهذه الغاية مشروع عمل وبرنامج مالي يوضح ويبين مراحل العمل وأوقاته والتمويل اللازم له ، وخلال مراحل التنفيذ يجب اللجوء الى تجارب ومحاولات عن طريق تكوين مراكز أو معاهد يتم فيها تجريب الحلول واعادة النظر في بعض النقاط التفصيلية فتعدل لتتكيف مع الاوضاع والظروف الجديدة ، ويتم على هذا النحو توفير المرونة اللازمة(٤٤) .

٤ ـ مرحلة تقويم الخطة واعداد الخطة التالية :

في نهاية تطبيق الخطة يتم تقويم اجمالي لها يستخرج نتائجها وما توصلت

---

(٤٣) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ، ص ٥٤٠ـ٥٥٤ .

(٤٤) عبدالغني عبدالفتاح النوري : المصدر السابق ص ١٢١ .

اليه • وبفضل هذا التقويم النهائي للخطة ونتائجها يمكن وضع الخطة الجديدة التاليـة •

واجمالي خصائص هذه المرحلة تتلخص في الامور التالية :ـ

آ ـ وضع معايير للتقويم Evaluation يجب ان يتم تقويم النتائج على أساس التنبوءات أو الاهداف التي وضعتها الخطة لا على أساس حجم النتائج التي تم الحصول عليها •

ب ـ «والمتابعة Follow up وهي من شأنها ان تشيع في جو التخطيط الحرارة والتجدد وان تحول دون سيطرة العمل الآلي والروتيني • واهم مقومات هذه المتابعة واهدافها الابقاء على جو واحد من العمل ومن الحماسة خلال مراحل التخطيط •

جـ ـ وضع الاهداف الجديدة : وهنا تهيئة الظروف للخطة الجديدة عن طريق تحديد اهداف جديدة ينبغي بلوغها استنادا الى النتائج السابقة للخطة بعد ان تم تقويمها • ان أي خطة لا يمكن ان تكون كاملة ولا تستطيع ان تحل المشكلات ، ووضع خطة جديدة يعني تصحيح الاخطاء السابقة »[٤٥] •

وهكذا نرى ان خطط التعليم تخضع اثناء وضعها لمراحل عديدة متكاملة • وعملية التخطيط التعليمي عملية متحركة حية تجتاز مراحل ومصاعب وتخضع لعمل دائب متصل ، ومن الخطأ تصور الخطة على انها نوع من العمل الآلي ، فالتخطيط دراسة وانضاج ومراجعة وتصحيح وتقويم ومتابعة ، وهو جهد طويل الامد وهو تنظيم للحياة في مجراها ومسيرتها »[٤٦] •

---

(٤٥) عبدالغني عبدالفتاح : المصدر السابق ، ص ١٢٢ •

(٤٦) محمد علي حافظ : التخطيط للتربية والتعليم ، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة ، ص ٢٩٢ •

— مبررات التخطيط التعليمي من اجل التنمية :

من الضروري عند وضع أي خطة ان يكون لها مبررات واسباب لكي نقوم الخطة وان تدرس الاشياء لمعرفة قوانينها بغية التأثير في مجراها • والتخطيط التعليمي يجب ان يكون له مبررات واسباب • وهنا يثار السؤال الآتي :

لماذا توضع خطة تربوية أو تعليمية وما هي المبررات ؟

وللاجابة على هذا التساؤل نوجز المبررات الآتية :

آ ـ قيام التخطيط الاقتصادي وحاجته الى التخطيط التربوي: أي لا يمكن الارتفاع بالاقتصاد ما لم نعد العنصر البشري اعدادا يستجيب لحاجات المجتمع المتزايدة •

ب ـ اعتبار التعليم مردودا وتوظيفا مثمرا لرؤوس الاموال ، وكان من أهم اسباب العناية بالتخطيط التربوي هي الفكرة التي ترى في التعليم نوعا من الاستثمار لرؤوس الاموال وترى ان لها مردودا اقتصاديا •

جـ ـ ضرورة مجاراة التربية للتقدم السريع والتغير في ميدان العلم والصناعة : ففي مجتمع تتطور فيه الحياة الاقتصادية والصناعية لابد من تقدم التعليم لمسايرة هذا التطور ، وكما قال برتر اندراسل « ان العلم يتقدم بخطى العمالة وهي في كل يوم يصوغ مصير الانسان اكثر فأكثر ، انه يغير انماط حياته ويصيبه حتى في استجاباته العميقة على غير علم منه »(٤٧) •

د ـ التكامل بين مشكلات التربية وبين الحلول التي ينبغي ان تقدم لها : ان من اهم الدوافع والمبررات لقيام التخطيط هو حاجة التربية نفسها الى قيام التخطيط ، وبصرف النظر عن حاجة الاقتصاد الى تخطيط

---

(٤٧) عبدالغني عبدالفتاح محمد النوري : المصدر السابق ص ٩٣

التربية ، وهذا المبرر هو كون مشكلات التربية مشكلات متداخلة متكاملة وكون الحلول ايضا يجب ان تكون متكاملة •

هـ ـ الايمان المتزايد بالتخطيط وبقيمته في السيطرة على المستقبل : ازداد الايمان بالتخطيط بوجه عام في هذا العصر واعتباره الوسيلة الناجحة لسيطرة الانسان على المستقبل وتحكمه فيه بالقدر الممكن • فالتخطيط هو الاداة العلمية الفعلية الوحيدة الجديرة بانسان العصر الحديث المتلائمة مع الروح العلمية والعقل العلمي •

و ـ والمبرر الاخير هو ان التخطيط قائم على أية حال وليست المسألة اختيار بين ان نخطط أو لا نخطط بل ان نختار بين تخطيط علمي مدروس وبين تخطيط عفوي •

ـ الاهداف العامة للتخطيط التعليمي من اجل تخطيط قومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

من الضروري عند وضع أي خطة ان يكون هناك هدف أو غاية يروم الوصول الى تحقيقه كما انه يكون للخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اهداف تسعى لتحقيقه وكذلك التخطيط التعليمي يكون له مجموعة اهداف تسعى خطة التعليم الى تحقيقها ومن هذه الاهداف :

١ ـ الاهداف الاجتماعية : اذ يهدف التخطيط التعليمي أو التربوي الى مقابلة احتياجات الأفراد نحو نمو شخصياتهم وقدراتهم وطاقاتهم ومقابلة احتياجات المجتمع في تطوره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي • ان أي مجتمع ديمقراطي يهدف التخطيط التعليمي نحو اتاحة الفرص لجميع افراد الشعب ومقابلة احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتطوره الاقتصادي والاجتماعي ويعني هذا الهدف تنظيم فرص الافراد من التعليم أو تحديد نوع التعليم ومستواه الذي يجب ان يحصل عليه الافراد وفقا لاحتياجات المجتمع من الانواع والمستويات المختلفة منه[٤٨] •

---

(٤٨) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ٢٩ •

وكما يهدف التخطيط التعليمي الى توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتنميته اقتصاديا واجتماعيا والى توفير احتياجات الافراد الى تنمية شخصياتهم وقدراتهم وطاقاتهم أي بمنح جميع افراد الشعب فرصا متكافئة من التعليم بحيث يتناسب مع قدراتهم وميولهم للاسهام في تطوير المجتمع والحفاظ على الجيد من تقاليده .

٢ ـ الاهداف السياسية : ان أهم أهداف التعليم في أي نظام من النظم السياسية هو خلق المواطن الصالح للمجتمع الذي يعيش فيه المواطن الذي يؤمن بوطنه وبالاهداف العليا الذي يسعى اليها،لذلك فان جميع الاجهزة التعليمية في جميع الدول تهدف عن طريق تركيبها أو عن طريق المنهج المدرسي الذي توفره الى بث الروح القومية بين اطفالها وشبابها وتنميتهم على حب الوطن والبذل في سبيله وتربية المواطن الصالح واعطائه جميع الفرص التعليمية لكي يستفيد من مواهبه وامكانياته وقدراته ضمن الاطار العام للمجتمع الذي يعيش فيه .

٣ ـ الاهداف الثقافية : ترتبط أهداف التعليم ارتباطا وثيقا بثقافة الانسان في مجتمع معين ، فالتعليم هو الاداة التي يحفظ الانسان بها ثقافته الانسانية عن طريق نقلها من جيل الى جيل ، والمدرسة أهم مؤسسات الانسان للقيام بهذه المهمة ، والتعليم لا يعمل على استمرار الثقافة وانتشارها بل يعمل على تحسينها وتطويرها وتنويعهـا عن طريق البحث العلمي ، ونشر التعليم وازالة الامية بجعل التعليم حقـا لـكل مواطن ورفع مستوى التعليم في جميع مراحله .

٤ ـ الاهداف الاقتصادية : ان التخطيـط للتعليـم يتم ضمن اطار التخطيـط الاقتصادي بهدف تحقيق اهداف معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان كثيرا من رجال الاقتصاد اوضحوا ان التعليم عامل مهم في احداث

التنمية الاقتصادية • والتعليم يعتبر عاملا من عوامل الانتاج ، وان انتاجية العامل المتعلم تكون أوفر من انتاجية العامل غير المتعلم • وان زيادة التعلم تزيد من كفاءة العامل وتجعله أكثر قدرة على الانتاج وأكثر قابلية لتعلم مهارات جديدة • ويمكن عن طريق التعليم مقابلة احتياجات البلاد من القوى العاملة وزيادة كفاية الانتاجية للفرد عن طريق اكسابه المهارة والخبرة وزيادة قدرة الفرد على التحرك الوظيفي بحيث يستطيع تغير عمله ووظيفته ومواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين •

وقد اتبعت كثير من بلدان العالم المتخلف الخطط التعليمية والتربوية وخطت البلدان العربية وخاصة العراق خطوات واسعة في مجال التخطيط ، ولكن يلاحظ ان كثيرا من أنظمة التعليم المختلفة لها ظاهرة عدم التوازن بين نواحي التعليم المختلفة ، وتبرز هذه الظاهرة ظاهرة فقدان التوازن في المجالات التالية :ـ

أ ـ فقدان التوازن بين مراحل التعليم المختلفة :

اذا نظرنا الى كثير من النظم التعليمية وخاصة بعد ان تزايد عدد الطلاب تزايدا سريعا وجدنا انها تشكو من التوسع غير المتوازن وغير المتكافىء في المراحل التعليمية المختلفة ، فبينما نجد توسعا ضخما في التعليم الابتدائي نجد هذا التوسع على حساب التعليم الثانوي والعالي ، وهناك اهمال واضح في تعليم الكبار • ان التعليم لا ينمو الا اذا قام فيه توسع متوازن معقول ، وذلك لان المراحل التعليمية متكاملة ولا يمكن ان يجري توسع على حساب الآخر ، وان التوسع المتوازن له أثر على التنمية الاقتصادية ، وان واجب التعليم يلبي حاجات التنمية الاقتصادية •

وهنا لابد من ذكر أهمية تعليم الكبار لما له من أثر على التنمية الاقتصادية « وان تعليم الكبار له أهمية في تعليم الصغار وان التعليم الابتدائي اذا قام جنبا الى جنب مع تعليم الكبار فانه يكون بعيدا عن الاسراف ويكون أكثر انتاجا » •

ب ــ فقدان التوازن بين فروع التعليم المختلفة :

يلاحظ ان البلدان المتخلفة يغلب فيها التعليم النظري على التعليم المهني والفني ، وان معظم الانظمة التربوية في البلدان المتخلفة تهمل الناحية الفنية والمهنية رغم الحاجة الماسة اليها ، وواضح ان التعليم والتربية لا يستطيعان ان يمارسا وظائفهما في التنمية الاقتصادية وتلبية حاجات الطاقات العاملة وتعيش عصرها مالم تعن العناية الكافية في الجانب المهني والفني ، ومثل هذا لا يتحقق الا بالتخطيط السليم اذ لا يكفي ان يحدد عدد الطلاب في فروع التعليم المختلفة بل لابد من خلق أجواء وتهيئة الظروف الملائمة ، وان احتقار العمل المهني ظاهرة تعم المجتمعات المتخلفة ، ولابد من جهد لتغير هذه النظرة وادخال العمل اليدوي في المرحلة الابتدائية والثانوية وتوجيه عناية خاصة للعمل المهني ، وهنا يدرك ما للتخطيط من أهمية في تحقيق التوازن اللازم بين فروع التعليم المختلفة وفي رسم خطة مدروسة مستندة الى حاجات المجتمع[٤٩] .

جـ ــ فقدان التوازن بين الخدمات التعليمية :

ان فقدان التوازن لا يقتصر على مراحل التعليم وفروعه وانما تشمل الخدمات التعليمية للمواطنين وعدم تكافؤ في تقديم تلك الخدمات ، ويشمل عدم تكافؤ الخدمات التعليمية بين مناطق البلد المختلفة وبين مناطق الريف وعدم التكافؤ بين الذكور والاناث واحيانا بين الذكور واحيانا بين اصحاب الديانات المختلفة في البلد الواحد . ومن المعلوم ان التكافؤ في الفرص التعليمية مطلب أساس وهدف كبير للتخطيط التربوي . والديمقراطية في التعليم تظهر بوضوح في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين جميعهم دون تفريق ودون تميز ، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية سببه فقدان التخطيط ، وهنا تظهر أهمية التخطيط التربوي ، ولابد من خطة واعية سليمة مدركة لاهدافها .

---

(٤٩) عبدالله عبدالدائم ، المصدر السابق ص ٣٨ـ٣٩ .

د ـ فقدان التوازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي في التعليم :

من المشاكل التي يواجهها التخطيط ويعمل على تذليلها مسألة التزايد الكمي في عدد الطلاب وسبب وعيهم لقيمته بعد اهمال التعليم لفترة طويلة. ومن مهارات التخطيط معالجة هذه المسألة التي تنوء بحملها أقدر الدول حالا ومالا . والتخطيط يعالج المشكلة عن طريق دراسة أحسن الوسائل في سبيل حلها وقبول أكبر عدد ممكن من الطلاب بأقل النفقات عن طريق تخفيض نفقات التعليم . ومن الوسائل التي يلجأ اليها التخطيط التربوي الاستعانة بالكيف من أجل اصلاح الكم عن طريق تحسين المناهج والطرق التدريسية والادارة المدرسية واعداد المعلمين وتدريبهم واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذه الاصلاحات النوعية للتعليم تساعد على قبول أكبر عدد ممكن من الطلبة بأقل النفقات والحصول على أحسن النتائج التربوية في حل مشكلات الكم . ان تحقيق التوازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي للتعليم يساعد في حل مشكلات الكم ، وهو التزايد الكبير في اعداد المتعلمين أي طغيان الكم على الكيف ، والتخطيط التربوي ينظر لموضوعات التعليم نظرة كلية شاملة وتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك شروط أساسية حتى يقوم التخطيط بكل الوظائف بمستوياتها[٥٠].

١ ـ مراعاة ما مضي من التجارب التربوية وكل ما هو حاضر حتى لا تأتي الخطة بعيدة عن التقاليد التربوية للامة ، لان أي خطة لا تستغني عن مساندة الرأي العام .

٢ ـ محاولة تكامل المخططات التربوية المحلية القصيرة المدى في الخطة الطويلة المدى ، والا تذبذبت النتائج التعليمية وكانت الضحية اجيالا من المواطنين .

٣ ـ مسايرة المخططات التربوية لاتجاهات الرأي العام ومحاولاتها ان تلاقى مع مستويات طموحه وتطلعه ومحافظتها على المكاسب التربوية للشعب .

---

(٥٠) المؤتمر الثقافي العربي السابع ٦ـ١٣ مارس (آذار) ١٩٦٧ مشكلات التخطيط التربوي في البلاد العربية ، ص ٢١٩ .

٤ ـ مراعاة المستويات العالمية ، فلكل نوع من التعليم مستوى عالمي مألوف مجرب يجب ألا يبعد المخطط التربوي عنه ، وان أي تعارض بين المخطط التربوي والمستوى العالمي يعتبر عيبا جوهريا •

٥ ـ التمشي مع اصول العلم ، فالتربية علم وفن ، وكل مخطط تربوي يوضع على جهل باصول التربية يقضي عليه بالفشل •

٦ ـ وضع المخطط التربوي على اسس سليمة من السياسة القومية والحقائق الاحصائية المرتبطة بخطط التنمية وبتحديد القوى العاملة في المجتمع •

وفي مجمل ما تقدم يمكن القول بأن مجتمعاتنا العربية كأية دولة نامية ، تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية مزمنة تعوق لحاقها بالدول المتقدمة الاخرى ، وهذا يستلزم بنا ان نضاعف الجهود ، « وان نجعل من التخطيط مبدأ أساسيا ومستمرا وشاملا في جميع اعمالنا وفي كافة المجالات »(٥١) •

« فالتخطيط سلاحنا الاساسي في معركة كسب الفارق الزمني الذي يفصل بيننا وبين الدول المتقدمة ، فقد تخلفنا عن ركب الحضارة البشرية عدة قرون وعلينا ان نقطعها في بضع عشر سنة ، وليس هذا الهدف ـ على صعوبته ـ ضربا في المحال ، فمن الناحية الموضوعية ارتفعت معدلات التقدم ارتفاعا مذهلا حتى غدت سمة العصر والثورة في العلم والتكنولوجيا ، ومن الناحية الذاتية نحن لا نبدأ من الصفر بل اننا أمة لها تراث حضاري كبير وانما علينا ان نتزود بعدة العصر ألا وهي العلم »(٥٢) •

٥ ـ دور التخطيط التعليمي واثره في زيادة الدخل القومي ـ وزيادة في التنمية الاقتصادية :

ولتحقيق هدف الاجابة على هذا السؤال ترى الباحثة ضرورة ربط خطط

---

(٥١) سعدون رشيد عبداللطيف وآخرون : تخطيط التعليم الابتدائي في العراق للفترة ١٩٧٠/١٩٨٠ بغداد ص ٢٧ •

(٥٢) اسماعيل صبري عبدالله ، في مقدمة التخطيط للتدريب ، برنامج الدورة التدريبية طويلة الاجل التاسعة،معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٧٠٠

التعليم بالتنمية الاقتصادية ، ويلاحظ في هذا المجال ان من جملة الاهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها هي زيادة الدخل القومي ، وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية وزيادة انتاجية العمل كلها امور تلعب التربية والتعليم دورا كبيرا في امكانية تحقيقها.والواقع هناك تداخل عميق بين اهداف التنمية الاقتصادية واهداف التنمية التربوية ، أي بين الخطط الاقتصادية والخطط التعليمية أو يوجد هناك مميزات للتربية والتعليم تؤثر في تحليلها الاقتصادي منها :

آ - ان للتعليم تأثيرا كبيرا على نوعية ودرجة المهارات المهنية فالعمل يشكل نسبة كبيرة من الانتاج الوطني ، والتعليم مصدر رئيس لتكوين وزيادة قدرة العامل الانتاجية ، وهي ذات أثر كبير على الاقتصاد عن طريق زيادة حجم المعرفة ونشرها بين افراد الشعب .

ب - يلعب التعليم دورا كبيرا في خلق روح المبادرة والابداع كما انها تحسن أساليب الاستهلاك وتشجع الحركة الاقتصادية والاجتماعية.

ج - للتعليم أثر بارز في تحسين أساليب اختيار المجتمع لقادته واداريه كما ترفع من كفاءتهم وتحسن قدرتهم القيادية والانتاجية(٥٣) .

د - ان حاجتنا للتعليم انتاجية واستهلاكية حيث اننا نستغل ما تعلمناه في كسب عيشنا الذي نستغله في التمتع بخيرات الحياة . ومن المتعذر التفرقة بين الجانبين الانتاجي والاستهلاكي وخاصة بالنسبة للتعليم ، لان المردود الانساني والاجتماعي لا يقدر بثمن .

هـ - يلعب التعليم دورا بارزا في الاستثمار الاقتصادي ، ويحاول البعض اعتبار الاستثمار في التعليم المهني انتاجيا واستهلاكيا في التعليم العام ، الا ان التعليم المهني يستند في أساسه على التعليم العام ، وان كل ما يصرف على التعليم ويسبب زيادة الدخل يعتبر استثمارا اقتصاديا واجتماعيا .

---

(٥٣) طه الحاج الياس : المصدر السابق ، ص ٣٩-٤١ .

و ـ « ان مردود التعليم لا يمكن التحقيق من نتائجه الا بعد فترة من الزمن قد تستغرق بين ١٠ـ٢٠ سنة ، ويمكن تقليص هذه الفترة عن طريق احداث التغيرات في المناهج وطرق التدريس »[٥٤] .

ز ـ يرتبط النظام التعليمي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ، والتوسع في التعليم يرتبط باوضاع العمل اذ ان الفرد يرغب في ان يحصل على مردود اقتصادي يتناسب مع ما استطاع الحصول عليه من التعليم .

ان الاختيار الشخصي لحقول التعليم المختلفة هو الذي يتحكم في اختيار الطالب للفرع العلمي أو الادبي أو المهني ، وعلى النظام التعليمي ان يعطي المحفزات التي تشجع الطلاب على اختيار المهن ذات الاولوية في خطط التنمية .

ح ـ النظام التعليمي مستهلك لانتاجية ، والدليل على ذلك ضخامة العدد الهائل من القوى البشرية التي تستغل في العملية التعليمية متمثلة في اعداد المدرسين والاداريين ، وقد أخذ الاقتصاديون يولون التعليم والتربية اهتماما كبيرا وخاصة بعد التزايد الواسع والسريع في نفقات التعليم وبسبب تحسن خدماتها مما يحمل ميزانية الدولة اعباء كبيرة تفرض على القائمين على امور التربية رسم السياسة التي تضمن حسن توفير المبالغ من جهة وتوزيعها على الخدمات الاساسية بشكل يضمن تحقيق الاهداف من العملية التربوية من جهة اخرى[٥٥] .

لقد أدى البحث عن العوامل الاساسية في زيادة الثروة وزيادة الدخل والاسراع في التنمية ، وقامت الدراسات تشير الى ان التعليم والتربية تمثل استثمارا

(٥٤) طه الحاج الياس : المصدر السابق ص ٤٠ .
(٥٥) طه الحاج الياس : المصدر السابق ، ص ٤٢ .

لرؤوس الاموال لا مجرد استهلاك ، وان ما ينفق يؤدي بثماره اضعافا مضاعفة بعد مرور فترة من الزمن •

• من الثمرات الانتاجية الكبرى التي تقدمها التربية للمجتمع ما تيسره من وسائل البحث العلمي ونتائجه ، وقد بينت التقديرات التي اجريت على نفقات الابحاث العلمية في الزراعة عامة ان معدل عائدات هذه النفقات يبلغ على اقل تقدير ٣٥٪ في السنة ويعزو دينسون[٥٦] حوالي ٢١٪ من معدل زيادة النمو في اقتصاد الولايات المتحدة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٥٧ الى تقدم المعرفة والبحث العلمي،[٥٧] •

ووراء ثمرات البحث العلمي التي تقدمها التربية ثمرة أوسع وأعم هي ما تقوم به التربية عن كشف عن قابليات الافراد ومواهبهم ومن تمهد لتلك القابليات والمواهب بحيث تعطي ثمراتها الى الاقتصاد والمجتمع ، اذ ان قابليات الافراد لا يمكن ان تعرف الا بعد ان نكشف عنها وتتعهدها بالتربية والتعليم والرعاية ، ولا حاجة ان نذكر النتائج الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي تنجم عن تفتيح مواهب الافراد وقابلياتهم وعن المفاجآت الكبرى التي يخلقها اطلاق تلك القوة الهائلة قوة الابداع والمواهب لدى الافراد •

التربية تزيد من قوة الافراد على التكيف مع ظروف العمل وتقلباته الناجمة عن النمو الاقتصادي وان الظروف الخاصة التي خلقها التطور التكنيكي السريع والى ما أدى هذا التطور من تغير في بنية المهن والاعمال وهذا التغير يفرض على أبناء هذا العصر ان يملكوا القدرة اللازمة على التكيف مع ظروف الانتقال المفاجيء من عمل الى عمل ومن ميدان الى ميدان •

وان الافراد الذين يملكون تسع سنوات من التعليم والثقافة أقدر على التحول وعلى تغيير العمل والمهنة من أولئك الذين لا يملكون سوى أربع سنوات،

---

(٥٦) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ، ص ٣٠٢ •
(٥٧) طه الحاج الياس : المصدر السابق ص ٤٢ •

وان الذين وصلوا الى مستوى الشهادة الثانوية أقدر على التكيف مع ظروف العمل من اولئك الذين لم يجاوزا مستوى الدراسة الابتدائية ، ولابد ان نذكر عن اهمية التكيف مع الظروف الجديدة وعن دور التربية في ذلك التكيف • بين فشر Fischer ان ازدهار ثروة شعب من الشعوب لا ترتبط فقط بتقسيم العمل كما أراد « آدم سميث » ولا بنسبة العاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات كما أراد بيتي ، وانما ترتبط بمبلغ قدرة حكامه وافراده على التكيف السريع مع ضروريات الانتقال من قطاع الى قطاع ، وهذا التكيف السريع هو من نتاج التربية والتعليم دون شك بل من أهم ملامح عطائها •

دلت الابحاث العديدة التي قامت لدراسة النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم على ان التربية عامل أساسي من عوامل ذلك النمو وانها أكبر أثرا من رأس المال العادي •

هكذا تنتهي الابحاث التي قام بها (دينسون Denison) الى ان ٢١٪ من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٥٧ يرجع الى أثر التربية[٥٨] ، وتؤيد هذه النتائج التي أتى بها دينسون الابحاث التي قام بها شولتز Schultz والتي تناولت الحقبة الواقعة بين عام ١٩٢٩- ١٩٥٧ • واشار دينسون الى العوامل المختلفة التي لعبت دورها في نمو الاقتصاد الاميركي خلال الحقبتين ١٩٠٩-١٩٢٩ ثم ١٩٢٩-١٩٥٧[٥٩] •

ان دراسات مختلفة كشفت عن دور رأس المال البشري عامة والتطور التكنيكي خاصة في النمو الاقتصادي ، وأهم عناصر رأس المال البشري والتطور التكنيكي هو عنصر التربية ، ان الدراسات تبين ان التطور الاقتصادي اذا ما انطلق في بلد من البلدان يمكن ان يزداد زيادة مستمرة مطردة بفضل عاملين أساسين مترابطين هما عامل (التطور التكنيكي) وعامل (رأس المال البشري) • ان

---

(٥٨) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ، ص ٣٠٢ ـ ص ٣٠٨ •
(٥٩) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ، ص ٣٠٤ •

الأصل في التطور ليس العثور على الثروات بل المحرك خلق القدرة على انتاج الثروات ، وهذه القدرة على انتاج الثروات هي الطاقة البشرية ، الطاقة الفكرية ، التي نجدها لدى سكان البلد والتي تجعلهم قادرين على تطبيق نتائج البحث العلمي المنظم ، ومهمة التربية تكوين الطاقة الفكرية • ان زيادة الانتاج في أي بلد كان تتبع عوامل أربعة أساسية تجمع رأس المال وتزايد السكان وتزايد منابع الثروة المادية والتقدم التكنيكي ، وعامل التقدم التكنيكي ثمرة أساسية من ثمرات التربية •

ان التربية تلعب دورا أساسيا في اعداد الطاقة العاملة المؤهلة الخبيرة اللازمة لتسيير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما بيناه سابقا • وان من مهمات التربية ان تواجه ما يظهر في البلد من حاجات متزايدة الى المهارات والمعارف والى الماهرين في شتى الميادين • وقد كشفت دراسات عديدة قامت في البلدان المتخلفة عن دور التربية الكبير في هذا المجال ، ومن هذه الدراسات دراسة قامت في نيجيريا ونشرت تحت عنوان « الاستثمار في التربية » وتحاول هذه الدراسة ان تضع تقديرا لمقدار حاجة ذلك البلد من المهارات العليا وان تبين أهمية تكوين هذه اليد العاملة الماهرة الخبيرة في التنمية الاقتصادية المرجوة لذلك البلد • ويشير هاريسون (Harison) مبينا ان تكوين الكفاءات هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة • ان من وظائف التربية اعداد المعلمين واعداد معلمين أساسي وحاجة من حاجات المجتمع[٦٠] • وحتى لو نظر الى التربية على انها خدمة استهلاكية تظل الحاجة الى اعداد المعلمين وتكاثر الحاجة الى المعلمين بعد اتساع التعليم وانتشاره في مختلف بلدان العالم ، ويذكر ان المعلمين كانوا يمثلون ٣ر٢٪ من القوة العاملة في الولايات المتحدة عام ١٩٥٦ وان عدد معلمي المدارس الرسمية ٨ر١ مليون عام ١٩٦٩ والبلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو تمتاز بفتوة السكان والاقبال المتزايد على التعليم يفرضان الحاجة الى عدد ضخم جدا من المعلمين قد تبلغ نسبتهم الى مجموع القوة العاملة اذا عم التعليم

---

(٦٠) عبدالله عبدالدائم : المصدر السابق ص ٣٠٨ •

الابتدائي واتسع التعليم الثانوي نسبة ٢٥٪ كما ان للتربيــة أثــرا في الارتقاء الاجتماعي والانتقال الاجتماعي والمهني ، كلها امور تترك آثارا كبرى في تطور المجتمع وفي التنمية الاقتصادية .

من كل هذا يتبين لنا كيف ان للتربية دورا في زيادة ثروات الافراد وزيادة ثروة المجتمع وتلعب دورا في التنمية الاقتصادية ، ومن الادلة الواضحة على دور التربية في زيادة الانتاج ورفع المستوى المعاشي للناس حصل في كل من الدانمارك واليابان حيث المصادر الطبيعية قليلة الا انهما حققا نموا سريعا اكثر من الاقطار الاخرى المجاورة والتي تتمتــع بمصادر مادية غنيــة ، وكذلك ما تم في المانيــا وسويسرا حيث لعبت المهارة البشرية المدربة دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لكل من البلدين ، وكان مردود التربية ضخما ولو أمعنا النظر في بعض اقطار العالم المتخلفة تربويا والتي كانت نسبة الامية فيها عالية لوجدناها تعاني تخلفا اقتصاديا واجتماعيا على الرغم من غناها في المواد الطبيعية وحتى البشرية التي ينقصها التدريب . ويتبع البعض اسلوبا لتقدير معدل المردود من التربية كنوع من التوظيف[٦١] وذلك بجمع الدخل أو الرواتب التي يمكن الحصول عليها خلال سنوات العمل في المهن المختارة ومقارنة المجموع بما ينفق على الاعداد لتلك المهن في المدارس والمعاهد واضافة الفائض المتراكم ونفقات الفرص . وحيث يمكن اتباع مثل هذا الاسلوب في الحالات الفردية الا انه يتعذر استخدامه على الصعيد الوطني العام اذ قد يربح بعض الافراد على حساب غيرهم اضافة الى ذلك فان الكسب لا يمكن ان يعزى باجمعه للتربية .

على المخطط التربوي ان يلم بجميع الجوانب الاقتصادية ذات الاثر المباشر وغير المباشر على خطط التربية وعلى ما تحققه تلك الخطط من اهداف تربوية واجتماعية واقتصادية . فهو بالاضافة الى ضرورة معرفته للتطورات الطارئة على

---

(٦١) طه الحاج الياس : المصدر السابق ، ص ٤٥ .

نفقات التربية واسباب الزيادة الحاصلة فيها والتنبوء بنفقات التربية ووسائل ذلك التنبوء وبالاضافة الى ضرورة معرفته لاساليب تخفيض تكلفة التربية عن طريق تخفيض كلفة الساعة الدراسية وذلك بزيادة فعالية المدرسين وتوفير الوسائل التعليمية التي تساعدهم على القيام بواجباتهم كما يمكن زيادة عدد طلاب السنة الواحدة وتحسين العمل والخدمات الادارية وتخفيض كلفة الابنية المدرسية وتحسينها كما يمكن تحسين نوعية التعليم بتحسين مناهجه وطرق تدريسها(٦٢) مما يساعد على تخفيض نسب الرسوب والتسرب والهدر في التعليم وبالتالي يؤدي الى تخفيض كلفة التربية والتي يمكن ان تحقق كذلك عن طريق ربط التربية بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن طريق وضع الخطط التربوية المدروسة التي تساعد على تحقيق التربية لاهدافها المختلفة وتضمن تجنب الهدر والاسراف في الانفاق في أوجه لا تعود على تلك الاهداف بفائدة .

ان ما يخصص للتعليم من ميزانية يتوقف على مدى ما ينتظر من التعليم من توفير للقوى العاملة البشرية التي يمكن استيعابها في مرحلة زمنية معينة ، وهذا بطبيعة الحال يتوقف على أنواع الاستثمارات في مشروعات التَنمية وما تتطلبه من معدات وسلع رأسمالية وقوى عاملة مدربة .

وفي القوى العاملة ليس المهم تخريج اشخاص وزيادة عدد ، المهم ان نتساءل أين تحتاج التنمية الى القوى العاملة المدربة ومتى تحتاج أثناء فترة الخطة .

وخلاصة القول ان أهم ما يعنينا هو الصلة بين معدل التنمية الاقتصادية وخطة التعليم . اذ ان معدل الزيادة في الانتاج القومي الكلي أو في الدخل القومي العام وتطور الانتاج والاستثمار في الانشطة الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات والعلاقة بين الانتاج والاستهلاك(٦٣) من أهم العوامل الاقتصادية ذات الاثر في تخطيط التعليم .

---

(٦٢) طه الحاج الياس : المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٦٣) عبدالغني عبدالفتاح محمد النوري : المصدر السابق ص ٩٦ .

ان كلمة نمو اقتصادي ليست سوى مرادف لكلمة زيادة في الدخل القومي وان الشغل الشاغل للاقتصاديين ليس مجرد تسجيل النمو الاقتصادي وتدوين أرقامه ولكن ما يشغلهم ان يكتشفوا أسباب ذلك النمو ليكونوا قادرين على تحقيقه .

ـ مشكلات التخطيط التعليمي في الدول النامية :

يواجه مخططو التعليم وخصوصا في الدول المتخلفة صعوبات أو مشكلات كثيرة في محاولاتهم وضع الخطط التعليمية أو متابعة تنفيذها ، وكان لهذه المشكلات أثر كبير في عدم احراز تقدم واضح في تخطيط التعليم على أسس سليمة . ويمكن تلخيص أهم هذه المشكلات التي تعترض الدول النامية :

١ ـ نقص البيانات والاحصائيات الاساسية للتخطيط التعليمي .
٢ ـ قلة الخبراء والافراد المدربين على التخطيط التعليمي .
٣ ـ عدم وجود وعي تخطيطي مناسب .
٤ ـ عدم كفاءة التنظيمات والاجهزة المسئولة عن التخطيط التعليمي .
٥ ـ تغير الظروف والاحوال قبل الانتهاء من اعداد الخطة أو اثناء تنفيذها .
٦ ـ قلة المخصصات المالية لتنفيذ الخطة التعليمية .
٧ ـ عدم توافر القوى البشرية لتنفيذ الخطة التعليمية(٦٤) .

١ ـ نقص البيانات والاحصائيات الاساسية للتخطيط التعليمي :

ان مرحلة التخطيط الاولى هي مرحلة التفكير في المشكلات أو المشروع والتعرف على الواقع في ضوء الامكانيات والحاجات وتقدير الفوائد الناجمة عنه ، فمن الصعوبة وضع أي خطة للتعليم دون امداد مخططي التعليم بالبيانات والاحصائيات الاساسية اللازمة لوضع الخطة . وتشمل البيانات تعداد السكان وتوزيعهم تبعا للسن والجنس والريف والحضر وتشمل بيانات عن القوى العاملة

---

(٦٤) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ٢٠٠ .

وتوزيعها تبعا للمهن والقطاعات الاقتصادية ، ومن المهم ان تكون البيانات على سلسلة زمنية لفترة معقولة حتى يمكن استنتاج اتجاهات بخصوص التغيرات السكانية . وتشمل البيانات احصائيات عن الاقتصاد القومي مثل الدخل القومي ومعدل الزيادة في الانتاج وتراكم رأس المال واعداد التلاميذ بالسنوات المختلفة وعلى مراحل التعليم المختلفة واعداد المدرسين ونسب التسرب وتكلفة التلميذ في المراحل المختلفة .

ومن جميع هذه البيانات لا يتوافر في الدول المتخلفة أو قد تتوفر ولا تكون أو لا تكون على درجة كبيرة من الدقة ولا يمكن الاعتماد عليها ، فتقديرات السكان تعتمد على أسس مهتزة وان معدلات المواليد والوفيات لا يمكن الوثوق منها ، ولذلك على الدول النامية قبل كل شيء انشاء الاجهزة المسؤولة عن جمع البيانات ودراستها وتحليلها وجعلها في الصورة التي يمكن للقائمين على أجهزة التخطيط التعليمي الاستفادة منها ، وكلما اسرعت الدول النامية في انشاء مثل هذه الاجهزة كلما كان ذلك من الافضل[٦٥] .

٣ - **نقص الافراد المدربين على التخطيط التعليمي :**

وهذه مشكلة أخرى أمام المسؤولين عن التخطيط التعليمي ، اذ لا يوجد في كثير من الدول المتخلفةمعاهد تعليمية تقوم بالابحاث الخاصة بالتخطيط التعليمي أو تقوم باعطاء دراسات ومناهج خاصة ، وحتى هذه اللحظة لا يوجد العدد الكافي من هذه المعاهد لمواجهة الاحتياجات التخطيطية للبلاد النامية . وتحتاج الدول النامية الى نوعين من برامج التخطيط التعليمي :

١ - برامج طويلة المدى :

لمدة سنة مثلا لتدريب عدد قليل من كبار الموظفين في اجهزة التخطيط بالدولة . ويتحدد هذا العدد تبعا لظروف الدولة الخاصة ، ويحتاج هذا العدد

---

(٦٥) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ٢٠٠ .

القليل من الموظفين الى دراسة عميقة في أسس التخطيط العام والتخطيط التعليمي بحيث يصبحون قادرين على وضع خطط التعليم في بلادهم ٠

برامج قصيرة المـــدى :

لصغار الموظفين العاملين في أجهزة التخطيط التعليمي تستمر لعدة اسابيع ، فلا يكفي للقيام بالتخطيط التعليمي اعداد مجموعة صغيرة من المسؤولين الكبار مهما كانوا على درجة عظيمة من القدرة والكفاءة فان هذه المجموعة تحتاج الى طبقة ثانية لها المام كاف بالتخطيط التعليمي ، أما برامج التخطيط التعليمي فتشمل:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وتشمل الاسس الخاصة بتعبئة وتنسيق الجهود لاحداث التوافق بين التعليم وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ٠

التربية والتعليـم :

دراسة نظم التعليم وفلسفته ومشكلاته ودراسة الاحتياجات التعليمية وطرق مقابلة الاحتياجات وحل المشكلات التعليمية الكمية والكيفية ٠

ادارة التعليم وتمويله :

وتشمل ادارة التعليم ومشكلاته وتوفير الافراد الاداريين وتنفيذ الخطط وتقييمها ، وتشمل دراسة اقتصاديات التعليم ونظم تمويله واعداد ميزانيته ودراسة تكلفته وحساباته ٠

٣ ـ عدم وجود الوعي التخطيطي :

تتولى جهة التخطيط أو وضع المشروع تحديد الاهداف سواء أكانت بعيدة أم قريبة وتحديد الاولويات وتقديم الاهم على المهم في ضوء متطلبات الموقف(٦٦)٠ ان الوعي التخطيطي يجب ان ينتشر بين جميع القائمين بادارة التعليم والتنسيق بين احتياجات كل منهما ونشر الوعي التخطيطي بين جميع افراد الشعب عن

---

(٦٦) طه الحاج الياس : المصدر السابق ص ٧٧ ٠

طريق الصحافة والراديو والمحاضرات والندوات . ان نجاح أي تخطيط يستلزم تظافر الجهود لاعداد رأي عام مستنير يتفهم المشاكل التي تواجه التعليم من جراء عدم وجود خطط تعليمية .

٤ ـ عدم كفاءة التنظيمات والاجهزة الخاصة بالتخطيط التعليمي :

ان جميع التنظيمات المسؤولة عن التخطيط غير قادرة على القيام بوظيفتها على الوجه الاكمل بسبب سوء تنظيم العمل في هذه الاجهزة ، وانه لا يوجد ترابط بين الاجهزة المسؤولة عن التعليم والاجهزة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي وتخطيط القوى العاملة اذ لابد من تغيرات أساسية في مختلف نشاط التعليم وأنظمته لتحقيق الترابط الوثيق بينه وبين حركة المجتمع وقطاعات الاقتصاد القومي ، ولعل ضعف انتاجية الجهاز التعليمي يعود الى سوء الادارة القائمة على تنفيذ الخطط التعليمية وعدم وجود ادارة للتعليم ذات كفاية عالية .

٥ ـ تغير الظروف والاحوال قبل انتهاء الخطة الموضوعية او اثناء تنفيذها :

المجتمعات الحديثة النمو تتميز بانها دائمة وسريعة التغير ، وهذا يسبب مشكلات كثيرة للقائمين بالتخطيط التعليمي ، فقد تبنى الخطة على أساس التنبوء[٦٧] باحتياجات معينة من القوى العاملة خلال سنوات الخطة ، الا ان التطور والتقدم العلمي والفني قد يهدم كل الاسس التي تقوم عليها الخطة التعليمية ، أو قد تبنى حسابات تكلفة الخطة على اساس معدلات معينة لتكلفة المباني أو التجهيزات أو المصاريف الدورية ، الا ان حدوث نقص في بعض المواد اللازمة للبناء مما يتسبب ارتفاع في اسعارها أو ارتفاع في سعر الارض قد يجعل المخصصات المالية الموضوعة في الخطة العامة للتعليم غير كافية مما يؤثر في امكانية تنفيذ الخطة . ومن الواضح ان هذه المشكلة ان يكون التخطيط عملية متصلة مستمرة .

---

(٦٧) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ٢٠٧ .

٦ ـ قلة المخصصات المالية لتنفيذ الخطة :

من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في مشكلة توفير المخصصات المطلوبة للصرف على خطة التعليم ، وترجع هذه المشكلة أساسا الى العوامل الثلاثة التاليـة :ـ

آ ـ انخفاض مستوى الدخل القومي للفرد •

ب ـ ارتفاع معدلات تكلفة التعليم •

ج ـ ازدياد الحاجة الى التوسع في التعليم •

الدول النامية تتميز بانخفاض في مستوى الدخل القومي للفرد ، ولما كانت مصروفات الدولة أو الانفاق على التعليم ترتبط ارتباطا وثيقا بالدخل القومي[٦٨] أو متوسط دخل الفرد • من جراء هذا تقل نسبة الانفاق على التعليم اذ ان زيادة المصروفات على التعليم بدون زيادة في الدخل القومي يؤدي الى بطء في معدلات التنمية في القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي عرقلة للتعليم •

أما بالنسبة لارتفاع معدلات تكلفة التعليم اذ أثبتت الدراسات ان ما يتكلفه التلميذ سنويا في الدول المتخلفة أكثر مما هو في الدول المتقدمة • فقد تبين ان اعطاء جميع الاطفال ثمان سنوات من التعليم يكلف الدولة حوالي ٨٪ من الدخل القومي في الولايات المتحدة في حين يكلف غانا ٨ر٢٪ • والسبب في هذا يعود الى عوامل كثيرة منها مرتبات المدرسين وكلفة المباني والتجهيزات المدرسية[٦٩]•

أما بالنسبة لزيادة الحاجة للتوسع بالتعليم فيمكن ارجاع ذلك أما بسبب حاجة قومية اذ ان بمجرد استقلالها تبني سياسة فعالة لنشر التعليم ومكافحة الامية ولاحداث جهاز اداري لشغل المناصب الحكومية واحلال الوطنية محل الاجانب ولرفع مستوى المعيشة •

---

(٦٨) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ٢١٠ •

(٦٩) محمد سيف الدين فهمي : المصدر السابق ص ٢١٢ •

٧ ـ عدم توافر القوى البشرية لتنفيذ الخطة :

ان تنفيذ خطط التنمية يحتاج الى أيدي خبيرة ومدرسين واداريين ومخططين • والمشكلة التي تواجهها هي نقص في اعداد المدرسين لتحقيق اهداف خطط التنمية القومية ، وان التوسع في التعليم يطلب مسبقا توسعا في اعداد المعلمين والمدرسين ، اضافة لهذه المشكلات التي يواجهها التخطيط التعليمي يمكن اضافة الارتفاع في معدل النمو السكاني مما يؤدي الى زيادة في عدد الطلاب لجميع المراحل ويؤدي الى خلق مشكلة من جانبها الكمي وكذلك مشكلة الهجرة من الريف الى المدينة اذ ان توطين البدو في المجتمعات يؤدي الى القاء مسؤوليات جديدة امام المخطط التربوي[٧٠] • ومن هنا علينا ان ندرك ان التخطيط سيف ذو حدين في كثير من الاحيان ، وهو لا يجني ثمراته المفيدة الا اذا عرفنا حدوده وصعوبته ولم نحسبه أداة معصومة نكسر الواقع عليها • وبدون ما تقدم لا يمكن ان يؤدي التعليم دوره الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالصلة كبيرة ووثيقة بين التعليم والتنمية اذ لا تنمية بدون تخطيط علمي مدروس وموجه ، وقد خطا قطرنا العراقي خطوات جادة في هذا الباب ووضع خططا خمسية في مختلف مجالات الانشطة الزراعية والصناعية والخدمات الاجتماعية والصحية الى جانب تطوير وتحسين كفاءة الاجهزة والمؤسسات التربوية بدءا من رياض الاطفال وانتهاء بمرحلة التعليم الجامعي • والباحثة وهي تستعرض هذا البحث بالتحليل والوصف تهدف من كل ذلك الى بيان الدور الواضح الذي يؤديه التعليم المخطط الهادف البناء وأثر كل ذلك على التنمية الاقتصادية في القطر •

---

(٧٠) عبدالغني عبدالفتاح محمد النوري : المصدر السابق ص ٩١ •

واقـع النظام التعليمي في العراق وسماته البارزة

تطور النظام التعليمي في العراق :

بالنظر لاتساع ميدان تطور النظام التعليمي في العراق وبروز الكثير من المحاولات والاتجـاهات الرامـية الى تطويره وتحسينه عبر تاريخه الطويل ، ولاحساس الباحثة بضرورة كشف واقع هذا النظام التعليمي من خلال تطوره • لذلك فان الفصل الحالي سيتعرض الى المراحل التي مر بها هذا التعليم •

كما هو معروف ان العراق من أوائل الدول العربية التي عرفت المدارس وقد عرفت المدرسة النظامية نسبة الى نظام الملك الذي بناها عام ١٠٣٧م والى جانبها عرفت بغداد المدرسة المستنصرية التي تنسب الى امير المؤمنين المستنصر بالله في القرن الثالث عشر • وكانت بغداد مركز الحضارة والثقافة العربية ، وكان يؤمها العلماء والفقهاء ، وكان سقوط بغداد في يد المغول والتتار بزعامة هولاكو عام ١٢٥٨م وبعدها وقع العراق لعدة قرون تحت الحكم العثماني •

مع قيام الحرب العالمية الاولى احتلت الجيوش البريطانية البصرة خلال عام ١٩١٤ ثم بغداد ١٩١٧ والموصل عام ١٩١٨ ، وعند احتلال العراق بأكمله كونت سلطات الاحتلال بعض الادارات المدنية ومن بينها مديرية المعارف وعهد بادارتها الى مسؤول بريطاني ، وفي سنة ١٩٣٠ حصلت العراق على استقلالها صوريا ، وفي هذه الفترة ارسلت بعثات الى الخارج وانشئت المدارس المختلفة وبعض الكليات ومنها دار المعلمين العالية ، ثم كانت ثورة العراق عام ١٩٥٨ في ١٤ تموز (يوليو) التي اطاحت بالملكية واعلنت الجمهورية •

من دراستنا لواقع النظام التعليمي يلاحظ بانه مر بمراحل متداخلة ولكنها تؤثر الواحدة على الاخرى • ويمكن تقسيم هذه المراحل الى أربع وهي :

١ ـ مرحلة التعليم في زمن الحكم العثماني :

كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية وقد بقي العراق تحت سيطرة السلطة العثمانية حوالي أربعة قرون ولغاية ١٩١٤م ، واتسمت هذه الفترة بالارهاب والسيطرة والتأخر وخاصة في مجال التربية والتعليم اذ كان التعلم مقتصرا على كتاتيب ومدارس دينية في بادىء الامر ثم تطور الى نظام تعليمي جديد ، يتكون من المدرسة الابتدائية ، التعليم فيها ثلاث سنوات والمرحلة الرشدية مكونة من ثلاث سنوات أيضا وهي مكملة للمرحلة الابتدائية ، ومدارس اعدادية أغلبها عسكرية ، ولم يترك النظام التعليمي في العراق خلال الحكم العثماني آثارا حميدة اذ كان التعليم يسير بصورة بطيئة من حيث الكم . كانت المدارس قليلة العدد اقتصر وجودها على فئة معينة مما نتج عن ذلك انتشار الامية والجهل بين سكان البلاد ، أما نوعية التعليم فمستوى التعليم في هذه الفترة ردىء جدا والمواد الدراسية تدرس باللغة التركية والتعليم جامد يتصف بالتقليد ، وكان هدفه اعداد فئة من وجهاء أهل البلد لسد حاجة الدولة من الموظفين .

٢ ـ التعليم في زمن الاحتلال والانتداب :

احتلت الجيوش البريطانية العراق ما بين ١٩١٤ـ١٩١٨ ، وبموجب اتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦ كان العراق من نصيب بريطانيا التي فرضت عليه الانتداب ، ولقد تولت بريطانيا ادارة التعليم وتوجيهه لمصلحتها عن طريق مستشارين فنيين مسؤولين عن التخطيط والادارة ، وكان المسؤول الكبير عن التعليم ودائرة المعارف مدير بريطاني ، وبقيت الادارة البريطانية على التعليم حتى قيام الحكومة العراقية سنة ١٩٢٠ التي انتهت بتأسيس الحكومة العراقية وانشاء وزارة المعارف ، واصبح مدير المعارف العام عراقيا ، أما مدير المعارف البريطاني فانه اصبح مستشارا فنيا يوجه الوزارة ويرسم لها الخطط

بطريقة غير مباشرة ، أما التعليم في هذه الفترة فقد كان يتألف من مرحلتين وهما[1] : ـ

ا ـ مرحلة التعليم الابتدائي :

وكانت الدراسة في هذه المرحلة على نوعين ، مدرسة ابتدائية تدرس باللغة الانكليزية ومدتها ست سنوات ، ومدرسة اولية تدرس باللغة العربية ومدتها اربع سنوات ولا تدرس فيها اللغة الانكليزية •

ب ـ مرحلة التعليم الثانوي :

ومدة الدراسة فيها اربع سنوات ، وقد طرأ تغير في هذه الفترة اذ ان عدد التلاميذ في المدارس ازداد وارتفع من ٨٫٠٠٠ تلميذ الى ١٥٫٠٠٠ تلميذ بين سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، وسبب هذه الزيادة هو تحويل المدارس الاهليه ومدارس الطوائف الدينية الى مدارس حكومية تابعة الى وزارة المعارف تدفع الحكومة العراقية نفقاتها • أما من حيث المبدأ فقد بقيت وزارة المعارف العراقية تسير وفق قانون المعارف في العهد العثماني الصادر ١٩١٣ ، وفي سنة ١٩٢٩ تم تشريع اول قانون للمعارف ، وكان أول وأهم قضية عالجها القانون الجديد هي تمديد الدراسة الثانوية من اربع سنوات الى خمس سنوات وجعلت الثلاث سنوات الاولى الدراسة المتوسطة والسنتين الاخيرتين هي الدراسة الاعدادية • ولقد نص القانون على ان التخرج من المدارس الثانوية والحصول على الشهادة المختصة بها لا يتم الا بامتحان عام تقوم به وزارة المعارف •

أما بالنسبة لشهادة دار المعلمين الابتدائية فقد اشترط القانون ان لا يقوم بالتدريس في المدارس الابتدائية الا خريجو دور المعلمين الابتدائية وكذلك خريجو دار المعلمين العالية لمن يقوم بالتدريس في المدارس الثانوية والمتوسطة ،

---

(١) مسارع حسن الراوي : نحو استراتيجية جديدة للتعليم في العراق مطبعة التمدن ـ القاهرة ١٩٧٣ ص ١٢ •

وكذلك خضعت جميع المدارس الحكومية وغير الحكومية للتفتيش من قبل وزارة المعارف الا انه يمكن تلخيص السياسة التعليمية في عهد الاحتلال والانتداب بما يأتي :ـ

١ ـ ان غاية التعليم وانشاء المدارس هو اعداد فريق من الموظفين والمستخدمين لكي يتسلموا الوظائف الحكومية ويساعدوا الحكومة البريطانية على ادارة الحكم .

٢ ـ لقد كانت الصفة الغالبة على التعليم في هذه الفترة هي الدراسة النظرية وذلك لان هدف التعليم هو اعداد موظفين لوظائف حكومية أما الناحية العلمية والمهنية فقد كانت مهملة ، وان وجدت فهي رديئة .

٣ ـ لقد كانت ادارة شؤون التعليم مركزة بيد السلطة المركزية في العاصمة من حيث الادارة والمناهج والتفتيش والتعيين والنقل .

٤ ـ كان التعليم من حيث العدد محدودا جدا ولا يفي بحاجة البلد ومتطلباته على الرغم من اتساعه وتزايده عما كان عليه في العهد العثماني ، والسبب في انها كانت محدودة هو ضيق الموارد المالية كما ان ميزانية الدولة لا تسمح بالزيادة المطلوبة .

٥ ـ النظام التعليمي في عهد الاحتلال كان يتصف بالعنصرية والطائفية والتميز وعدم بث الروح الوطنية والقومية بين التلاميذ .

الا ان التعليم بصورة عامة في هذه الفترة كان يتسم بالتوسع الكمي قياسا بالفترة السابقة مما أدى الى دفع التعليم الى الامام[٢] .

٣ ـ التعليم في فترة الاستقلال والحكومة الوطنية ١٩٣٢ـ١٩٥٨ :

تميزت هذه الفترة من الحكم الوطني بمحاولات لاصلاح النظام التعليمي في العراق وقام بهذه المحاولات خبراء عراقيون وعرب وأجانب ، اذ ان الفترتين

---

(٢) مسارع الراوي : المصدر السابق ص ١٦ .

السابقتين هي فترة الحكم العثماني والانتداب تركت تركات ثقيلة ومستويات لم تكن في صالح التربية والتعليم ، ومن هذه التركات الاختلال الجوهري ما بين النظام التعليمي في العراق والنظام التعليمي في البلاد العربية الاخرى • ومن أبرز المحاولات لتصليح النظام التعليمي هي محاولة المرحوم الاستاذ ساطع الحصري الذي ادخل كثيرا من الاصلاحات ومنها الغاء ثنائية التعليم الابتدائي والاهتمام بالمعلمين واعداد دور المعلمين والمعاهد العالية والاهتمام بالمناهج وازالة الاختلافات الجوهرية ما بين التعليم في العراق والتعليم في الدول العربية والسعي لانشاء مدارس في المناطق الريفية والاهتمام بالمكتبات والالعاب ، فضلا عن الاهتمام والاعتناء بغرس الروح القومية والوطنية • وهناك محاولات لاصلاح النظام التعليمي منها محاولة الدكتور متي عقراوي حيث قدم الدراسة الموسومة « مشروع التعليم الاجباري في العراق » وتناولت الدراسة فكرة التعليم الاجباري وتحليل النظام التعليمي من حيث عدد المدارس وعدد المعلمين والتلاميذ وتكاليف التعليم وأهمية التعليم الالزامي واقترح ان تفتح شعبة في وزارة المعارف للتعليم الالزامي والتوسع في افتتاح المدارس حتى في القرى الصغيرة واشترط لنجاح المشروع توفير المال لسد نفقات المشروع وتوفير العدد الكافي من المعلمين ، ثم تلتها تقارير أخرى واقتراحات من بعض خبراء منظمة اليونسكو أمثال[٣] : فكتور كلارك ١٩٥٠ وتقرير سافيج ١٩٥٢ وتقرير فورد ١٩٥٢ • وتمتاز هذه الفترة عموما بنظرة التصدي للمشكلات التربوية بحثا عن حلول آنية وشهدت استصدار قوانين وأنظمة لتنظيم التعليم ودراسة واقعه • وفي عام ١٩٥٥ كانت هناك محاولة لتغيير النظام التربوي عن طريق وضع خطة لاسس سياسة التعليم في العراق اهتمت بشكل خاص بمرحلة التعليم الابتدائية والثانوية وطالبت ان يكون عدد تلاميذ كل صف (٣٥) تلميذا وان لا يكون هناك سنة رسوب بالنسبة للصفوف الثلاثة الاولى لتجنب الاعداد الهائلة التي تتراكم في هذه الصفوف •

---

(٣) عادل عبدالعزيز الوتاري : التخطيط التربوي في العراق ماضيه وحاضره ومستقبله ، وزارة التربية ـ مديرية التخطيط التربوي ـ ١٩٧٢ ص١٦٠

وفي عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ استدعت الحكومة العراقية هندرسون أحد خبراء اليونسكو في شؤون التعليم الالزامي ، وبين الخبير هندرسون بانه في الامكان تنفيذ المشروع خلال عشر سنوات اذا حدث توسع في التعليم حسب تقديره بمعدل ٩٢٫٠٠٠ طفل سنويا واعدادمعلمين بمعدل ٢٨٠٠ معلم ومعلمة لكل سنة وبنيت صفوف بمعدل ٣٫٠٠٠ صف لكل سنة[٤] ٠

لقد جابه التعليم في هذه الفترة مشاكل ادارية وفنية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، وان جميع هذه المحاولات التربوية من قبل الخبراء الاجانب وبعض الخبراء العراقيين لم تكن قادرة على التصدي لحل المشاكل ، لذلك كان النظام التعليمي آنذاك متخلفا عن ركب التقدم تابعا للنظام السياسي ومحققا اهدافه بصورة مباشرة وغير مباشرة ٠

٤ ـ النظام التعليمي في العهد الجمهوري :

ويمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين :

المرحلة الاولى من سنة ١٩٥٨–١٩٦٩ ٠ فجرت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وأطاحت بالنظام الملكي.وأعلنت الجمهورية ، فقد هزت هذه الثورة أركان المجتمع العراقي وحرر العراق من الاستعمار وحلف بغداد وسيطرة الاقطاع ورأس المال ، الا ان هذه الفترة تمتاز بعدم الاستقرار السياسي وذلك بسبب كثرة الانقلابات العسكرية وتعدد السلطات الحاكمة وتنوع الاتجاهات السياسية الى ان فجرت ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ اذ وضعت حدا للانقلابات السياسية ٠

ان مسيرة التربية والتعليم في هذه الفترة ما بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٩ قد تأثرت بالاتجاهات السياسية التي سيطرت على الحكم اذ حدثت تغيرات كبيرة ومحاولات كثيرة لاصلاح نظام التعليم عن طريق عقد اللجان والندوات واقامة المؤتمرات

(٤) محمد جواد رضا:التعليم الثانوي في العراق بغداد ١٩٦٦ ص١٦٦ـ١٦٨٠

والحلقات الدراسية واجراء الابحاث لتحليل النظام التعليمي وتخطيط مستقبل التعليم ، ويمكن ذكر أهم هذه المحاولات[٥] :ـ

محاولات مديرية الشؤون الفنية العامة :

قامت هذه المديرية بتأليف لجان تضم عددا من اساتذة الجامعة للعلوم المختلفة واساتذة التربية ومدرسي التعليم الثانوي والابتدائي وذلك لاعادة النظر في المناهج لمراحل التعليم المختلفة • وقد تم تأليف كتب مدرسية جديدة ونقحت عدة مرات وذلك لكثرة الانقلابات وتغير القيادة السياسية •

محاولة الدكتور نجيب جاكوب وصالح حمدان عام ١٩٦١ :

وهي محاولة دراسة التخطيط التربوي في العراق ، وتعتبر هذه الدراسة رائدة في ذلك الوقت لانها استطاعت ان تشخص الواقع التربوي القائم آنذاك والذي شهد تزايدا كبيرا جدا في اعداد التلاميذ ونقص في المعلمين وانصب اهتمام الدراسة على التعليم الابتدائي ، وكانت نواة المشروع خطة مقترحة ذات خمس سنوات ، وكان من جملة المقترحات التي قدمتها هذه الدراسة استعمال اسلوب النجاح الآلي في الصفوف الثلاثة الاولى •

المؤتمر الاول للتربية والتعليم ١٩٦٠ وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجان متعددةهي:

ا ـ لجنة التعليم الابتدائي :

اختصت في قضايا دور الحضانة ورياض الاطفال والتعليم الالزامي الا انها افتقرت الى خطة تربوية مستقرة اذ ان الاستقرار هو الشرط الاساسي لكل ازدهار تربوي متنام منتظم خاضع للقياس والتقييم • ودعت الى ضرورة الحاق التعليم الابتدائي بالادارة المحلية من الناحية المالية والادارية وابقاء النواحي الفنية في عهدة وزارة التربية •

---

(٥) راجع عادل عبدالعزيز الوتاري : المصدر السابق ، ص ١٨ •

ب ـ لجنة التعليم الثانوي :

اختصت هذه اللجنة للنظر في شؤون التعليم الثانوي وكيفية تنظيم الدراسة في المرحلة الثانوية وحول مناهج الدراسة الثانوية والكتب المدرسية والامتحانات وادارة المدارس الثانوية والمختبرات والمباني وكذلك التوسع في التعليم الثانوي وبالاخص التوسع في التعليم المهني •

ج ـ لجنة اعداد المعلمين :

اهتمت بالنظر في المشاكل الخاصة بدور المعلمين ورفع المستوى الدراسي وتوفير وتسهيل الامكانات وتجديد أهداف المعاهد والتوسع في فتح دور المعلمين •

د ـ لجنة التعليم المهني :

تناولت هذه اللجنة تحديد الهدف من التوسع في التعليم وكذلك تطوير الدراسة في المدارس الصناعية والزراعية والتجارية وطرق التشجيع اللازم لزيادة اقبال التلاميذ على هذا النوع من الدراسة واختيار المدرسين الكفوئين والكتب المدرسية والابنية اللازمة •

هـ ـ لجنة الشؤون الفنية والثقافية :

وقد تناولت هذه اللجنة القضايا التي تخص المكتبات المدرسية وتزويدها بالكتب والابنية والاثاث وضرورة تشريع قوانين لتنظيم المكتبات •

و ـ لجنة النشاط المدرسي :

اختصت بالنظر في كل ما يخص التربية الرياضية من انشاء ملاعب ومخيمات وكذلك الفنون من رسم وتمثيل ومسرح • أما ميزانية النشاط المدرسي فهي جزء من مخصصات ترصدها وزارة المعارف والجزء الآخر من الطلبة اضافة الى التبرعات وربح الحفلات المدرسية(٦) •

---

(٦) راجع مسارع الراوي : المصدر السابق ، ص ٤٠ •

المجلس الاعلى للتخطيط التربوي عام ١٩٦٣[٧] :

وقد دعى هذا المجلس الذي يرأسه وزير التربية الى ضرورة تغيير قانون وزارة التربية والتعليم ، ووضع المجلس صيغة لمشروع قانون الوزارة وحاول أن يرسم الخطط والاجراءات العملية • وتم تشكيل لجان وفقـا للمراحل التعليمية المختلفة والمواد الدراسية وتوصل المجلس الى مقترحات لتحسين التعلم واصلاحه كميا ونوعيا وتحديد الاهداف وتناولت قضـايا الارشاد والتوجيـه والتفتيش واعداد المعلمين والمختبرات والامتحانات والتمويل • محاولة مجلس التخطيط والتنمية الاجتماعية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ : وكان مهمته بالدرجة الاولى العناية بامور التخطيط بصورة عامة والتخطيط التربوي بصورة خاصة وقد تألف من رئيس الوزراء رئيسا للمجلس وعضوية بعض الوزراء وبعض من أساتذة الجامعة اضافة الى رئيس جامعة بغداد ، وحددت اختصاصات المجلس بوضع خطط لتنمية الطاقات البشرية في البلاد عن طريق التربية والاعداد والتدريب وتخطيط السياسة العامة للتربية وتحديد كيفية تنفذ المشاريع واقتراح التشريعات اللازمة ووضع الميزانية التقديرية السنوية • الا ان من معوقات هذا المجلس فكرة التبدلات التي طرأت على أعضائه وعـدم اعتمـاده على الاحصاءات الدقيقـة والدراسات مما لم يحقق نتائج تستحق الذكر •

مشروع الخطة التربوية الخمسية ١٩٦٥ـ١٩٧٠[٨] :

استهدفت هذه الخطة التوسع في التعليم الابتدائي بحيث يستوعب في نهاية الخطة جميع الاطفال الذكور في سن السابعة و ٧٠٪ من الاطفال الاناث لنفس السن ، وقدر العدد بـ ٤٦ الف تلميذ وتلميذة من مجموع الاطفال الذين قدر عددهم بـ ٢٨٧ الف تلميذ وتلميذة ، غير ان هذه الخطة لم يقدر لها النجاح لان

---

(٧) وزارة التربية العراقية:محضر الاجتماع الاول للمجلس في ١٩٦٣/٥/٢٤٠

(٨) عادل عبدالعزيز الوتاري : المصدر السابق ص ٢٠ •

الاحصاءات لم تكن دقيقة مما جعل النسب المئوية للاطفال خارج التعليم تبدو قليلة .

كما ان نسب النمو السكاني لم تكن واقعية وقدرت على أساس الزيادة السنوية في السكان ما يقرب من ٥ر١٪ في حين ان الزيادة الحقيقية تصل الى حوالي ١ر٣ - ٤ر٣٪ بحيث أصبحت الخطة غير واقعية وغير ممكنة التنفيذ .

محاولات مركز البحوث التربوية والنفسية ١٩٦٦ :

انشيء هذا المركز ١٩٦٦ وهدف المركز القيام بالبحوث التربوية والنفسية والتي لها صلة بقضايا التربية والتعليم في العراق وقدم هذا المركز عدة دراسات وأبحاث في مجال التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم والتنمية قام بها أساتذة عراقيون وعرب وخبراء أجانب .

الفترة الثانية في العهد الجمهوري : ١٩٦٩/١٩٧٨ :

بعد ثورة ١٧ تموز المجيدة من عام ١٩٦٨ شهد العراق تحركا نحو انتهاج سياسة التخطيط التربوي ، ففي هذه الفترة ازداد الوعي التخطيطي ولاقى التعليم اهتماما كبيرا من القيادة السياسية وتشكلت في عام ١٩٦٩ هيئة التخطيط التربوي برئاسة وزير التربية وعضوية وزير التعليم العالي ورئيس هيئة خبراء اليونسكو ورئيس الجامعة المستنصرية ومدير التعليم العام ومدير الشؤون الفنية ونقيب المعلمين وانيطت سكرتارية الهيئة الى مديرية البحوث التربوية والنفسية وقدمت اللجنة تقارير عن دراسة واقع التعليم في العراق ومؤشرات لوضع خطة تربوية طويلة الامد وخطة قصيرة الامد ووضعت أهداف للمراحل التعليمية المختلفة .
وقد حدث في النظام التعليمي في هذه الفترة تغيرات ثورية في طريق التخطيط حيث تم عقد ثلاث حلقات دراسية تناولت مختلف جوانب السياسة التعليمية في ضوء السياسة العامة للدولة وفلسفتها واعادة تنظيم وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وبحث كيفية التنسيق بين أعمالهما واقتراح أفضل الوسائل لاعداد العاملين في التعليم وتدريبهم ووضع خطة عمل لتطوير الوزارة والتعليم وتقديم المقترحات

بكيفية رسم خطة عملية طويلة الامد • وتعتبر هذه القرارات أول نهج تخطيط تربوي قائم على أسس علمية ويمكن ايجازها :

ا ـ الحلقة الدراسية الاولى آذار ١٩٧٠ :

ناقشت اللجنة الفلسفة والاهداف التربوية والسياسة التعليمية وتنظيم وزارة التربية والتعليم • ونظرا لضيق الفترة الزمنية المخصصة لها اقتصرت أعمالها على بعض جوانب هذه الموضوعات وعلى الخطوط العريضة ولم تتناول التفاصيل (وفيما يتعلق بالمناهج والخطط الدراسية قامت وزارة التربية بحشد كل ما هو متوفر لديها من الامكانات لاعادة تخطيط المناهج بما يتلاءم والاحتياجات الراهنة)[٩] •

ب ـ الحلقة الدراسية الثانية ايلول ١٩٧٠[١٠] :

اشتمل عمل الحلقة على الاستمرار في توضيح ملامح السياسة التربوية وتقنيتها وبحث وسائل الانطلاق نحو خطة تعليمية واعداد لائحة قانون ونظام وزارة التربية ووضع التعليم الابتدائي في اطار الادارة المحلية وبحث موضوع تعميم التعليم الابتدائي واعداد مشروع قانون محو الامية واعداد الدراسات عن الاهدار في التعليم ، ان مقررات الحلقة الدراسية الثانية مكملة للحلقة الاولى بقضايا التخطيط التربوي •

ج ـ الحلقة الدراسية الثالثة ايار ١٩٧١[١١] :

تكونت هذه الحلقة من معظم اعضاء الحلقة الثانية اضافة الى أساتذة في التربية وممثلين من الاجهزة الادارية وقدمت الحلقة تقريرا عن خطة تعميم التعليم الابتدائي وتقريرا عن علاقة التعليم الثانوي بالتعليم العالي وتقرير مديريات

---

(٩) وزارة التربية ـ هيئة البحوث التربوية ـ مقررات الحلقة الدراسية الثانية لتخطيط السياسة التربوية ايلول ١٩٧٠ العدد ١٢ لسنة ١٩٧١ ص ٥١ •

(١٠) مسارع الراوي ـ المصدر السابق ص ٥١ •

(١١) مسارع الراوي ـ المصدر السابق ص ٥١ •

التربية والتعليم في المحافظات ، والحلقة استعرضت الصعوبات التي تواجه خطة التربية ، والتي من الممكن التغلب عليها بالارادة وتعاون الهيئات المركزية والمحلية ، ومن هذه الصعوبات النواحي المالية والمباني واعداد المعلمين وأوصت الحلقة ان تنشأ في كل محافظة جهاز فني مختص في التخطيط التربوي ويكون التخطيط على مستوى محلي اذ كل محافظة تضع خريطة تبين مواقع المدارس الموجودة فعلا والمدارس المزمع انشاؤها وعدد التلاميذ والمال اللازم •

واستنادا الى قرارات الحلقات الدراسية الثلاث تم صدور قانون وزارة التربية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ بهدف تمكين الاجهزة الادارية في الوزارة للقيام بمهماتها ومسؤولياتها التربوية • كما قام مجلس التربية عام ١٩٧٢ باصدار قرارات هامة كانت محاولات جادة في طريق التخطيط التربوي ووضع استراتيجية جديدة في العراق ، وقد تناولت هذه القرارات رسم السياسة التربوية التي تضمنت المبادىء الآتية(١٢) :

— الايمان بالله والتمسك بالمثل الاسلامية والقيم العربية والمبادىء الانسانية •
— الايمان بكرامة الانسان وبحقوقه الاساسية والاعتقاد بقدرته على الخلق والابداع •
— اعتبار الاسرة النواة الاساسية في التنظيم الاجتماعي وضرورة رعايتها والمحافظة على سلامتها والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات •
— الاعتماد على العقل وتوفير فرص التنمية في التعليم وتمكين المواطنين من مواصلة تربية أنفسهم •
— ترسيخ مبادىء العدالة وتحقيق سيادة القانون والمساواة بين الناس •

---

(١٢) وزارة التربية ـ قرارات مجلس التربية في جلسته السادسة والثلاثين المنعقدة في ١٩٧٢/١٢/١٧ •

— اعتبار العمل حق تكفله الدولة لكل مواطن قادر عليه وواجب مقدس عليه أن يؤديه ويشارك في بناء المجتمع •

— التمسك بالنظام الجمهوري وبالديمقراطية في مجتمع تنبثق فيه السلطة من الشعب وتعمل لصالحه وبارادته والولاء للوحدة الوطنية وترسيخها •

— التمسك بمبادىء الاشتراكية والعمل على اقامة مجتمع اشتراكي على أسس علمية وثورية وما تتضمنه من امتلاك الشعب لثرواته الطبيعية ولوسائل الانتاج الاساسية •

— العمل على تحقيق التنمية الشاملة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية استنادا الى الاساليب العلمية في التخطيط وفقا للمبادىء الاشتراكية وتحقيقا للتحولات التي ينشدها المجتمع الثوري وجعل الانسان المحور الاساس في تلك التنمية الشاملة وادارتها الرئيسية وغايتها القصوى وتطوير الثروات المادية والبشرية وحسن استثمارها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات لخير المجتمع وتقدمه •

— الولاء للامة العربية وللوطن العربي الواحد والاعتزاز بتاريخها وحضارتها وقيمها وبالقوى الكامنة فيها • والايمان بالوحدة العربية الشاملة ومواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية وتحقيق المجتمع العربي الموحد الاشتراكي ومراعاة ذلك في التعاون مع الاقطار العربية وتوثيق روابط الوحدة بينها ومشاركتها في المصير الواحد والعمل من أجل تحقيق الدولة العربية الواحدة •

— التعاون مع الشعوب المحبة للسلام في سبيل التحرر والتقدم واعتبار مبدأ القومية أساسا صالحا للتعاون بين الامم وتمكين الثقافة العربية

الاسلامية من التفاعل مع الثقافات الاخرى بما يحفظ خصائصها الاصيلة ويغنيها ويعمل على تجددها •

— الاعتماد على التربية باعتبارها أداة رئيسية لتحقيق التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينشدها المجتمع الثوري وتوفير الامكانات والموارد لها ووضع السياسات والخطط التربوية الكفيلة لتحقيق ذلك • ويمكن ان توصف مبادىء هذه الفلسفة الاجتماعية بانها شاملة متكاملة •

أما الخطوط العامة للسياسة التربوية فقد تناولت الجوانب الآتية :

١ ـ الاعتبارات الاساسية في السياسة التربوية التي يكون الانطلاق منها في اقتراح السياسة هو على النحو الآتي :

— التربية عملية اجتماعية •
— التربية أداة التحولات الثقافية والاقتصادية والسياسية •
— التنسيق بين السياسة التربوية وبين خطط التنمية الشاملة •
— الاخذ باتجاه التكامل للنشاط التربوي •
— الاسس النفسية للتربية •
— النظرة المستقبلية للتربية •

٢ ـ الاهداف والغايات : ويمكن اجمال الاهداف والغايات للسياسة التربوية في هدفين رئيسين وهما :ـ

أ ـ ترسيخ الحق في التعليم وتحقيق ديمقراطية بنشره وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ويستدعي هذا الهدف :ـ

— العمل على تعميم التعليم الابتدائي بموجب خطة مرحلية تبلغ مراميها سنة ١٩٨٠-١٩٨١ قبول ٩٥٪ من البنين و ٧٥٪ من البنات على

الاقل من الاطفـال الذين هم في سـن الالتحاق بالتعليم والسعي للتوسع في رياض الاطفال •

— التوسع في التعليم الثانوي يراعى فيه تنويع التعليم في هذه المرحلة وتعدد مساراته ويشجع فيه اقبال الطلاب على الفروع العلمية والمهنية•

— محو الامية عن طريق التعليم الوظيفي •

ب - تجديد النظام التربوي واستحداث تطويرات فيه من حيث أهـدافه وأغراضه ومحتوياته ومن حيث طرائقه ووسائله واساليب تقويمه ومن حيث ادامته بالاشراف التربوي عليه ، ويراعى في هذا الصدد ما يأتي(١٣) :

زيادة الكفاية الداخلية للنظام التعليمي وتحقيق التكامل في العمليات التربوية أغراضا ومناهج وطرائق واسـاليب امتحـانات وتقويـم وتطويرها والخلاص من الاهدار بانواعه وتجريب انماط جديدة من التعليم •

— زيادة الكفاية الخارجية للنظام التعليمي بتوثيق صلاته بالمجتمع تأثرا به وتأثيرا فيه والاهتمام بجعل العمل اليدوي والفكري والاجتماعي ركيزة من ركائز التربية ، والتأكيد على الانتاجيـة في النشـاط التربوي عامة وفي التعليم المهني خاصة ، واعداد الكفايات بمستوياتها المختلفة كما تتطلبها مطالب التنمية الشاملة ، وضمان مصير المتخرجين وفقا لتلك المطالب التربوية والمسؤولين عن الادارة التربوية وحسن اعدادهم وتدريبهم أثناء الخدمة واعتبارهم ركنا أساسيا في اصلاح التعليم •

---

(١٣) وزارة التربية : التربية في ظل الثورة ، حكمت البزاز وآخرون ـ مطبعة رمزي ص ٢٨ـ٢٩ •

الا ان بعضا من هذه المحاولات لاقت معوقات عديدة حالت دون تطبيقها وتنفيذها وطبق قسم منها ومن هذه المعوقات ما يلي(١٤) :

١ ـ عدم اكتساب الاهداف التربوية الصفة التشريعية بالرغم من وضعها والاتفاق عليها •

٢ ـ وجود مقاومة للتغير من قبل افراد ما زالوا يحتلون مواقع متقدمة في أجهزة التربية والتعليم •

٣ ـ تردد بعض المسؤولين في الاجهزة التنفيذية في وزارة التربية والتعليم من اجراء التغيرات الجذرية خوفا من الفشل الذي يتوقعونه •

وقد عنى مجلس التربية خلال السنة الدراسية ١٩٧٢ـ١٩٧٣ بمتابعة تطوير السياسة التربوية استنادا الى الفلسفة الاجتماعية وتطبيقا لتضمناتها ، وواصلت وزارة التربية تطوير خططها بصورة متكاملة مع خطة التنمية القومية وشهد عام ١٩٧٤ دعما لترسيخ المبادىء الاشتراكية في التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص حيث شرعت حكومة الثورة بعض القرارات التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ النظام التربوي ومن هذه القرارات :ـ

— قرار مجلس قيادة الثورة (١٠٢) في ١٩٧٤/٢/٧ حول مجانية التعليم في كافة المراحل الدراسية بدءا من مرحلة رياض الاطفال وانتهاء بمرحلة التعليم العالي بحيث تتحمل الدولة كافة متطلبات الدراسة •

- قرار مجلس قيادة الثورة (٢٢٦١) في ١٩٧٤/٥/٩ الذي يقضي بالغاء التعليم الاهلي في العراق وتحويل كافة المدارس والمعاهد

---

(١٤) وزارة التربية ـ قسم التخطيط في سبيل تنظيم جهود وزارة التربية لتنفيذ قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٣ التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي العدد ٦٩ـ٧٧ ص ٣٥ •

الاهلية الى مؤسسات رسمية تشرف عليها وتديرها وتخطط لها الدولة •

ومما زاد في نضوج الأهداف الاستراتيجية صدور التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٧٤ الذي أكدت منطلقاته[١٥] الرئيسية على تحرير الانسان العربي والتركيز على شخصية الامة العربية ومميزاتها ورسالتها الخالدة من خلال التركيز على خلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة امته واخذ بالتفكير العلمي •

ودعا دستور الحزب الى ضرورة تحقيق مجانية التعليم والزاميته وسيطرة الدولة عليه ، ان المرحلة المقبلة تتطلب اعادة النظر في مؤسسات التربية والتعليم وفقا لحاجات التحولات الثورية التي يقودها الحزب •

لقد شهدت فترة العامين ٧٤ و ٧٥ تحقيق التكامل بين مشروعات التنمية ومشروعات التربية وتم تشكيل لجنة فنية متخصصة تضم مسؤولين من وزارات التخطيط والتعليم العالي والتربية لتصميم مشروع خطة تعميم التعليم الابتدائي كما ضمت وزارة التربية (١٠) مديريات عامة ثلاث استحدثت وهي التخطيط التربوي ومديرية التقويم والامتحانات ومديرية التعليم الابتدائي ومحو الامية • واستحدثت أقسام جديدة في المديريات العامة وهي التخطيط والمتابعة • التقويم ـ الابنية المدرسية ـ التلفزيون التربوي ـ التقويم والتوجيه التربوي • وتم تشكيل العديد من اللجان التربوية الرئيسية والفرعية لتشخيص واقع التعليم في المراحل الدراسية وهي لجنة تعميم التعليم الابتدائي ولجنة تطوير التعليم

---

(١٥) وزارة التربية ـ تطور التربية والثقافة والعلوم في العراق ١٩٧٤/٧٣ تقرير مقدم الى الدورة الرابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم العدد ٨٢ لسنة ١٩٧٥ من وزارة التربية ـ المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم التخطيط ص ١٧١ •

المتوسط ولجنة تخطيط التعليم الاعدادي وأعدت تلك اللجان التقارير ورفعتها الى الجهات المختصة ٠

تحليل واقع النظام التعليمي من حيث الكم والكيف :

ان محاولة تحليل واقع النظام التعليمي في القطر العراقي قد يساعد في التوصل الى بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد في زيادة كفاءة النظام التعليمي ٠ فمنذ ان انبثقت ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ والعراق يشهد تحولات نوعية سريعة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد حظى القطاع التربوي باهتمام كبير في كافة التشريعات والانظمة التي صدرت في ظل الثورة ، وجرت محاولات عديدة لاحداث التطورات الكمية والتغيرات النوعية في النظام التعليمي ٠

اولا ـ الجانب الكمي :

في هذا الجزء سيتم دراسة وتحليل التطور الكمي في المراحل الدراسية المختلفة ابتداء من رياض الاطفال وانتهاء بالمرحلة الثانوية ٠

١ ـ رياض الاطفـال :

يلاحظ في الجدول (١) ان عدد الاطفال المسجلين في رياض الاطفال لم يجر وفق خطة معينة أو اتجاه واضح ، فبعد ان كانت نسبة الاطفال المسجلين الى السكان في عمر (٥) سنوات (٥ر١٠٪ في سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ انخفضت الى ٤ر٨٠٪ سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)[١٦] ٠

---

(١٦) وزارة التربية : قسم التخطيط ، في سبيل تنظيم جهود وزارة التربيــة المصدر السابق ص ٣٦ ٠

جدول رقم (١) يوضح نسب الاطفال المسجلين في الرياض الى السكان

في عمر ٥ سنوات

السنة	السكان في عمر ٥ سنوات للجنسين	اعداد الاطفال المسجلين في رياض الاطفال	نسبة الاطفال في رياض الاطفال الى السكان في عمر ٥ سنوات
١٩٦٩/٦٨	٢٨٩٤٩٣	١٤٥٣٠	٥٫٠١٪
١٩٧٠/٦٩	٣١١٠١٩	١٥٦٩٧	٥٫٠٤٪
١٩٧١/٧٠	٣٢٢٥٦٩	١٣٦٨٦	٤٫٢٤٪
١٩٧٢/٧١	٣٣١٧٣٦	١٣٨٥٧	٤٫١٧٪
١٩٧٣/٧٢	٣٤١٢٦٨	١٥٥٨٣	٤٫٥٦٪
١٩٧٤/٧٣	٣٥١١٢٣	١٦٨٧٤	٤٫٨٪
١٩٧٥/٧٤	٣٦١٣٠٠	٣٥٣٦٧	٩٫٧٨٪
١٩٧٦/٧٥	٧٥٢٠٠٠	٤٤٤١٣	٢٢٫٧٪
١٩٧٧/٧٦	٧٧٥٠٠٠	٥١٨٤٠	٢٨٫٦٪
١٩٧٨/٧٧	٨١٥٠٠٠	٥٧٥٤٦	٣٥٪

ثم قفزت الى ٩٫٧٨ سنة ١٩٧٥/٧٤ وكذلك بالنسبة لعدد الاطفال المسجلين في الرياض ففي سنة ١٩٦٩/٦٨ كان العدد ١٤٥٣٠ ارتفع الى ٣٥٣٦٧ عام ١٩٧٥/٧٤[١٧] • ويلاحظ ارتفاع اعداد الاطفال المسجلين في الرياض بعد سنة ١٩٧٤ والسبب في هذه الطفرة في الاعداد هو مجانية التعليم الامر الذي أدى الى الزيادة •

(١٧) وزارة التربية : (التربية في ظل الثورة) المصدر السابق ١٩٦٨ـ١٩٧٨ ص ٨١ •

أما بالنسبة لعدد مدارس رياض الاطفال فان عدد مدارس رياض الاطفال كان ١٢٤ روضة في كافة أنحاء القطر عام ١٩٦٦/٦٥ ارتفع العدد قليلا وبلغ عام ١٩٧٤/٧٣ (١٤٩) روضة وبعد تطبيق مجانية التعليم وازدياد اعداد الاطفال المسجلين في الرياض ارتفع عدد المدارس ووصل (٢٠٧) عام ٧٥/٧٤ وفي عام ٧٧/٧٦ الى (٢٧٦) روضة ووصل عام ١٩٧٨ الى (٣٠٦) مدرسة • ولاجل شمول، كافة اطفال القطر بالخدمات التعليمية فتحت العديد من مدارس رياض الاطفال في كافة المحافظات لاهمية هذه المرحلة في اعداد وتهيئة الطفل نفسيا وجسميا وعقليا واجتماعيا • وتعتبر مرحلة رياض الاطفال المصب الرئيس والاساس للتعليم في المراحل اللاحقة واعتبرت هذه المرحلة ضمن السلم التعليمي وخاصة بعد صدور قانون مجانية التعليم ، لذلك نرى ان نسبة الزيادة في عدد المدارس عام ١٩٧٨/٧٧ حوالي ٣٥٪ •

أما بالنسبة لاعداد المعلمات فقد ارتفع من (٥٥١) معلمة عام ١٩٦٨-١٩٦٩ الى (١٣٩١) معلمة سنة ١٩٧٥/٧٤ وبلغ في ٧٦/٧٥ (١٩١٣) معلمة وفي عام ٧٧/٧٦ بلغ (٢٢٩١) معلمة وارتفع ووصل في عام ١٩٧٨ (٢٦٠٣) معلمة أي معدل نمو سنوي قدره ٣٤٫٩٪ •

٢ ـ التعليم الابتدائي :

التعليم الابتدائي القاعدة الاساسية لمراحل التعليم المختلفة وهي تعتبر مرحلة أساسية ، وتقوم وزارة التربية بوضع الخطط اللازمة والسياسة التربوية للتعليم الابتدائي • وحظى باهتمام وزارة التربية لما له من أثر كبير في تربية الجيل الناشيء • ويهدف التعليم الى تزويد جميع اطفال العراق ابتداء من اكمالهم السادسة من العمر بالتربية والثقافة لجعلهم مواطنين صالحين يعملون لخير مجتمعهم ، وقد حصلت زيادة في نسب التلاميذ لعمر ٦ سنوات الملتحقين بالتعليم الابتدائي •

وهناك نسبة كبيرة هم في سن الدخول للتعليم سن ست سنوات ولكن خارج المدارس وخاصة بالنسبة للاناث ، ولذلك تبذل وزارة التربية جهودا

استثنائية بالنسبة لتعليم الاناث تلبية لاهداف الثورة حول دور وزارة التربية في تحقيق الزامية التعليم الابتدائي وفتح أبواب التعليم أمام جميع المواطنين من كلا الجنسين ٠

وقد جاءت الزيادة في اعداد الطلاب للمرحلة الابتدائية وخاصة في السنة الاخيرة لصالح البنات أكثر مما هي لصالح البنين حيث بلغت نسبة زيادتهن ١٥٦٪ في حين نسبة زيادة البنين ٨٠٪[١٨] ٠ وهذه الظاهرة تأتي لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكلا الجنسين وهو مبدأ تتبناه السياسة التربوية وفقا لطموحات القيادة السياسية للحزب والثورة وتأكيدها على توسيع فرص تعليم ومشاركة المرأة في الوعي الثقافي ٠ والجدول رقم (٢) يوضح الزيادة في اعداد الطلاب للمرحلة الابتدائية ٠

---

(١٨) وزارة التربية في ظل الثورة : المصدر السابق ، ص ١١٠ ٠

جدول رقم (٢) تطور اعداد المعلمين[١٩]

السنة	عدد المعلمين	عدد المعلمات	المجموع الكلي
١٩٦٩/١٩٦٨	٣٠٦١٠	١٦٤٤٨	٤٧٠٥٨
١٩٧٠/١٩٦٩	٣٢٠٠٨	١٦٢٩٩	٤٨٣٠٧
١٩٧١/١٩٧٠	٣٢٨٦٥	١٦٩٥٧	٤٩٨٢٢
١٩٧٢/١٩٧١	٣٦٠١٢	١٨٢٩٠	٥٤٣٠٢
١٩٧٣/١٩٧٢	٣٦١١١	١٨٨٦٨	٥٤٩٧٩
١٩٧٤/١٩٧٣	٣٧٧٥٨	٢٠٦٩٧	٥٨٤٥٥
١٩٧٥/١٩٧٤	٣٦١١٢	٢١٥٠٩	٥٧٦٢١
١٩٧٦/١٩٧٥	٤٣٨٧١	٢٥٠٠٤	٦٨٨٧٥
١٩٧٧/١٩٧٦	٤١٨٧٦	٢٨٩٢٣	٧٠٧٩٩
١٩٧٨/١٩٧٧	٤٤٣٥٣	٢٨٧٧٢	٧٣٣٢٥

وقد رافقت الزيادة في اعداد التلاميذ زيادة واضحة في اعـداد المعلمين والمعلمات حيث بلغ عددهم في سنة ١٩٧٨/١٩٧٧ (٧٣٣٢٥) معلما ومعلمة في حين كان عددهمو (٤٧٠٥٨) في سنة الاساس وفي نفس الوقت انعكست الزيادة أيضا على عدد المدارس الابتدائية حيث ارتفع عدد المدارس من (٥١٣٧) مدرسة عام ١٩٦٩/١٩٦٨ الى (٨١٤٥) مدرسة في سـنة ١٩٧٨/١٩٧٧ • ويوضـح الجدول -٣- الزيادة في عدد الهيئات التعليميـة والزيادة في عـدد المدارس الابتدائية •

(١٩) وزارة التربية - التربية في ظل الثورة المصدر السابق ص ١١٢ •

جدول (٣) تطور اعداد التلاميذ وعدد المدارس[٢٠]

سنة	تلميذ	تلميذة	المجموع	مدارس بنين	مدارس بنات	المختلط	المجموع
٦٨/٦٩	٧١٨٤٦١	٢٩٨٥٨٩	١٠١٧٠٥٠	٢٦٧٣	٧٧٩	١٦٨٥	٥١٣٧
٦٩/٧٠	٧٣٦١٧٧	٣٠٤٧٩٣	١٠٤٠٩٧٠	٣٤٢٢	٨٨٨	٨٦٦	٥١٧٦
٧٠/٧١	٧٨٠٣٥٦	٣١٨٥٢٤	١٠٩٨٨٨٠	٣٦١٥	٨٥٩	١١٤٢	٥٦١٦
٧١/٧٢	٨٥١٤٣٠	٣٤٤١٠٠	١١٩٥٥٣٠	٤٤٨١	١٣٠٠	٢٢٥	٦٠٠٦
٧٢/٧٣	٩١٦٦٢٠	٣٨١١٣٦	١٢٩٧٧٥٦	٤٦١٢	١٣٤٣	٣١٤	٦٢٦٩
٧٣/٧٤	٩٨٣٩٩٤	٤٢٤٩٣٥	١٤٠٨٩٢٩	٤٨٤٨	١٠٥١	٣٨٢	٦٧٣١
٧٤/٧٥	١٠٣٠٥٤٧	٤٩٣٤٥٨	٤٩٣٩٥٥٠	٢٣٣٩	٨٤٢	٣٠١٣	٦١٩٤
٧٥/٧٦	١١٧٦٢٠٨	٥٨٨٨٤	١٧٦٥٠٩٢	٣١٩٨	١٠٤٩	٣٤١٧	٧٦٦٤
٧٦/٧٧	١٢٥٩٩٦٢	٦٨٧٢٢٠	١٩٤٧١٨٢	٢٣٠١	٩١٢	٤٩٤٣	٨١٥٦
٧٧/٧٨	١٢٨٩٣٤٧	٧٦٣٣٦٩	٢٠٥٢٧١٦	٢٤٢٩	١٠٥٧	٤٦٥٩	٨١٤٥

(٢٠) التربية في ظل الثورة : المصدر السابق ، ص ١١٢ .

ومن المؤمل ان تتضاعف خلال السنوات القادمة اعداد التلاميذ للمرحلة الابتدائية ويتبعها زيادة في عدد الهيئات التعليمية وفي عدد المدارس وفقا للمؤشرات الكمية الواردة في خطة التعليم الالزامي .

٣ - **التعليم الثانوي :**

تأتي مرحلة التعليم الثانوي مكملة للمرحلة الابتدائية ، وتتولى وزارة التربية مسؤولية ادارة تنظيم التعليم الثانوي والاشراف عليه . وتكون مدة الدراسة في المرحلة الثانوية ست سنوات (متوسط واعدادي) ومدة كل منها ثلاث سنوات ، وتنتهي كل مرحلة بامتحان وزارة (بكالوريا) يحصل الطالب بموجبها على شهادة تؤهله لمواصلة الدراسة للمرحلة التي تليها . وحدد نظام وزارة التربية السن القانوني للدخول للمرحلة المتوسطة والثانوية . والتعليم في هذه المرحلة أيضا مجاني كبقية المراحل الدراسية وتوفر الدولة جميع مستلزمات الدراسة الثانوية . ووضعت وزارة التربية أهدافا جديدة للتعليم الثانوي تتلاءم مع السياسة التي تلتزم بها الدولة وتتناسب مع طموحات القيادة السياسية للحزب والثورة ، وهي تطوير شخصية الطالب في المرحلة الثانوية وتنمية معرفته وثقافته واكتساب المهارات العلمية ومواصلة الدراسة الجامعية ، أي تسعى لكي ينشأ الطلاب مواطنين مؤمنين ومخلصين لله والوطن والامة متمسكين بالمبادىء الاشتراكية والديمقراطية مساهمين في تقدم مجتمعهم وتحقيق مبادئهم في الوحدة والحرية والاشتراكية . وقد وضعت وزارة التربية خطتين لتطوير التعليم المتوسط كما ونوعا وتطوير التعليم الثانوي . ولقد شهدت السنوات التالية لسنة ١٩٧٢ نموا مطردا في اعداد الطلبة للتعليم الثانوي وبلغت ٢٠٪ خلال السنتين ٧٤ و ١٩٧٥[٢١] .

ان النمو الذي صاحب التعليم الابتدائي وثم المتوسط كان أثره في زيادة

---

(٢١) وزارة التربية : قسم المتابعة والتقويم ، تطور التربية والثقافة والعلوم في العراق خلال السنتين ٩٧٥/٩٧٤ العدد ٨٢ لسنة ١٩٧٥ ص ٦١ .

عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الاعدادي ، والوزارة تسعى لاستيعاب ٧٠٪ من خريجي الدراسة المتوسطة لمواصلة دراستهم في التعليم الثانوي مع التأكيد على التوسع في الفرع العلمي وفقا لتوجيهات القيادة السياسية لتهيئة كوادر علمية فنية قادرة على المساهمة في تنفيذ برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر • وقد ازداد عدد الطلبة الملتحقين بالرابع الاعدادي العام وارتفع العدد من (٣٨١٠٢) طالب وطالبة عام ٧٤/٧٥ الى (٤٨٤٤٠) طالب وطالبة عام ٧٦/٧٧ محققا زيادة قدرها ٢٧٪[٢٢] • كما ارتفع عدد الطلبة المسجلين في صفوف المرحلة الاعدادية بفرعيها العلمي والادبي كما سيوضحه الجدول رقم (٤) ؛ وتأكيدا للتوسع في الفرع بلغ مجموع المسجلين في هذا الفرع ٨٠٪ من مجموع الطلبة المسجلين في صفوف المرحلة الاعدادية للفترة ٧٤-٧٥/٧٦/٧٧ • كما ان نتيجة النمو والزيادة في عدد الطلبة للمرحلة الاعدادية انعكست على أعضاء الهيئة التدريسية وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (٥) •

---

(٢٢) وزارة التربية قسم المتابعة والتقويم (تطور التربية والثقافة والعلوم) ٧٥/٩٧٦ و ٧٦/٩٧٧ العدد ١٥ آذار ٩٧٨ ص ٤٦ ٠

جدول (٤) تطور اعداد الطلبة في المرحلة الاعدادية

السنوات	عدد الطلبة	عدد الطالبات	المجموع الكلي	مؤشرات التزايد الرقم القياسي
٦٨/٦٩	٢١٥١٤٤	٧٠٥٧٧	٢٨٥٧٢١	١٠٠
٦٩/٧٠	٢١٦٩٧١	٨٦٠٦٩	٣٠٣٠٤٠	١٠٦
٧٠/٧١	٢١٥٦٤٥	٨٨٥٩٥	٣٠٤٢٤٠	١٠٧
٧١/٧٢	٢٢٣٤١٦	٩٢١٥٦	٣١٥٥٧٢	١١٠
٧٢/٧٣	٢٥٠٠٨٣	١٠٣٠٢٠	٣٥٣١٠٣	١٢٤
٧٣/٧٤	٢٧٤٣٥٦	١١٤٢٦٨	٣٨٨٦٢٤	١٣٦
٧٤/٧٥	٣٢٥٨٨٤	١٣١٨٧٩	٤٥٧٧٦٣	١٦٠
٧٥/٧٦	٣٥٦٧٨٨	١٤٢٣٢٥	٤٩٩١١٣	١٧٥
٧٦/٧٧	٣٩١٣٨٣	١٦٣٨٠١	٥٥٥١٨٤	١٩٤
٧٧/٧٨	٤٥٧٢٧٠	١٩٦٦٠٠	٦٥٣٨٧٠	٢٢٩
معدل النمو السنوي				١٤ر٣٪

من خلال المؤشرات ان اجمالي عدد الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي من ٢٨٥٧٢١ في عام ٦٨/٦٩ الى (٦٥٣٨٧٠) عام ٧٧/٧٨ محققا نسبة زيادة قدرها (١٢٩٪) أي بما يساوي معدل نمو سنوي قدره ٣ر١٤٪[٢٣] .

(٢٣) وزارة التربية ـ التربية في ظل الثورة : المصدر السابق ص ٢٠٥ .

جدول (٥) تطور الهيئة التدريسية وعدد المدارس للمرحلة الاعدادية[١]

السنة	الهيئات التدريسية: ذكور	انـاث	المجموع	مؤشرات التزايد: الرقم القياسي	المدارس: ذكور	اناث	مختلط	المجموع	مؤشرات التزايد: الرقم القياسي
٦٨/٦٩	٦٣١٩	٣٠٥٩	٩٣٧٨	١٠٠	٤٣٩	٢٥٠	١٥١	٨٤٠	١٠٠
٦٩/٧٠	٦٧٢٨	٣٣٨٦	١٠١١٤	١٠٨	٥٢٤	٢٦٣	٧٣	٨٦٠	١٠٢
٧٠/٧١	٨١٨٥	٤١٢٤	١٢٣٠٩	١٣١	٥٣١	٢٩١	٩٨	٩٢٠	١١٠
٧١/٧٢	٩٠٢٢	٤٦٠٤	١٣٦٢٦	١٤٥	٦٨٩	٣٠٣	٢	٦٦٤	١١٨
٧٢/٧٣	٩٣٢١	٥٠١٧	١٤٣٣٨	١٥٣	٧٠١	٣٢٢	١٠	١٠٣٣	١٢٣
٧٣/٧٤	٩٦٥٧	٥٢١٤	١٤٨٧١	١٥٩	٧٥٧	٣٢٩	٧	١٠٩٣	١٣٠
٧٤/٧٥	١٠٠٥٤	٦٨٠٨	١٦٨٦٢	١٩٧	٧٠٦	٣٨٥	٢٢٤	١٣١٥	١٥٧
٧٥/٧٦	١٠٩٦٠	٧٥٢٣	١٨٤٨٣	١٨٠	٥٨٠	٣٥٤	١٩٩	١١٣٣	١٣٥
٧٦/٧٧	١١٥١١	٨٠٦٢	١٩٥٧٣	٢٠٩	٦١٣	٣٩٩	٣٠٨	١٣٢٠	١٥٧
٧٧/٧٨	١١٤٥٣	٨١٢٧	١٩٥٨	٢٠٩	٦٧٩	٤٠٧	٢٨١	١٣٦٧	١٦٣
معدل النمو السنوي				١ر١٢٪					٧٪

(١) وزارة التربية العراقية ــ التربيــة في ظــل الثورة : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ ٠

نتيجة لزيادة عدد الطلبة ارتفعت أيضا اعداد الهيئة التدريسية وبلغ عددهم عام ٧٨/٧٧ (١٩٥٨٠) بعد ان كان (٩٣٧٨) في سن الاساس ٦٨/٦٩ ونسبة الزيادة ١٠٩٪ ومعدل النمو السنوي ١ر٢١٪ وكذلك بالنسبة لعدد المدارس الاعدادية في القطر ارتفعت الى (١٣٦٧) عام ٧٨/٧٧ بعد ان كان العدد في سنة الاساس (٨٤٠) مدرسة عام ٦٨/٦٩ ومعدل نمو سنوي قدره ٧٪ • ويلاحظ بالرغم من زيادة عدد المدرسين والمدرسات الا ان التعليم لا يزال يشكو النقص وخاصة في بعض الاختصاصات كالرياضيات والفيزياء •

أما بالنسبة لعدد المدارس فقد ارتفع هو الآخر محققا نموا سنويا قدره ٧٪، الا ان هذه الزيادة لا تسد حاجة القطر المطلوبة ولا توازي النمو الحاصل في اعداد الطلبة(٢٤) •

التعليم المهني :

التعليم المهني يشمل ثلاث مجموعات هي التعليم الصناعي-التعليم الزراعي-التعليم التجاري •

وقد لقى التعليم المهني اهتماما ودعما من قبل القيادة السياسية نظرا لما يلعبه هذا النوع من التعليم من دور في تلبية احتياجات خطة التنمية القومية في القطر الذي يشهد تحولات جذرية في مجال مشروعات التنمية الشاملة • وعلى هذا الاساس وجهت وزارة التربية عنايتها واهتمامها في تطوير ودعم التعليم المهني كما ونوعا ، وعملت وزارة التربية على ربط خطط التعليم بخطط التنمية القومية وقد انشئت في وزارة التربية مؤسسة خاصة وهي مؤسسة التعليم المهني تتولى شؤون التعليم المهني اداريا وماليا وفنيا وبموجب القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٥ •

---

(٢٤) وزارة التربية العراقية ــ التربية في ظل الثورة : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ •

ويقبل في هذه المدارس خريجو الدراسة المتوسطة ، ومدة الدراسة ثلاث سنوات ، وقامت الوزارة بحملة توعية لجماهير الطلبة حول اهمية العمل المهني وحاجة القطر اليه•وان الاهتمام المتـزايد الذي أولته القيادة السياسية لهذا النوع من التعليم قد تجسد بشكل واضح من الزيادة المتصاعدة في المبالغ التي رصدت للتعليم المهني ، والجدول رقم (٦) يبين عدد المسجلين في فروع التعليم المهني •

جدول ـ ٦ ـ عدد الطلبة المسجلين في فروع التعليم المهني

السنة	مجموع الطلبة في التعليم المهني	عدد الطلبة في التعليم الزراعي	عدد الطلبة في التعليم الصناعي	عدد الطلبة في التعليم التجاري	عدد الطالبات في التعليم التجاري	عدد الطالبات في مدارس الفنون
٦٩/٦٨	١٠٥٩٧	٢٥٥٤	٢٢٩٦	٩٩٠	٢٥٦	٣٥٠١
٧٠/٦٩	٩٩٩٤	٣٦٠٢	٢٤١٠	١١١٩	٤٠٣	٢٤٥٩
٧١/٧٠	٩٦١٦	٣٦١٦	٢٦٦٠	١١٠٥	٢٧٨	١٧٥٧
٧٢/٧١	٩٥٤٣	٣٢٠٢	٢٦٨٠	١٤٥٠	٨٠٣	١٤٠٨
٧٣/٧٢	١١٤٢٦	٣١١٩	٣٣٢١	٢٢٧٩	١٣٧٧	١٣٣٠
٧٤/٧٣	١٥٥٨٣	٣٥٣١	٥٢٠٨	٢٨٠٨	٢٣٧٩	١٦٥٧
٧٥/٧٤	٢١٠٣٣	٤١١٢	٨٠٦٧	٤٠٦٧	٣٧١٥	١٠٧٢
٧٦/٧٥	٢٣٧٧٥	٤٦٤٨	١٠٠١٧	٤٢٠٥	٤٢٦٠	
٧٧/٧٦	٢٨٣٦٥	٥٣٩٠	١٣٧٦٨	٤٤٥٩	٤٧٤٨	
٧٨/٧٧	٣٥١٥٢	٥٧٤٨	١٩٤٦٠	٤٠٤١	٥٩٠٣	

من الجدول (٦) يلاحظ هناك تطور كمي واسع حصل في التعليم المهني خلال العشر سنوات فيلاحظ عدد الطلبة عام ٦٨/٦٩ (١٠٥٩٧) طالبا وطالبة وصل عام ٧٧/٧٨ (٣٠١٥٢) • وكما حصلت زيادة في عدد الطلاب حصلت زيادة في عدد المدارس وهذا ما يلاحظ في الجدول الآتي رقم (٧) •

جدول (٧) تطـور عـــدد المدارس المهنيـــة

السنة	مدارس الذكور	مدارس الاناث	المختلط	المجموع	مؤشرات التزايد الرقم القياسي
٦٨/٦٩	٢٦	١٨	-	٤٤	١٠٠
٦٩/٧٠	٣٠	١٨	-	٤٨	١٠٩
٧٠/٧١	٢٧	١٨	-	٤٥	١٠٢
٧١/٧٢	٢٩	٢٠	٤	٥٣	١٢١
٧٢/٧٣	٣٩	٢٠	٤	٦٣	١٤٣
٧٣/٧٤	٣٨	٢٠	٧	٦٥	١٤٨
٧٤/٧٥	٣٠	٢٠	٢١	٧١	١٦١
٧٥/٧٦	٢٩	٢٢	٢٩	٨٠	١٨٢
٧٦/٧٧	٣٣	٩	٤٠	٨٢	١٨٦
٧٧/٧٨	٣٧	١٠	٤٥	٩٢	٢٠٩

جدول (٨) التطور في عـدد الهيئات التدريسية للمعاهد المهنية

السنة	المدرسون	المدرسات	المجموع	مؤشرات التزايد (الرقم القياسي)
٦٨/٦٩	٦٥٨	٣٤٤	١٠٠٢	١٠٠
٦٩/٧٠	٧٠٤	٣١٠	١٠١٤	١٠١
٧٠/٧١	٧٢٧	٢٤٠	٩٦٧	٩٧
٧١/٧٢	٨٧٣	٢٤٤	١١١٧	١١٢
٧٢/٧٣	٨٦٨	٢٦٢	١١٣٠	١١٣
٧٣/٧٤	٩٥٤	٣٠١	١٢٥٥	١٢٥
٧٤/٧٥	١١١٥	٣٩٣	١٥٠٨	١٥١
٧٥/٧٦	١٣٣٩	٢٧٢	١٦١١	١٦١
٧٦/٧٧	١٦٠٨	٢٩٨	١٩٠٦	١٩٠
٧٧/٧٨	١٩٢١	٤١٢	٢٣٣٣	٢٣٣
معدل النمو السنوي				٨ر١٤٪

يبين الجدول (٨) التطور الذي حصل في عدد المدارس المهنية وذلك نتيجة زيادة عدد طلاب المدارس المهنية اذ كانت نسبة الزيادة في عدد طلاب التعليم المهني ٢٣٢٪ ونسبة الزيادة في عـدد المدارس ١٠٩٪ • أما بالنسبة للهيئات التدريسية فانها بلغت ١٣٣٪ • ويبدو ان الزيادة في عدد المدارس والهيئات التدريسية لا تتناسب مع الزيادة في عدد الطلاب في نفس الفترة ، والسبب هو زيادة الاقبال على التعليم المهني •

كما يلاحظ في الجدول (٧) انه لم يكن هناك تعليم مختلط عام ١٩٧١ في حين وجد (٤٥) مدرسة مختلطة عام ١٩٧٨ وهو يفوق مدارس البنين والبنات

معا وزيادة التعليم[٢٥] المختلط يؤدي الى قـلة الكلفـة وزيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وفي الوقت الذي ازداد عدد طلاب التعليم المهني ازدادت نسبة طلاب الاقسام الداخلية وبلغت نسبة الزيادة ٢١٠٪ عما كانت عليه في سنة الاساس ١٩٦٨ ، كما منحت للطلاب مخصصات نقدية للطلبة الذين يقبلون في الاقسام الداخلية ولا تتوفر لهم الاماكن ، كما خصصت في الميزانية مبالغ لاقامة أقسام داخلية وتنفيذها في عام ٧٨/٧٩ لتحل محل الاقسام الداخلية القديمة • وتبلغ الطاقة الاستيعابية حوالي ١٥ر٠٠٠ طالب وطالبة[٢٥] •

معاهد ودور المعلمين :

لقد جرى التركيز على معاهد ودور المعلمين بعد تطبيق مجانية التعليم في المراحل الدراسية المختلفة • ولتوفير الفرص التعليمية لجميع المواطنين عملت وزارة التربية على الاكثار من فتح معاهد المعلمين والتي أمدها سنتان بعد الشهادة الثانوية والتوسع في دور المعلمين والتي مدتها ثلاث سنوات بعد المتوسطة من أجل تهيئة الكوادر التعليمية اللازمة لقطاع التعليم الابتدائي • وكان سعيها في فتح هذه المعاهد والدور بشكل متوازن وعلى أساس تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي والذي يقوم على سد احتياجات كل محافظة • وهذا الاجـراء سوف يخلق نوعا من الاستقرار في ملاكات المدرسين • ومراعاة للجوانب النفسية والتربوية عملت الوزارة على فكرة تأنيث الهيئات التعليمية العاملة في المدارس الابتدائية •

والجدول رقم (٩) يوضح التطور الذي حصل في معاهد ودور المعلمين

---

(٢٥) وزارة التربية العراقية ـ التربية في ظـل الثورة : المصـدر السابق ص ٢٧٦ •

جـدول رقـم (٩)

التطور في معاهد ودور المعلمين والمعلمات والطلبة واعضاء الهيئة التدريسية

السنة	معاهد المعلمين	مجموع الطلبة	مجموع المدرسين	دور المعلمين	مجموع الطلبة	مجموع المدرسين
٦٨/٦٩	٢٦	٥١٢٢	١٧٨	٢١	٥٤١٩	٢٦٤
٦٩/٧٠	-	-	-	٢١	٣٦٢٨	١٩٨
٧٠/٧١	-	-	-	-	-	-
٧١/٧٢	٣	٢٧٨٥	٤٨	-	-	-
٧٢/٧٣	٤	٧١٤٣	١١٩	١	٢٦٢	٣٥
٧٣/٧٤	٤	٧١٤٥	١٤٨	١	٣٧٢	٣٧
٧٤/٧٥	٩	٧٤٤٩	٢٣٩	٢	١٠٨٩	٦٧
٧٥/٧٦	١١	٨٣٧٧	٢٤١	٢٧	٢٠٩٦	٤٠٥
٧٦/٧٧	١٢	٧٦٦٥	٢٤٧	٣١	١٣٥٢١	٥٩٠
٧٧/٧٨	١٣	٦٢٥٢	٢٤١	٣٢	١٧٣٣٧	٦٦٦

التعليم النسوي :

ان هدف التنمية الشاملة ارتفاع مستوى معيشة سكان القطر في مختلف الجوانب والحد من التمايز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين •

ان تحرير المرأة من التميز الاجتماعي هدف أساس لعملية التنمية الشاملة وهناك ارتباط وثيق بين تحرير المرأة اجتماعيا وبين تنامي فرص العمل ذي الدخل المستقل أمامها في قطاعات الانتاج والخدمات فانطلاق المرأة في محيط العمل لا يوفر لها الدخل فقط بل يؤدي الى نمو خبراتها • ان تعليم الاناث يساعد على تضييق شقة التخلف الذي تعانيه المرأة من الناحية الثقافية وبقيام

ثورة السابع عشر من تموز والتي أكدت على دور المرأة في بناء المجتمع الى جانب الرجل ، سعت وزارة التربية الى فسح المجال وتوفير الفرص المتكافئة أمام تعليم البنات •

وحظي التعليم النسوي باهتمام كبير من قبل المسؤولين في وزارة التربية ، وكان الاقبال على مدارس الفنون البيتية خلال الستينات ناتجا عن ضيق الفرص التعليمية أمام البنات الا انه بعد ان اتسعت امامهن الفرص في التعليم المهني وخاصة التجاري اتجهت سياسة التعليم الى تقليص مدارس الفنون البيتية على ان يتم الاعداد لها بمستوى دور المعلمات الابتدائية والمعاهد العالية بوزارة التعليم العالي • ولم يعد هناك مبرر لوجود هذه المدارس ، والجدول رقم (١٠) يبين عدد المدارس والمدرسات والطالبات في التعليم النسوي[٢٦] •

(٢٦) وزارة التربية العراقية ـ التربية في ظل الثورة : المصدر السابق ص ٢٩٨٨ ٠

جدول (١٠) عدد المدارس والمدرسات والطالبات في التعليم النسوي[٢٧]

السنوات	المدارس	مؤشرات التزايد الرقم القياسي	المدرسات	مؤشرات التزايد الرقم القياسي	طالبات	مؤشرات التزايد الرقم القياسي
٦٩/٦٨	١٨	١٠٠	٣٤٤	١٠٠	٣٥٠١	١٠٠
٧٠/٦٩	١٨	١٠٠	٣١٠	٩٠	٢٤٥٩	٧٠
٧١/٧٠	١٦	٨٩	٢١١	٦١	١٧٥٧	٥٠
٧٢/٧١	١٧	٩٤	٢٠٠	٥٨	١٤٠٨	٤٠
٧٣/٧٢	١٧	٩٤	٢٠٢	٥٩	١٣٣٠	٣٨
٧٤/٧٣	١٧	٩٤	٢١٩	٦٤	١٦٥٧	٤٧
٧٥/٧٤	١٥	٨٣	٢٠٥	٦٠	١٠٧٢	٣١
٧٦/٧٥	١٤	٧٨	٦٥	١٩	٦٠٤	١٧
٧٧/٧٦ الغي التعليم النسوي						

ثانيا ـ الجانب الكيفي :

عند تحليل النظام التعليمي لابد من تحليل نوعية التعليم اذ ان من المبادىء والاسس التي تقوم عليها خطة وزارة التربية الاهتمام بنوعية التعليم ، فبالاضافة الى التطورات الكمية التي حصلت في التعليم حصلت قفزات نوعية في مختلف الاجهزة التربوية ، وشمل التطوير الكيفي المناهج وطرق التدريس والوسائل التعليمية والاشراف التربوي كما ان الفترة التي تلت عام ٧٥/٧٤ أي بعد صدور القرارات التاريخية لمجلس قيادة الثورة بمجانية التعليم والزامية التعليم

(٢٧) وزارة التربية العراقية ـ التربية في ظل الثورة : المصدر السابق ص ٢٩٨ .

وقانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي الامر الذي أدى الى التوسع الهائل في التعليم وتجديد نوعية التعليم في المجالات الآتية[٢٨] :

١ ـ التطور النوعي في رياض الاطفال :

لقد شهدت رياض الاطفال تحولات جذرية وتطورات نوعية وكمية سواء في مجال مناهج الاطفال وفي الالعاب والوسائل التعليمية وكذلك تدريب المعلمات والمشرفات التربويات لرياض الاطفال والاهتمام بالابنية والتغذية المدرسية اذ تم شمول جميع أطفال الرياض بوجبتين من الطعام •

٢ ـ التطور النوعي في المرحلة الابتدائية :

ان التعليم الابتدائي شهد بعد الثورة نموا ملحوظا وتطورا نوعيا متمثلا في المناهج المدرسية اذ كانت المناهج بعيدة عن المفاهيم الثورية ونشطت جهود وزارة التربية في هذا المجال وأعدت مناهج وجعلت بشكل يتلاءم مع أعمار الدارسين وكذلك حصل تطور في الوسائل التعليمية وتمكنت الوزارة من انتاج الافلام السينمائية التعليمية وأعدت المصورات والتسجيلات التعليمية والمجسمات ، واستطاعت الوزارة أن تلبي مدارس القطر بالمجسمات ، وتم انشاء محطة تلفزيون تربوي وافتتحت عام **١٩٧١** ، كما اهتمت بالمختبرات باعتبارها من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها ، وعملت الوزارة على توفير الاجهزة المختبرية للمدرسة الابتدائية • وتمشيا مع التطورات التي تعرضت لها المواد الدراسية اهتمت الوزارة بايجاد أفضل طرق التدريس في مختلف الموضوعات • وايمانا باهمية الامتحانات ودورها الخطير سعت الوزارة الى تطوير أساليب التقويم والامتحان اذ ان الامتحانات كانت تشكو من بعض الضعف ، ووضعت أسس جديدة لتقويم نتائج الامتحانات وتحسين أساليب وضع الاسئلة وطرق تصليحها لتخفيف نسب الرسوب •

واستجابة لخطة التعليم الالزامي اقيمت دورات تأهيلية لخريجي الجامعات

---

(٢٨) التربية في ظل الثورة : المصدر السابق ص ٢٩٨ •

لتأهيل المعلمين والمعلمات ، وعملت الوزارة على الاكثار من عدد الدورات التدريبية لزيادة فاعلية المعلمين في التعليم ، والجدول الآتي يوضح عدد الدورات اضافة لدورات حسب الموضوعات التعليمية .

جدول (١١) عدد الدورات التدريبية وعدد المشاركين

السنة	عدد الدورات	عدد المتدربين
١٩٦٩/٦٨	٧٠	٢٣٧١
٧٠/٦٩	٥٧	٢٠٢٩
٧١/٧٠	٨٧	٣٣٧٨
٧٢/٧١	١٦٢	٦٢٨٨
٧٣/٧٢	٢١١	٨٨٦٤
٧٤/٧٣	١٥٣	٧٠٠٩
٧٥/٧٤	٢٣٦	١٠٠٤٠
٧٦/٧٥	١٦٦	٦٦١٨
٧٧/٧٦	٢١٩	١١٠٧٠
٧٨/٧٧	٤٠١	١٥٥١٧
المجموع الكلي	١٧٦٢	٧٣١٨٤

من الجدول (١١) يلاحظ اهتمام خطة التعليم بعدد الدورات التدريبية لزيادة كفاءة الكادر التعليمي فبينما كان عدد الدورات عام ١٩٦٨ (٧٠) دورة وعدد المتدربين ٢٣٧١ بلغت عـدد الدورات (٤٠١) دورة وعـدد متدربيها (١٥٥١٧)[٢٩] . أما في مجال الاشراف التربوي فايمانا من وزارة التربية في

(٢٩) التربية في ظل الثورة ، المصدر السابق ص ١٥٤ .

دور الاشراف التربوي على العملية التعليمية أعطى قسم الاشراف أهمية وقد حدد نظام وزارة التربية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ مهمات المديرية العامة للاشراف التربوي وأصبح من مهمات الاشراف التربوي في المدارس الابتدائية توجيه الهيئات التعليمية وتقديم التوصيات والمقترحات •

٣ ـ التعليم الثانوي وتحسينه :

لاجل تحسين وتنظيم المدارس المتوسطة والاعدادية عملت الوزارة على الاهتمام بمناهج الدراسة وتم تطويرها وفقا للاساليب التربوية الحديثة مع التأكيد على القضايا القومية والمفاهيم الاشتراكية وجعل هذه القضايا محاور رئيسية في الدراسة مع العناية باللغة العربية والتأكيد على تطوير أساليبالامتحانات وتخليصها من التعقيد والترهيب ، كما اهتمت بتدريب المدرسين وانتظامهم بدورات تدريبية أثناء الخدمة لمتابعة التطورات الحديثة واهتمت الوزارة بتطوير الاشراف التربوي وتوثيق صلاته بالعمل الميداني وتمكينه من ممارسة مهماته في التقويم والتوجيه والارشاد وفي التخطيط والتدريب • ثم توثيق الصلة بين البيت والمدرسة للتغلب على المشكلات وتنظيم مجالس الآباء والامهات وعقد اجتماعات دورية منتظمة كما اهتمت الوزارة بالابنية المدرسية ووضعت نماذج صالحة للمدارس الاعدادية من حيث سعتها ومناسبتها للتجمعات السكانية وتوافر وسائط النقل وعدالة توزيعها وتثبيت نظام الدوام الكامل والخلاص قدر الامكان من تكرار الدوام للدراسة النهارية في المدرسة الواحدة ، واهتمت بالخدمات الصحية وتطويرها وتكيفها تبعا لحاجات الهيئات التدريسية والطلبة •

ان الوزارة لم تقتصر على تشريع نظام المدارس الثانوية بل اسهمت وبشكل فعال في تشريع بعض الانظمة والقوانين والقرارات (قانون الفتوة وكتائب الشباب) اذ ان الطلبة الشباب في طليعة المجتمع والفتوة وكتائب الشباب هم جزء من العملية التربوية • ولغرض استثمار هذه القوى بما يتفق مع أهداف ثورة السابع عشر من تموز لابد ان تسهم في بناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي • كما أصدرت

الوزارة بفتح مكتبة مدرسية في كل مدرسة متوسطة وثانوية وتزويدها بالكتب والمجلات والوثائق اضافة الى الوسائل التعليمية وجهزت المكتبات بالاثاث اللازمة كما جهزت المختبرات المدرسية بالآلات والاجهزة وطبع المصورات التعليميه والافلام والسلابدات التعليمية وتوفير المجسمات والخرائط والرسوم • وتستهدف الوزارة شمول المدارس الاعدادية بالبث التلفزيوني وتسجيل دروس خاصة وفق أساليب متطورة كما ان البث التلفزيوني صاحبه تطور نوعي نتيجة لادخال الافلام والصور المتحركة • وتم تخصيص مبالغ طائلة من ميزانية التعليم لاستيراد أجهزة ومواد مختبرية حديثة ومتنوعة • والوزارة لا زالت مستمرة في تأسيس وتطوير الورش لانتاج المواد المختبرية واخضعت الادوات والمواد المختبرية للاشراف من قبل مشرفين اختصاصيين واهتمت أيضا بالدورات التدريبية لمدرسي المدارس الثانوية وأقامت دورات للمدرسين تبعا لاختصاصاتهم ، وكذلك دورات لموظفي الوزارة اضافة الى الندوات والحلقات الدراسية واهتمت بالاشراف التربوي على المدارس الثانوية وحددت واجبات المشرف وذلك بالاهتمام بتطوير الاساليب التقويمية على أحدث الاسس التربوية وعملت الوزارة على تطوير الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للتعليم الثانوي •

٤ ـ التطور النوعي للتعليم المهني :

لم يقتصر التطور النوعي على التعليم بصورة عامة وانما شمل التعليم المهني وحظى باهتمام كبير من قبل القيادة السياسية وحصول تطور في جميع الاختصاصات المهنية شمل التطور التعليم الصناعي بعد ان كان يتصف بالعمومية ولا يوجد أي تأهيل تخصص الا انه في عام ٧٧/٧٨ حصل تغير وبلغت (١٩١٦) اختصاصا صناعيا حسب احتياجات خطة التنمية القومية ، واهتم التعليم الصناعي بالتدريب واعتبر شرطا ضروريا للنجاح والتخرج كما زادت ساعات التدريب وتوفير الكوادر التعليمية الفنية والمشرفين المهنيين واقامة دورات تدريبية خارج القطر ومنحت الاجازات الدراسية الى الخارج وشمل التطور النوعي (التعليم الزراعي)

وكان يتصف التعليم الزراعي بالعمومية الا ان صدور قرار مجلس التخطيط رقم ١٢ في ١٩٧٧/٤/١٢ والذي أقر مبدأ التخصص في التعليم الزراعي وحصلت تطورات في مناهج التعليم والتأكيد على الدروس العلمية والدروس الزراعية الفنية وتم وضع وحدات قياسية في الاقسام الزراعية ويستعين التعليم الزراعي بتوفير قسم من مدرسين ومدربين من كلية الزراعة كما أقامت دورات تدريبية لمنتسبي التعليم الزراعي • أما بالنسبة للتعليم التجاري ، حدثت تطورات نوعية بالنسبة للتعليم التجاري واستحدثت في عام ١٩٧٨/٧٧ أربعة فروع وهي الادارة والسكرتارية ـ المحاسبة ـ المخازن ـ التسويق ـ ووضعت لكل فرع منهج دراسي خاص ، أما المدرسون فبعضهم من أساتذة كلية الادارة والاقتصاد • ولعل أهم صفة هو انتقاله من التأهيل العام الى التخصص(٣٠) •

التعليم النسوي :

حصل تطور في التعليم النسوي ولم يعد قاصرا على التعليم العام والفنون المنزلية وانما شاركت المرأة ودخلت جميع ميادين العمل وشاركت الرجل في المصانع والمزارع والمؤسسات التجارية لذلك توفرت الفرص للمرأة بالتحاقها بالتعليم الزراعي والصناعي والتجاري واستحداث تخصصات جديدة بحيث تلائم احتياجات خطة التنمية وتحقيق مستوى علمي وتقني وحضاري يتلاءم مع التطلعات الثورية للقطر •

السمات البارزة للنظام التعليمي في العراق :

كان العراق مركزا للعلوم والثقافة على مد العصور وهو مهد الحضارة الانسانية اذ نشأت فيه الحضارات السومرية الاكدية والآشورية والبابلية وازدهرت فيها العلوم في زمن الخلافة العباسية وأصبحت بغداد عاصمة

---

(٣٠) وزارة التربية المديرية العامة للتخطيط التربوي ـ تطور التربية والثقافة والعلوم في العراق خلال السنتين ٧٤/٧٣ ـ ١٩٧٥/٧٤ العدد ٨٢ لسنة ١٠٧٥ •

الامبراطورية العربية • كما ان القطر العراقي يتميز بوفرة ثرواته وخيراته ومياهه ، وقد ارتبط العراق بالنفوذ الاجنبي والاستعماري وترك الاستعمار رواسب كثيرة تتجلى في فردية الحكم وتسلط الاقطاع وانتشار الآفات الاجتماعية من فقر ومرض وجهل •

الا ان طموح الشعب العراقي كان لابد من ضرورة تجاوز هذا التخلف فكانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية وتبعها ثورة لتصحيح مسيرتها القومية في يوم ٨ شباط ١٩٦٣ الا ان سرعان ما انتكست هذه الثورة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وكانت ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ التي تأكدت منطلقاتها القومية ورسخت مبادئها في الوحدة والحرية والاشتراكية وتبع هذه الثورة تغيرات جذرية وجوهرية لصالح الجماهير وتحسين أوضاعهم في جميع المجالات المختلفة اذ قامت حكومة الثورة من تطبيق قانون الاصلاح الزراعي بصورة صحيحة وتقديم الخدمات الصحية لجميع المواطنين عن طريق انشاء المستشفيات والمستوصفات في كافة انحاء القطر وتعين الاطباء وتقديم الادوية اللازمة مجانا لعامة الشعب •

أما بالنسبة للتعليم اذ ازداد انتشار التعليم وفتحت العديد من المدارس الابتدائية والمتوسطة وكما ازداد الاقبال على التعليم بصورة مضاعفة من قبل الذكور كذلك الاناث ازداد اقبالهن على التعليم وفتحت عديد من المدارس الابتدائيه والاعدادية للبنات وكانت هناك طفرة واسعة نوعيا وكميا • ان عشر سنوات من عمر الثورة ليست بالمدة الطويلة اذ كانت هناك تحولات جذرية في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية ، وسنركز في هذا المجال هنا على جانب التعليم اذ مر تاريخ التعليم في القطر العراقي بمراحل متعددة وكانت هناك محاولات عديدة لاصلاح النظام التعليمي كما ذكرنا سابقا وهذه المحاولات بدأت عن طريق جهود رجال التعليم والتربية وعن طريق لجان وطنية ومؤتمرات وعن طريق استقدام خبراء عرب وأجانب وكذلك شاركت المنظمات العربية والدولية لتقديم خبراتها واستشاراتها لاصلاح النظام التعليمي •

ان العراق ، شأنه شأن كثير من البلدان المتخلفة ، لم يثبت ان تجاربه التخطيطية من أجل التنمية نجحت نجاحا كاملا ، وان الفشل النسبي الذي لاقته خطط العراق الاقتصادية من مجلس الاعمار الى بعد ثورة ١٩٥٨ يرجع الى عدم توفر الكفاءة الفنية والخبرة اللازمة لكي تنهض بعملية التنمية ، وسبب عدم توفر الكفاءة والخبرة يرجع الى فشل النظام التعليمي الذي كان سائدا ، وسبب فشل النظام التعليمي يرجع الى عدم تخطيط القوى العاملة وما يرتبط به من تخطيط تربوي ، أي ان السياسة التربوية كانت تقوم على الارتجال في قراراتها وغير مدروسة وغير مرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية لذلك فان كثيرا من المشاريع والمحاولات الاصلاحية تلاقي الفشل قبل ان تخرج الى التطبيق الفعلي الا انه يمكن اعتبار عام ١٩٦٣ تبدلا وانعطافا في السياسة التربوية اذ شهد القطر نشاطا تخطيطيا للتربية وتم تشكيل المجلس الاعلى للتخطيط التربوي . وقد كانت مهمة هذا المجلس هي وضع الفلسفة التربوية ووضع الاهداف التربوية لكل مرحلة تعليمية ورسم الخطط لتنفيذ الاهداف التربوية . وبعد قيام ثورة ١٧ تموز المجيدة عام ١٩٦٨ اتبعت حكومة الثورة اسلوب التخطيط الشامل على كافة القطاعات المختلفة وتشكلت في وزارة التربية هيئة التخطيط التربوي في آذار ١٩٦٩ برئاسة وزير التربية ، وقد قدمت هذه الهيئة تقاريرها حول مراحل التعليم والتعليم المهني واعداد المعلمين وكان من ضمن اعمال الهيئة صياغة الفلسفة التربوية ووضع دراسة عن واقع التعليم في العراق ووضع خطة تربوية طويلة الامد . وفي آذار ١٩٧٠ أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل لجنة من بعض الوزراء ورئيس مكتب الشؤون التربوية في مجلس قيادة الثورة وبعض الخبراء العرب ومهمة اللجنة تحديد السياسة التربوية على ضوء سياسة البلد الثورية واعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم وتوضيح الحدود بين وزارتي التربية والتعليم وتم عقد ثلاث حلقات دراسية لتخطيط السياسة التربوية في عامي ١٩٧٠/١٩٧١ وتم تشريع قانون وزارة التربية لسنة ١٩٧١ وتشريع قانون محو الامية لسنة

١٩٧٠ – ١٩٧١ وتم تشكيل لجان فنية وتشكلت عشر مديريات وتشكلت كثير من اللجان التربوية رئيسية وفرعية لتشخيص واقع التعليم في المراحل الدراسية ، ومنها لجنة تعميم التعليم الابتدائي ولجنة تطوير التعليم المتوسط ولجنة تخطيط التعليم الاعدادي ، وتشكلت لجان اخرى لدراسة ادخال انماط جديدة من التعليم في اطار مرحلة الدراسة الثانوية • وتسير حكومة الثورة الى الامام لتدعيم مبادىء الاشتراكية في التعليم • ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص تقوم حكومة الثورة بعدة قرارات منها :

١ – قرار مجانية التعليم والمؤرخ في ١٩٧٤/٢/٧ على كافة المراحل الدراسية من مرحلة رياض الاطفال وانتهاء بمرحلة التعليم الجامعي ، وتتحمل الدولة كافة متطلبات الدراسة •

٢ – الغاء التعليم الاهلي بقرار من مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٤/٥/٩ وتحويل كافة المدارس والمعاهد الى مؤسسات رسمية •

٣ – الحاق الجامعة المستنصرية بوزارة التعليم العالي في ١٩٧٤/٨/٢٥ واعتبارها جامعة رسمية بعد ان كانت غير رسمية •

٤ – أعطت حكومة الثورة أهمية كبيرة لمحو الامية وتعليم الكبار واعتبارها من القضايا الاكثر الحاحا ودعت الى حملة وطنية شاملة للقضاء على الامية وباشرت الحملة في ١٩٧٨/١٢/١ عملها •

يستنتج من هذا العرض ان السياسة التعليمية في العهود السابقة قبل ثورة ١٩٦٨ كانت مبنية على الارتجال وعدم وجود تخطيط ولم يوجد فيه أي مرونة ونوعية ، أما بالنسبة للمناهج الدراسية فانها كانت غير ملائمة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية • وهناك مشكلتان أشار اليها تقرير اليونسكو(٣١) فيما يتعلق بالمناهج الدراسية قبل عام ١٩٦٨ وهي :–

---

(٣١) جواد هاشم : المشكلات الرئيسية لنظام التعليم بالعراق ضمن اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية – وزارة التخطيط – بغداد ص ٢٦ •

ا ـ فقدان عنصر الارتباط في وضع المناهج :

ان العراق بلد نام الا انه يسير بخطوات واسعة وسريعة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولذلك فان هدف النظام التعليمي هو توفير الاعداد الكافية من الافراد العاملين ومدرسين وافراد فنيين وعمال ماهرين لكي يسهموا في تحقيق التنمية ، الا ان النظام التعليمي الذي كان سائدا لم يحقق هذا الهدف ، والسبب عدم وجود تناسق في المناهج كما يلاحظ عدم وجود ارتباط بين نوع التعليم الثانوي وبين التخصصات الجامعية اذ ان معظم التخصصات الجامعية تحتاج الى خريجي الفرع العلمي • ويلاحظ ان حجم الطلب على الفروع العلمية يعادل ٤ أضعاف حجم الطلب على الفروع الادبية ، الا انه يلاحظ ان نسبة زيادة طلاب الفرع العلمي بالنسبة للفرع الادبي حوالي ١٣٢٪ وهذه نسبة ضئيلة بالمقارنة بحجم الطلب الفعلي[٣٢] • وصدر قرار عام ١٩٦٩ يقضي بتطبيق نظام الست سنوات في التعليم الثانوي أي اضافة سنة ثالثة الى المرحلة الاعدادية لرفع الكفاءة العلمية لخريجي الثانويات وقد وسعت بعض المواد التي تدرس في الصفين الرابع والخامس الثانوي واضيفت مواد جديدة منها الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والهندسة التحليلية والتفاضل والتكامل الا ان مناهج وكتب هذه المواد لم تتوفر في نفس السنة وعدم وجود العدد الكافي من المدرسين لكي يقوموا بتدريس هذه المواد •

ب ـ عدم ملاءمة المناهج مع احتياجات البيئة :

ان المناهج الدراسية لابد ان تتلاءم مع البيئة فعند تطبيق المنهج الدراسي للمرحلة الابتدائية فان الاطفال في المناطق الريفية يتلقون نفس المنهج المقرر في مناطق الحضر وهذا يؤدي الى ابعاد خريجي المدرسة الابتدائية عن نوع الحياة التي سوف يعيشونها ، فلابد من وضع منهج آخذين بنظر الاعتبار البيئة ونوع

(٣٢) جواد هاشم : المصدر السابق ص ٢٩ •

الحياة التي سوف يعيشها في المستقبل وان لا يكون هناك اجحاف بالنسبة لاطفال الريف •

لقل حصل توسع كمي في حجم التعليم الا ان هذا التعليم ينقصه الجودة اذ كان التزايد الكمي على حساب التحسن النوعي وأدى التزايد الكبير في حجم التعليم الى زيادة عدد المدارس وزيادة عدد الطلبة ، وهذا ما يلاحظ في الجدول التالي :

السنة	الميزانية	تلاميذ المرحلة الابتدائية	تلاميذ المرحلة الثانوية	تلاميذ التعليم المهني	تلاميذ الدور والمعاهد
١٩٥٨	١٤ر٣٢٧ر٦٠٤	٤٣٧ر٦٦٩	٧٠ر٢٧٢	٣ر٨٨٩	٦ر٦٨١
١٩٦٨	٤٨ر٦٤٦ر٩٥٦	٩٩١ر٢٥١	٢٣٧ر٧١٩	١٠ر٠٨٦	١٥ر٠١١
١٩٧٨	١٩٨ر٩٠٣ر١١٠	٢ر٠٤٨ر٥٦٦	٦٦٤ر٢٩٧	٣٥ر١٨٨	١٧ر٣٣٧

أما بالنسبة لعدد المدارس لمراحل التعليم المختلفة :

العام	عدد المدارس رياض الاطفال	عدد المدارس الابتدائية	عدد مدارس للمرحلة الثانوية	عدد المدارس المهنية	عدد المدارس دور المعلمين
١٩٥٨	٨٣	٢٤١٦	٣٢٦	٤٤	٣٠
١٩٦٨	١٢٨	٤٩٠٧	٧٥٧	٤٤	٢٢
١٩٧٨	٣٠٦	٨٣٨٧	١٣٨٤	٩٢	٣٢

ان هذه الزيادة في عدد المدارس وعدد الطلاب لم يقابلها تحسن ملحوظ وجودة في نوعية التعليم ، ولعل السبب يعود الى عدم اعتماد التعليم بمراحله المختلفة على فلسفة تربوية واضحة منبثقة من فلسفة اجتماعية ذات نظرية ثورية تحدد الاهداف وتجعل من التعليم قوة انتاجية ضخمة وعملية تنمية اجتماعية

واقتصادية وأداة لتوجيه الجيل الجديد توجيها قوميا تقدميا • ان غياب الفلسفة التربوية للنظام التعليمي أدى الى عدم مسايرة المناهج الدراسية ومحتوى الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة لواقع المجتمع ومشاكله وحاجاته كما أدى الى رداءة المنهج الدراسي المقرر وعدم ملاءمته لطبيعة التلاميذ وحاجات المجتمع[٣٣] كان التعليم في العراق قبل عام ١٩٦٨ يتسم بالارتجال وبعده عن التخطيط كما ان تصميم المناهج بعيد عن تحقيق الفلسفة التربوية للقطر وبعيد عن تحقيق أهداف التعليم ، ان الاهداف والفلسفة التربوية كانت بمستوى متطلبات المرحلة الثورية التي يمر بها العراق ولم يطبق من الفلسفة الا جزء يسير والسبب هو عدم وجود تنسيق في تخطيط التعليم ، وتخطيط كل مرحلة يتم بمعزل عن المرحلة التي تليها ، وان التخطيط يهتم بالكم ويهمل النوعية مما يؤدي الى عدم تطابق التعليم مع فلسفة الدولة اضافة الى ذلك نرى ان التعليم يفقد التوازن في الخدمات التعليمية التي تقدم للمواطنين اذ ان الخدمات التعليمية التي تقدم في المدن تفوق الخدمات التي تقدم في الريف • وهناك عدم توازن في الخدمات التي تقدم بين الجنسين ، ان حظ الذكور يفوق حظ الاناث من ناحية وان التعليم للمرأة لا يتماشى مع دور المرأة في بناء المجتمع •

لا يقتصر عدم التوازن في الخدمات بل يسري على نوعية التعليم اذ ان التعليم غالبا نظري يهتم بالمرحلة الثانوية وتخريج جيل لملء الوظائف الادارية والمكتبية ويهمل التعليم المهني وتخريج فنيين وعمال ماهرين واصحاب حرف وأطباء ومهندسين والبلد أحوج الى الخريجين الفنيين • كما يوجد عدم توازن في مراحل التعليم المختلفة فالتعليم كان لا ينظر الى محو الامية وتعليم الكبار الا من زاوية ضيقة ، وهناك تضخم في التعليم العالي وكذلك هناك توسع كمي في التعليم الابتدائي ونقص نسبيا في التعليم المتوسط والثانوي وتقصير في التعليم المهني في مجال التقويم والامتحانات ، اتسمت طبيعة الامتحانات وأساليبها قبل عام

(٣٣) مسارع حسن الراوي : المصدر السابق ص ١٠٠ •

١٩٦٨ بالطابع الشكلي والتقليدي والذي يتجه نحو الزام الطالب بحفظ المادة الدراسية بغية اداء الامتحان والحصول على النجاح المطلوب دون مراعاة مردود المواد وفائدتها • وقد أحدثت هذه الامتحانات آثارا سلبية من النواحي التربوية والنفسية حيث اثبتت الدراسات التربوية تعقد أساليب الامتحان وسبب في حدوث ظاهرة التسرب من المدارس في مختلف المراحل الدراسية وهذه من العوامل التي تزيد من حجم الاهدار وتؤدي الى رفع كلفة التعليم والانفاق عليه •

ان الحكومة العراقية كانت في العهود السابقة ولا تزال تصرف على التعليم وبلغت ما تنفقه على التعليم قرابة ربع ميزانيتها العامة واكثر من ٧٪ من مجموع الناتج القومي ، وتعد هذه النسبة من أعلى النسب العالمية ، أما تكاليف التلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية فقد بلغت (٣٨) دينارا وفي المرحلة المتوسطة (٤٤) دينارا وفي المرحلة الثانوية والمعاهد فقد تعدت (٢٠٠) دينار ، وهذه التكاليف باهضة الثمن ولكن لو نظرنا الى المردود الانتاجي للتعليم أي مخرجاته Out Put لوجدناه أقل بكثير من مدخلاته in Put ، فلقد بلغت المدخلات الى الصف الاول سنة ١٩٥٩ (١٠٠٠) تلميذ لم تتعد بعد ست سنوات ، مخرجاتها ٩٨ تلميذا ودخل (٩٦) تلميذا من الصف الاول متوسط تخرج ٣٦ تلميذا ودخل (٣٤) تلميذا منهم الصف الرابع الاعدادي تخرج منهم بعد ثلاث سنوات (١٦٫٥) تلميذا[٣٤] ، ان هذه الصورة لمدخلات ومخرجات التعليم تبين لنا الهبوط المخيف في المخرجات وضخامة ظاهرة الاهدار من تسرب ورسوب • وقد تبين ان أهم أسباب ظاهرة الاهدار هي اقتصادية واجتماعية وتربوية وهذا مما يؤدي الى ضياع قسم كبير في الطاقات البشرية وخسائر مادية ضخمة •

كما ان العراق قد ورث من العهود السابقة المركزية في أجهزة التعليم والروتين البطيء ، ولعل السبب في المركزية الخانقة والروتين هو افتقار معظم

---

(٣٤) مسارع الراوي : نحو استراتيجية جديدة للتعليم في العراق ـ مطبعة التقدم ص ١٠٣ •

أجهزة الوزارات المسؤولة عن التعليم الى خبراء متخصصين في شؤون التربية والادارة بالاضافة على عدم الالتزام وتحمل المسؤولية •

أما في مجال الاشراف التربوي فقد كان جهاز الاشراف يعاني من نقص في كوادره وتذبذب في مسيرته نوعيا وكميا يتسم بالدكتاتورية والتسلط وترصد السلبيات هذا من ناحية النوعية أما من حيث العدد كان يعاني من نقص اذ يلاحظ ان عدد المشرفين الاختصاصيين كان في عام ١٩٦٨ (٤٩) مشرفا واصبح عام ١٩٧٨ (٢٤٨) مشرف محققا زيادة قدرها (١٩٩) مشرفا أيَ بمعدل نمو سنوي ٤٥٪[٣٥] •

أما بشأن الابنية المدرسية فكانت غير ملائمة ولا تتوافر فيها الشروط الصحية والصفوف ضيقة المساحة وغير متوفر فيها قاعات واسعة وساحات كما تفتقر الى المختبرات والمكتبات المدرسية والى وسائل الايضاح •

الا ان بعد ثورة ١٧ تموز المجيدة عام ١٩٦٨ حقق العراق انتصارات واسعة وسريعة في مجال التربية والتعليم وحققت جملة اهداف أدت الى تطوير العمل التربوي وحسن اتجاهه ، ومن جملة هذه الاهداف تحقيق ديمقراطية التعليم وذلك من خلال تطبيق الزامية التعليم ومجانية التعليم واتاحة فرص أكثر للمراحل التعليمية التالية وتنفيذ قانون محو الامية وتعليم الكبار وتنامت اعداد التلاميذ وخاصة في السنوات الخمس الاخيرة وارتفعت النسبة وهذا ما أوضح سابقا النمو العددي الذي حصل في عدد التلاميذ لجميع المراحل وكذلك بالنسبة لعدد المدارس • ويلاحظ ان نموا قد حصل بالنسبة لتعليم الاناث وحققت زيادة عالية بما يتلاءم مع دور المرأة في المجتمع وكان هذا نتيجة الوعي لدى المواطنين حول أهمية تعليم المرأة كما تنامى عدد الطلبة في التعليم المهني وحقق زيادات عالية منذ سنة ١٩٧٣ فبينما كان عدد الطلاب في عام ١٩٦٨ للتعليم المهني

---

(٣٥) وزارة التربية ــ التربية في ظل الثورة ص ٢٨٠ــ٢٩٠ •

١٠٫٠٨٦ طالبا وطالبة أصبح في عام ١٩٧٨ (٣٥٫١٨٨) طالبا وطالبة أي ثلاثة أضعاف قبل عشر سنوات وتنامى عدد الطلبة المسجلين في الفرع العلمي مقارنة بمن يناظرهم في الفرع الادبي[٣٦] وحدثت الطفرة منذ سنة ١٩٧٣ اذ بلغت نسبة الزيادة للفرع العلمي عام ١٩٧٣-١٩٧٤ - ١٨٪ في حين كانت نسبة الزيادة للفرع الادبي ١١٪ ، ومن الاسباب التي أدت الى التوسع في الفرع العلمي هو التوسع في مشروعات التنمية وتوفير فرص جديدة للعمل ذات طبيعة علمية والتغير الذي حصل في السياسة التعليمية والتغير الذي حصل في مواقف التلاميذ واتجاهاتها نحو الدراسات العلمية وما يترتب عليها من أعمال ومهن ذات طبيعة علمية أما عن نوعية التعليم فقد حصل تقدم في القطر . ولعل المؤشرات التالية تبين مدى التحسن النوعي وذلك عن طريق تحسين أساليب التعليم وتطوير المناهج اذ استندت المناهج الى مقومات الفلسفة الاجتماعية ونشطت الاجهزة والهيئات واللجان لاعداد مفردات المناهج[٣٧] ، (واسترشدت بالتوجيهات والمؤشرات الصادرة عن لجنة شؤون التعليم التي يشرف على أعمالها السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) .

اذ جرت عملية اعادة النظر في مفردات المناهج لجميع المراحل التعليمية وجرى تقويم للكتب المقررة وتم تأليف كتب جديدة ومنقحة اذ تضمنت الاتجاهات الحديثة وسيشهد العام الدراسي ٧٩-١٩٨٠ استكمال تأليف الكتب الجديدة واخراجها اذ تواصل الوزارة من أجلها عقد الاجتماعات والندوات التي يحضرها المختصون من أساتذة الجامعة والمختصون بشؤون التربية وعملت الوزارة على تقويم الكتب ، وعملت دراسات حول مدى ملاءمتها لمستوى الطلبة ومدى انسجامها مع الهيئات المتباينة في القطر .

---

(٣٦) وزارة التربية ، تطور التربية والثقافة والعلوم في العراق خلال السنتين ٧٣/٧٤ - ٧٤/٧٥ ص ٨١ .
(٣٧) وزارة التربية في ظل الثورة ١٩٦٨-١٩٧٨ ص ٢١٠ .

أما في مجال محو الامية وتعليم الكبار فقد تم وضع المنهج المقرر للأميين وتم طبع وتوزيع العديد من الكتب ووزعت على مراكز محو الامية المنتشرة في أنحاء القطر كما تم مواصلة التعليم عن طريق التلفزيون وعرض افلام صحية ومهنية في كثير من مراكز محو الامية واهتمت الوزارة بمسألة متابعة الخريجين من مراكز محو الامية لكي لا يرتدوا الى اميتهم وتزويدهم بالتوعية القومية والوطنية قامت مديرية المناهج بوضع المناهج الدراسية لتدرس في مناطق الحكم الذاتي وبلغات أهل المنطقة ونشر الثقافة الوطنية بينهم وترجمة الكتب الدراسية المقررة الى اللغة الكردية اضافة الى ترجمة وسائل الايضاح والوسائل التعليمية الاخرى •

استمر التحسين في طرق التدريس مسايرة للتطورات الحديثة التي تعرضت لها المواد المدرسية ، وتأتي جهود وزارة التربية في عدة مسارات منها اصدار التعليمات والنشرات للهيئات التدريسية بين الحين والآخر وعن طريق الدورات التدريبية واعداد الدروس النموذجية •

كما اهتمت وزارة التربية بالوسائل المعينة في التعليم ووفرت العديد من الوسائل التعليمية واحدث الاجهزة المختبرية وزودت مدارس القطر بالآلات والاجهزة اذ سعت الوزارة عبر السنوات العشر الماضية الى تطوير هذا الجانب وتوفير الكوادر لها واستحداث مراكز واقسام متخصصة بانتاجها ، وتم استيراد مكائن حديثة لطبع المصورات التعليمية وشراء نماذج من المجسمات التعليمية البلاستيكية وتم توفير أجهزة عرض سينمائية حديثة ومتطورة لتغطية حاجات المدارس الى الافلام السينمائية التعليمية وتمكنت من انشاء محطة شبه متكاملة للتلفزيون التربوي مع أجهزة خاصة للنقل الخارجي وجهزت محطة التلفزيون التربوي بكل الامكانات والوسائل الضرورية لتسجيل الدروس العلمية والبرامج التربوية التي تغذي مختلف مراحل التعليم اضافة الى عرض افلام توعية صحية وتربوية ونشاطات مدرسية ، واستمرت الوزارة بادخال التحسينات والتطويرات

على مناهج التلفزيون التربوي ونشر جوانب من العلوم والثقافة والتربية الخلقية والوطنية والقومية وتستهدف الوزارة الى شمول المدارس الاعدادية وتسجيل دروس خاصة وفق أساليب متطورة وتسعى لبناء « ستوديوهين » جديدين بالالوان والحصول على مرسلة جديدة لتغطية البث . ونأمل اصدار مجلة تربوية تلفزيونية شهرية بصورة منتظمة . لقد صاحب برامج التلفزيون تقدم نوعي وخاصة عند ادخال الافلام والصور المتحركة والشرائح كمادة مساعدة في الدروس التعليمية ، وفي نية وزارة التربية استيراد أجهزة متممة لتحويل الاستوديو الابيض والاسود الى ملون . وادراكا لاهمية المختبرات باعتبارها من الوسائل التي يمكن بواسطتها ربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية والتطبيقية فقد رصدت المبالغ اللازمة لتجهيز كافة مختبرات مدارس القطر بالاجهزة والمواد المختبرية واصدار التعليمات المستمرة بكيفية استخدامها والاهتمام بها وجردها باستمرار واقامة الوزارة ورشة لتصليح المواد المختبرية ووفرت لها المتطلبات اللازمة والضرورية للتصليح كما قامت باستيراد الاجهزة العلمية والمختبرية وتم تخصيص اكثر من ثلاثة ملايين دينار من القرض الالماني الديمقراطي لشراء أجهزة ومواد مختبرية لتغطية احتياجات المدارس ، ووضعت الوزارة مواصفات خاصة باستحداث ورش الميكانيك والسباكة والخراطة والمعادن وتعمل على زيادة فرص التنسيق والتعاون . ولم يقتصر اهتمام الوزارة على توفير الاجهزة والمواد المختبرية من الناحية الكمية بل اهتمت أيضا بتحسين النوعية وعملت على اخضاعها الى الاشراف التربوي من قبل مشرفين اختصاصيين للقيام بالمتابعة والاشراف وسد النواقص وتوجيه العاملين فيها توجيها علميا صحيحا .

أما بشأن المكتبات المدرسية والمكتبات ودورها في رفع المستوى العلمي والثقافي والفكري والقومي للطلبة فقد عملت الوزارة على استحداث قسم للمكتبات ضمن المديرية العامة للمناهج والوسائل التعليمية أولت الوزارة اهتماما كبيرا لتطوير الخدمات المكتبية وتحسين الخدمات المكتبية وقامت مديرية المكتبات

بالتعميم على المدارس باستحداث قاعة للمكتبة في كل مدرسة ثانوية أو متوسطة وتوفير الكتب والمطبوعات وبعض المراجع الاساسية للطلبة والهيئات التدريسية وتعيين امناء مكتبة لادارة كل مكتبة • وقامت الوزارة باصدار فهرست بالكتب المسموح بها والممكن تداولها ، فقد رصد لها في عام ١٩٧٨ مبلغ ٥٠ر٠٠٠ دينار لشراء كتب للمكتبات وتوزيعها على مكتبات مدارس القطر بشكل متكافيء[٣٨] •

أما في مجال أساليب التقويم والامتحانات فقد اتسمت طبيعة الامتحانات قبل عام ١٩٦٨ كما ذكرنا بالطابع الشكلي والتقليدي ويلزم الطالب بحفظ المادة الدراسية دون مراعاة المردود ، ويغلب على اسلوب الامتحان التخوف والترهيب لما لها من آثار سيئة على الطلاب من النواحي النفسية والتربوية (وان تعقد أساليب الامتحانات وأقسامها بالشكلية والصعوبة التقليدية كانت سببا من أسباب حدوث ظاهرة التسرب في مختلف المراحل الدراسية وعاملا من العوامل التي تزيد في حجم الاهدار وبالتالي في ضعف كفاءة العملية التربوية) وكانت الامتحانات سابقا أي قبل عام ١٩٦٨ كلها تدار وتنظم من قبل قسم ضمن مديرية الشؤون الفنية العامة آنذاك الا ان وزارة التربية اولت موضوع التقويم والامتحان أهمية لما له من دور بارز لتحقيق أهداف العملية التربوية واستحدثت مديرية عامة للتقويم والامتحانات وفقا لما جاء بنظام وزارة التربية رقم ١٣ عام ١٩٧٢ والحقت بها ثلاثة أقسام وهي قسم الامتحانات وقسم الشهادات وقسم التقويم والتوجيه التربوي والحقت فيها سكرتارية اللجنة العليا للامتحانات ومن مهام هذه المديرية هو تطوير التقويم والامتحان تطويرا يستند الى الدراسات الفنية والبحوث التربوية وبشكل يتفق مع الخطط التربوية المعتمدة للمراحل الدراسية المختلفة ، واستعانت الوزارة بمراكز البحوث التربوية والنفسية لاجراء البحوث والدراسات واستخدام الاساليب الحديثة وتمكين المدرسين من استخدام وتطبيق

---

(٣٨) وزارة التربية ـ التربية في ظل الثورة ١٩٦٨ـ١٩٧٨ ص ٢٢٧ •

هذه الاساليب بقصد اكتشاف قابلياتهم والتغلب على مشكلاتهم وتوجيههم الى الدراسات والاعمال المناسبة لهم ، كما اعتمدت على أساليب وقواعد لتنظيم الشهادات والوثائق وترجمتها والمصادقة عليها وكيفية معادلة الشهادات الاجنبية وأعدت قوائم تتضمن احصائية سنوية تحتوي على نسب النجاح والرسوب في الامتحانات العامة والمدرسية وعملت الوزارة على اجراءات غايتها تخفيف نسبة الرسوب ولتنظيم وتسهيل سير الامتحانات العامة تصدر المديرية العامة واللجنة العليا للامتحانات العامة بداية كل موسم امتحاني جملة تعليمات حول اشتراك الطلبة وواجبات المراقبين وتعليمات الى لجان الفحص والمصححين والمدققين وعملت على تشكيل لجنة عليا لتعادل الشهادات من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال تعادل الشهادات والوزارة تعمل على توفير تجهيزات ولوازم الامتحان بشكل يتلاءم مع عدد الطلبة المشاركين في الامتحانات العامة وتهيئة الآلات الطباعية والحسابية والاستنساخ وذلك لضمان دقة النتائج الامتحانية وظهورها في مواعيدها المحددة .

وتعمل الوزارة على اجراء العديد من الدراسات والبحوث التي من شأنها تطوير أساليب التقويم والقياس لكي تكون بمصاف الاساليب المتبعة في دول العالم المتقدم ، وتسعى الى استقدام الخبراء في مجال التقويم والقياس ورفع كفاءة العاملين في أجهزتها[٣٩] المختصة وادخال أجهزة أكثر تقدما وتطويرا والاستمرار في عقد الحلقات الدراسية والندوات التربوية التي من شأنها أن تؤدي الى تطوير أساليب الامتحانات .

كما أولت الوزارة أهمية لتطوير الكفايات البشرية وزيادة فاعليتها وانتاجيتها وتحسين مستوى أدائها وأصبح التدريب يحظى بالاهتمام وتجلى هذا الاهتمام من خلال مقررات وتوصيات الحلقات الدراسية الثلاث التي عقدتها

---

(٣٩) وزارة التربية ، تطور التربية والثقافة والعلوم في العراق المصدر السابق ص ٨٥ .

الوزارة عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ وانشأت مديرية تدريب المدرسين والقادة التربويين بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٢ وتحددت أعمال هذه المديرية وتصاعد اهتمامها بعد صدور التقرير السياسي لحزب البعث الذي أضاف مهمات جديدة على وزارة التربية واستغلال الطاقات المتوفرة بهدف اعداد جيل مشبع بالقيم والمفاهيم القومية والاشتراكية ويهدف مسايرة نظامنا التربوي التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يتصف به هذا العصر ، لذلك لابد من تطوير قابليات المدرسين باستمرار وتجديد معلوماتهم ولذلك عملت الوزارة على زيادة الدورات التدريبية وفي مختلف الاختصاصات وعلى مختلف انحاء القطر واستحدثت الوزارة عام ١٩٧٧ المعهد المركزي للتدريب وزودته باحدث أساليب التدريب •

وعندما بدأت هذه المديرية عملها باشرت عملها بكادر بسيط واعتمادات مالية قليلة[٤٠] ، وهي تؤدي دورها بكفاءة ونجاح في تدريب المعلمين في المؤسسات التربوية •

بعد هذا الاستعراض لمسيرة التعليم في العراق بنظامه واسلوب تطوره واستقراء واقعه التعليمي من حيث الكم والكيف والسمات البارزة التي سجلت في نظامه التعليمي تنتقل الباحثة الى فصل تال يوضح الانفاق على التعليم وكلفته والجهود المالية المبذولة فيه وأثر ذلك على العائد التربوي والاقتصادي في القطر •

---

(٤٠) وزارة التربية ـ التربية في ظل الثورة ـ المصدر السابق ١٩٦٨ـ١٩٧٨ ص ٢٣٣ •

الفصـــل الخــامس

التمويل والانفاق على التعليم في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية

كلفة التعليم في العراق والجهود المالية المبذولة :

في هذا الفصل ستتناول الباحثة ميزانية التعليم وكلفته والجهود المالية المبذولة في هذا المجال وأثر ذلك على التعليم ومردوده في خطـط التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية في العراق ، وستستهدي الباحثة الى معالجة البحث باستعراض النقاط التالية :

١ ـ ميزانية التعليم :

المقصود بميزانية التعليم هو ما يرصد للتعليم من أموال في الميزانية السنوية للدولة ، والمقصود بالميزانية « هي الترجمة الرقمية لسياسة تتجسد في برامج أو مشروعات ويسمح تحليل الميزانية بتحديد كلفة البرامج وبتكوين رؤية واضحة لهذه السياسة ، وينبغي أن نأخذ في الاعتبار لدى وضع الميزانية جميع العناصر الكمية والكيفية التي تقدر عادة باسعار السوق »[1] .

ان ميزانية التعليم ذات دلالة واضحة فيما يمكن ان يستثمره المجتمع في هذا النوع من الخدمات العامة ولو انها وحدها لا تمثل الجهد الحقيقي لان هناك انواعا اخرى من الانفاق تتمثل في جهود الاسرة وفي تربية الاطفال وفي الخدمات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة والتعليم في الجيش ، ومع ذلك فان لميزانية التعليم دلالتها مع عدم التغاضي عن هذه الجهود الاخرى .

ويلاحظ هناك ارتفاع في ميزانيات التعليم نتيجة لارتفاع تكلفـة الوحدة

---

(١) مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية ، مقدمة في التخطيط التربوي ، مجموعة مقالات ومحاضرات ، بيروت ١٩٧٥ ص ٢٠٤ .

التعليمية كالارتفاع في المباني وزيادة اعداد المتعلمين والملتحقين بمختلف انواع التعليم والتوسع في التعليم العالي ، وتحديد للعلاقة بين ميزانية التعليم والميزانية العامة للدولة وذلك على صورة نسبة مئوية ، كان يقال ان ميزانية التعليم تصل الى ١٠٪ و ١٢٪ من ميزانية الدولة . كما يلاحظ ان النسبة قد تزيد خلال فترة زمنية معينة أو قد تظل ثابتة أو قد تنقص ، وان العلاقة بين ميزانية الدولة وبين ميزانية التعليم تمثل الوضع النسبي للجهد التعليمي في صلته بالجهود الاخرى للدولة في نواحي الزراعة والصحة والاسكان . وتقدير جهد التعليم والحكم عليه بنسبة ميزانيته الى الميزانية العامة يتطلب التعرف على مصادر الميزانية نفسها والى أي مدى تمعل هذه الميزانية ما يستطيع ان يحصل عليه المجتمع ، فمثلا في الحكومة من موارد عن طريق انواع الضرائب المختلفة .

ميزانية التعليم والدخل القومي العـام :

أخذ رجال الاحصاء التربويين والمعنيون باقتصاديات التربية في اصطناع دلالة جديدة لمعرفة مدى الجهد التربوي وصلته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك هو النسبة بين الدخل القومي وميزانية التعليم .

« ان النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومي أكثر دلالة على نوع المجهود التعليمي الذي يمكن ان يحدثه المجتمع كله في جهاز التعليم ولما كان الدخل القومي ممثلا لمجموع السلع والجهود التي يحصل عليها في سنة معينة فان هذا المشير يدلنا على مدى ما يمكن ان يستثمره المجتمع في جانب التعليم من مجموع طاقاته »[٢] .

حجم الانفاق على التعليم :

ان التقدم والنمو الاقتصادي مؤشر للتقدم التربوي وقد اصبح التزايد في حجم الانفاق على التقدم الاقتصادي ظاهرة طبيعية وشمل هذا التزايد كافة دول العالم ، واشارت التقديرات الى ان انفاق العالم على القطاع التعليمي ازداد وبالاخص

---

(٢) حامد عمار ـ في اقتصاديات التعليم . دار المعرفة ـ ١٩٦٨ ص ١٠٣ .

خلال السنوات الاخيرة ، ويلاحظ هناك اختلاف بين البلدان في حجم الانفاق على قطاع التربية والتعليم وهذا الاختلاف يعتمد على موارد البلد الاقتصادية وعلى درجة التقدم الاقتصادي للبلد » واشارت احدى الدراسات الى ان تخفيض حصة التعليم من الدخل القومي في انكلترا من ٢ر٤٪ عام ١٩٣٥ الى ٧ر١٪ عام ١٩٤٥ وفي الولايات المتحدة الامريكية من ٥ر٤٪ الى ٣ر٢٪ لنفس الفترة الا ان النسب ارتفعت مباشرة بعد عام ١٩٤٥ حيث كانت الحرب قد وضعت اوزارها وكان عصر التعمير قد بدأ لتعويض ما دمرته الحرب »[٣] .

ان حجم الانفاق في قطاع التربية والتعليم يشكل المعيار الكلاسيكي لقياس الجهود المبذولة من قبل البلدان من أجل النهوض بمستوى هذا القطاع . ان صورة الانفاق تبدو أكبر تجسيدا للواقع حينما تنسب قيم الانفاق الى الميزانية العامة للدولة والى حجم الدخل القومي ، كما تشير العلاقة بين الانفاق في قطاع التربية والتعليم وحجم الدخل القومي الى مدى الجهد التعليمي وصلته بالتنمية الاقتصادية الامر الذي دعا الى الاهتمام بهذه النسبة كما ان العلاقة بين ما ينفق في قطاع التربية والتعليم وحجم السكان تشير الى التطور الكمي والنوعي في التعليم .

وهناك دراسات عديدة تشير الى زيادة الانفاق في التعليم كدراسة ڤيزي (Vaizey) حول تطور نفقات التربية في المملكة المتحدة التي اوضح فيها ان نفقات التربية ازدادت من ٢١٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩٤٨ الى ٤١١ مليون جنيه عام ١٩٥٥ والى مليون عام ١٩٥٨ . واذا عبرنا عن ذلك بنسب مئوية الى مجموع الدخل القومي امكن ان نقول ان هذه النفقات تبلغ ٥ر٢٪ من الدخل القومي عام ١٩٥٥ وتبلغ ٥ر٤٪ عام ١٩٦٠ ، وهذه النسب تصل الى ٦٪ عام ١٩٧٠ والسبب في هذه الزيادة الى ارتفاع المستوى العام لاسعار التربية ولا سيما

---

(3) J. Shehar . The Economics of Education George Allenr Unwin London. 1974 P. 16.

الاساتذة واتساع الميادين الملحقة بالتربية والتطور الكمي والنوعي لمراحل التعليم المختلفة[٤] .

التمويل والانفاق على التعليم في القطر العراقي :

ان نجاح السياسة التعليمية في العراق ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتنا يتوقف وفرة الاموال المتاحة . اذ ان السياسة التعليمية لا يمكن من تحقيق اهدافها ما لم تتوفر الموارد المالية الى جانب الكفاءة وحسن استخدام هذه الموارد .

ان السياسة التعليمية في العراق تعتمد في تمويلها على الموارد الحكومية في توفير الاموال اللازمة لها بسبب مجانية التعليم . ولتوزيع هذه الموارد توزيعا عادلا لمراحل التعليم المختلفة « وللحصول على نتائج حسنة لابد من ترشيد الانفاق وتجنب الاهدار : ان تمويل التعليم في العراق تتكفله الدولة وقد اهتمت الحكومة بزيادة الانفاق على الخدمات التعليمية رغم انه يكلف المبالغ الهائلة فهي تقدم فرص التعليم للمواطنين كافة دون استثناء بعد صدور قرارات الدولة بمجانية التعليم لكافة مراحل التعليم المختلفة اذ اصبحت حقا من الحقوق يتمتع بها كل مواطن دون ان تكون مشروطة بأجر مادي »[٥] . ان الانفاق الحكومي على الخدمات التعليمية لهو مؤشر على زيادة الدخل الحقيقي للفرد . وان خير دليل على زيادة الانفاق الحكومي هو زيادة عدد الطلبة بجميع مراحله المختلفة وكذلك زيادة عدد اعضاء الهيئة التدريسية اذ بلغ عدد الطلاب لجميع المراحل عام ١٩٦٨/١٩٦٩ (١٫٣٢٧٫٨٨١) طالبا وطالبة ارتفع العدد وبلغ (٢٫٧٩٩٫٣٢٠) طالب وطالبة عام ١٩٧٧/١٩٧٨ ، وكذلك بالنسبة للهيئات التدريسية تضاعف

---

(٤) عبدالله عبدالدائم ــ المصدر السابق ص ٣٥٠ .

(٥) غانم سعيد ، تكلفة الطالب في التعليم الجامعي العراقي واثرها في كفايته الداخلية رسالة دكتوراه ــ جامعة عين شمس ــ كلية التربية ــ ١٩٧٧ ص ٤٧ .

العدد وما يتبعها من زيادة في الرواتب والاجـور ممـا يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي لكانت ميزانية التعليم عام ١٩٥٧/١٩٥٨ (١٤ر٣٢٧ر٦٠٤) دينارا أي بنسبة مئوية قدرها ٢٠ر٣٪ من الميزانية العامة في حين بلغت ميزانية التعليم عـام ١٩٦٨/١٩٦٩ (٥٣ر٨٠٠ر٠٠٠) دينارا بنسبة مئوية قدرها ٢١ر٨٪ من الميزانية العامة والبالغة (٢٤٧ر٦٠٠ر٠٠٠) ٠

والجدول (١) يبين التطور الذي حصل على ميزانية التعليم منذ عام ٦٨/٦٩ لغاية ٧٧/١٩٧٨* في القطر العراقي ٠

---

* استطاعت الباحثة والرسالة تحت الطبع ان تحصل على الارقام الاحصائية بعد عام ١٩٧٨ وقد ادرجتها للاطلاع والتوثيق ٠

جدول (١) ـ تطور ميزانية التعليم ـ

السنة	الميزانية العامة	ميزانية التعليم	النسبة المئوية للميزانية العامة
٥٨/٥٧		١٤ر٣٢٧ر٦٠٤	٢٠ر٣ ٪
٦٨/٦٧	١٨٧ر٣٠٣ر٩٢٤	٥٢ر٣٥٩ر٤٣٤	٢٧ر٩٦٪
٦٩/٦٨	٢٤٧ر٦٠٠ر٠٠٠	٥٣ر٨٠٠ر٠٠٠	٢١ر٨ ٪
٧٠/٦٩	٢٦٧ر٩٥٩ر٧٢٠	٥٧ر١٩٩ر٢٥٥	٢١ر٣٥٪
٧١/٧٠	٢٥٧ر٤٧٤ر٤٣٠	٦٢ر٣٧٨ر٧٨٧	٢٤ر٢٣٪
٧٢/٧١	٣٣٢ر٧٥٥ر٥٦٠	٦٨ر٠٦٦ر٠٧٠	٢٠ر٤٦٪
٧٣/٧٢	٣٤٦ر٨٩٨ر٩٧٠	٧٦ر٨٣٤ر٧١٠	٢٢ر١٤٪
٧٤/٧٣	٣٧٩ر٠٠٢ر٢٨٠	٨١ر٣٠٢ر٦٥٠	٢١ر٤٥٪
٧٥/٧٤	٦٥٧ر٣١٠ر٨٩٠	١٢٤ر٩٠٩ر٨٩٠	١٩ ٪
٧٦/٧٥	٨١٣ر٨٧٦ر٦٧٠	١١٥ر٣٣٥ر٤٩٠	١٤ر١٧٪
٧٧/٧٦	١ر٤٧٦ر٥٨٥ر٥٤٠	١٧٢ر٤٤١ر١١٠	١١ر٦٨٪
٧٨/٧٧	١ر٦٥٢ر٩٩٨ر٠٤٠	١٩٨ر٩٠٣ر١١٠	١٢ر٠٣٪
٧٩/٧٨	١ر٨٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٤٧ر٨٢٠	١٣ر٥٢٪
٨٠/٧٩	٢ر٦١٦ر٠٠٠ر٠٠٠	٣١١ر٠٩٥ر٦١٣	١١ر٨٩٪

يلاحظ من الجدول (١) ان ميزانية التعليم قد تضاعفت بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ نتيجة لزيادة نفقات التعليم ، وهناك عدة اسباب أدت الى زيادة الانفاق الحكومي ومنها ·

١ ـ زيادة الميزانية العامة نتيجة لارتفاع الدخل القومي بسبب تأميم النفط العراقي .

٢ ـ مجانية التعليم اذ ان التعليم اصبح مجانيا لجميع المراحل الدراسية • بدءا من رياض الاطفال وانتهاء بالتعليم العالي •

٣ ـ الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب لجميع المراحل الدراسية •

٤ ـ زيادة اعضاء الهيئة التدريسية مما ادى الى زيادة الرواتب والاجور كما ازدادت المخصصات المهنية لاعضاء الهيئات التدريسية •

٥ ـ التطور النوعي لنظم التعليم وزيادة الاقبال على الفروع العلمية مما يتبعها زيادة المصروفات اذ يستوجب الفرع العلمي نفقات اكثر •

٦ ـ تنوع ميادين ومجالات التعليم وزيادة الاقبال على التعليم المهني بفروعه المختلفة (صناعي ، زراعي ، تجاري) مما يستوجب نفقات اكثر •

٧ ـ استعمال الوسائل التعليمية الحديثة ووسائل الايضاح والتوسع في استعمال الاجهزة المختبرية الحديثة •

٨ ـ زيادة النفقات الملحقة • نفقات نقل ـ صحة مدرسية ـ منح ومساعدات الطلبة ـ نشاط مدرسي •

٩ ـ واخيرا قانون التعليم الالزامي الذي صدر في عام ١٩٧٥ وقد طبق هذا القانون في ١٩٧٨/٩/١ وقد شمل جميع الاطفال من عمر ٦ سنوات الى عمر ١٠ سنوات وتم ادخالهم في المدارس الابتدائية •

١٠ـ قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي والذي طبق في يوم ١٩٧٨/١٢/١ وشمل جميع الاميين ممن تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٤٥ والتجربة العراقية تجربة رائدة حيث وفرت القيادة الثورية كافة متطلبات ومستلزمات النجاح •

والصورة توضح اكثر بالنسبة للانفاق على التعليم في مراحله المختلفة وميادين هذا الانفاق في العرض التالي :ـ

المرحلة الابتدائية ورياض الاطفال ومحو الامية :

يصرف على التعليم الابتدائي ورياض الاطفال ومحو الامية من وزارة

التربية ووزارة الداخلية ، وتشمل نفقات الرواتب والمخصصات والاجور والنفقات الادارية •

والجداول الآتية (٢ ، ٣ ، ٤) تبين كيف ان نفقات التعليم هو التطور الذي حصل في التعليم كميا ونوعيا :

جـــدول (٢)

نفقات التعليم الابتدائي ورياض الاطفال ومحو الامية[٦]

السنة	الرواتب ومخصصات الأجور	النفقات الاداريه	النفقات الاخرى	المجموع العام
٦٧/٦٨	٢٨٠٢٦٢٩٠	٢٢٥٦١٠٠	٢٥٢٥٠٠	٣٠٥٣٤٨٩٠
٦٨/٦٩	٣١٠٢٦٨٤٠	٢٠٠٤١٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣٣٢٨٠٩٤٠
٦٩/٧٠	٣٢٥٢٨٢٠٠	١٧٥٣٦٠٠	٢٤٠٠٠	٣٤٥٢١٨٠٠
٧٠/٧١	٣٥٢٢٠٢٩٠	٢٠٠٣٦٤٠	٢٦٨٠٠٠	٣٧٤٩١٩٣٠
٧١/٧٢	٣٧٤٢١٣٤٢	٢١٠٣٨٤٠	١٦٨٦٢٢	٣٩٦٩٣٨٠٤
٧٢/٧٣	٣٩٧٧٣٨٢٠	٢٠٠٤١٤٠	٩٧٩٦٠	٤١٨٧٥٩٢٠
٧٣/٧٤	٤٢٢٠٨٨٤٠	١٦٠٣٣١٠	١٠٨١٧٠	٤٣٩٢٠٣٢٠
٧٤/٧٥	٥٩٥٨٥٨٦٠	٣٢٤٤٦٤٠	١٤١٠٠٠٠	٦٤٢٤٠٥٠٠
٧٥/٧٦	٥٠٥٣٦٥٥٠	٤٣٥٢٠٢٠	١٥٥٠٠٠٠	٥٦٤٣٨٥٧٠
٧٦/٧٧	٧٢٠٨٧١٣٠	٤٢٩٩٥٥٠	–	٧٨٦٥٩٦٨٠
٧٧/٧٨	٧٧٦٠٩٦٦٠	٨٩٣٨٧٥٠	–	٨٦٥٤٨٤١٠
٧٨/٧٩	٨٧٦٩٢٢٦٠	١٣٧٧٧٥٨٠	–	١٠١٤٦٠١٨٤٠
٧٩/٨٠	١٢٥٩٨٢٧١٠	١٦٣٦٧٠٠٠	–	١٤٧٦٨٩٧١٠

(٦) يلاحظ من الجدول (٢) زيادة مجموع النفقات للتعليم الابتدائي ورياض الاطفال ومحو الامية •

جـــدول (٣)

النفقات التعليمية للمرحلة الثانوية ودور المعلمـــين

السنة	الرواتب ومخصصات الاجـور	النفقات الادارية	النفقات الاخرى	المجموع العام
٦٧/٩٦٨	٦٧٤١٠٣٠	٥٤٤٠٦٠٠	١٢٨٨٤٥٠	٨٥٧٤٠٨٠
٦٨/١٦٩	٧٣٦٧٣٠٠	٥٢٠٠٠٠	١٤٩٢٠٠٠	٩٣٦١٣٠٠
٦٩/٩٧٠	٨٠٤١٥٦٨	٥٧٣٠٠٠	١٥٠١٩٧٠	١٠١١٦٥٣٨
٧٠/٩٧١	٨٨٤٩٩٧٤	٦٤٢٧٥٠	١٤٦٦٧٥٠	١٠٩٥٩٤٧٤
٧١/٩٧٢	٩٧٨٨٦٣٥	٧٣٨٧٥٠	٧٠١٠٤٦	١١٢٢٨٤٣١
٧٢/٩٧٣	١٠٨٦٩٥٢٠	٨١٤٥٠٠	٥٧٦٢٥٠	١٢٢٦٠٢٧٠
٧٣/٩٧٤	١١٢٥٨٣٧٠	٧١٠٣٠٠	١١٦٤٧٥٠	١٣١٣٣٤٢٠
٧٤/٩٧٥	١٦٥٠٠٥٠٣٠	١٢٤١٣٣٠	٢٠٠٠٢٠٠	١٩٧٤٦٥٦٠
٧٥/٩٧٦	١٥٧٦٢٨٣٠	١١٨٦٩٣٠	٣٤٩٥١٣٠	٢٠٤٤٤٨٩٠
٧٦/٩٧٧	٢٣٦٣١٧٨٠	٢٠١٩١١٠٠	٤٧٠٧١٥٠	٣٠٥٣٠٠٣٠
٧٧/٩٧٨	٢٣٢٣٨١١٠	٦٤٥٩١٠٠	٧٧٥٠	٢٩٧٠٤٩٦٠
٧٨/٩٧٩	٢٩٠٢٠٣٧٠	١١٢٧١٥٨٠	٣٠٧٧٥٠	٤٠٥٩٩٧٠٠
٧٩/٩٨٠	٣٦٠٩٨١٥٠	١١٤١٦١٥٠	٥٣٣٠٠٠	٤٨٠٤٧٣٠٠

جدول (٤) يبين نفقات التعليم المهني بفروعه (زراعي ـ صناعي ـ تجاري) ويصرف على الفروع المهنية من وزارة التربية فقط وبالنسبة للتعليم التجـاري والنسوي لغاية سنة **١٩٧٠** كانت نفقاته ضمن نفقات التعليم الثانوي ودور المعلمين.

جـــدول (٤)

نفقـات التعليـــم المهنـــي

السنة	زراعي	صناعي	تجاري	نسوي	المجموع
٩٧٨/٦٧	٣٩٢٠٢٠	٦١٣٩٩٤	-	-	١٠٠٦٠١٤
٩٦٩/٦٨	٤٠٩٦٦٠	٦٧١٩٩٠	-	-	١٠٨١٦٥٠
٩٧٠/٦٩	٥٤٦٠٨٢	٧٤٠٤٨٥	-	-	١٢٨٦٥٦٧
٩٧١/٧٠	٥٧٨٥٥٠	٧٢١٦٠٣	-	-	١٣٠٠١٥٣
٩٧٢/٧١	٧٤٠٣٨٧	٩٥٩٦٣٣	١٤١٨٤١	٢٣٨٥٠٦	٢٠٨٠٣٦٧
٩٧٣/٧٢	٨٠٤٣١٠	١٠١١١٧٠	١٦٦٠١٠	٥٧٠٩٠٠	٢٥٥٢٣٩٠
٩٧٤/٧٣	٨٥٤٦٣٠	١٠٣٩٩٣٠	١٧٢٥١٠	٢٤٥٩٧٠	٢٣١٣٠٤٠
٩٧٥/٧٤	١١٩٧٠٠٠	١٦٧٦٧١٠	٣٢٥٦٥٠	٣٦٦٩٥٠	٣٥٦٦٣١٠
٩٧٦/٧٥	١٠٧٣٥١٠	٢٠١١٧٦٠	٣٨٠٣٤٠	٢٨٨٧٧٠	٣٧٥٤٣٨٠
٩٧٧/٧٦	-	-	-	-	٦١٦٩١٦٠
٩٧٨/٧٧	-	-	-	-	٦٥٣٨٥٥٠
٩٧٩/٧٨	-	-	-	-	١١١٧١١٢٠
٩٨٠/٧٩	-	-	-	-	١١٢٩٧٣٦٠

ملاحظة : في السنوات الاخيرة لم توزع الميزانية وفق نوع التعليم المهني بل جاءت اجمالا .

جـــدول (٥)

يبين النفقـات التعليمية للمدارس الصناعية

السنة	الرواتب والمخصصات والاجـــور	النفقات الادارية	النفقات الاخرى	المجمـوع
٦٧/٩٦٨	٣٩٠٤٤٤	٥٣٠٥٠	١٧٠٥٠٠	٦١٣٩٩٤
٦٨/٩٦٩	٤٣٠٣٦٠	٤٧٨٨٠	١٩٣٧٥٠	٦٧١٩٩٠
٦٩/٩٧٠	٤٣١٦٢٦	٥٥٢٦٩	٢٥٣٥٩٠	٧٤٠٤٨٥
٧٠/٩٧١	٣٩٣٢٦٣	٥٨٣٤٠	٢٧٠٠٠٠	٧٢١٦٠٣
٧١/٩٧٢	٤٢٥٩٣٣	٧٣٠٠٠	٤٠٦٧٠٠	٩٥٩٦٣٣
٧٢/٩٧٣	٤٥٨٠٢٠	٧٧٤٥٠	٤٧٥٧٠٠	١٠١١١٧٠
٧٣/٩٧٤	٤٧٥٤٨٠	٦٩٩٥٠	٤٩٤٥٠٠	١٠٣٩٩٣٠
٧٤/٩٧٥	٩٠٠٩٦٠	١٠٣٢٥٠	٦٧٢٥٠٠	١٦٧٦٧١٠
٧٥/٩٧٦	١٠٠٧٥٦٠	٧٧٤٣٠	٩٢٦٧٧٠	٢٠١١٧٦٠

جـــدول (٦)

النفقات التعليمة للمدارس الزراعيــة

السنة	الرواتب والمخصصات والاجـــور	النفقات الادارية	النفقات الاخرى	المجموع
٦٧/٩٦٨	٢٢٠٠٢٠	٢٨٦٠٠	١٤٣٤٠٠	٣٩٢٠٢٠
٦٨/٩٧٠	٢٢٦٧١٠	٣١٥٥٠	١٥١٤٠٠	٤٠٩٦٦٠
٧٠/٩٧١	٢٧٩٨٣٢	٣٨٨٥٠	٢٢٧٤٠٠٠	٥٤٦٠٨٢
٧١/٩٧٢	٢٨٣٨٠٠	٤٤٢٥٠	٢٥٠٥٠٠	٥٧٨٥٥٠
٧٢/٩٧٣	٣٧٣٨٣٧	٤٩٠٥٠	٣١٧٥٠٠	٧٤٠٣٨٧
٧٣/٩٧٤	٤١٠١٥٠	٥٢٦٦٠	٣٤١٥٠٠	٨٠٤٣١٠
٧٤/٩٧٥	٤٢١٩٧٠	٦٦١٦٠	٣٦٦٥٠٠	٨٥٤٦٣٠
٧٥/٩٧٦	٥٩٥٧٠٠	٩٣٠٠٠	٥٠٨٣٠٠	١١٩٧٠٠٠
٧٦/٩٧٧	٦٠٧٤٦٠	٦٩٨٨٠	٣٩٦١٧٠	١٠٧٣٥١٠

جـــدول (٧)

النفقات التعليمية للتعليـــم النســوي

السنة	الرواتب والمخصصات والاجـــور	النفقات الادارية	النفقـات الاخرى	المجموع
٧٠/٩٧١	١٩١٦٥٦	١٧٦٠٠	٢٩٢٥٠	٢٣٨٥٠٦
٧١/٩٧٢	٢٠٢٩٠٠	١٧٣٠٠	٣٥٠٧٠٠	٥٧٠٩٠٠
٧٢/٩٧٣	٢٠٧٤٧٠	١٤٠٠٠	٢٤٥٠٠	٢٤٥٩٧٠
٧٣/٩٧٤	٢٧٣٨٠٠	٢٥١٥٠	٦٨٠٠٠	٣٦٦٩٥٠
٧٤/٩٧٥	٢٣٤١٨٠	١٨٦٥٠	٣٥٩٤٠	٢٨٨٧٧٠
٧٦/٩٧٧	الغي التعليم النسوي			

جـــدول (٨)

النفقات التعليمية للتعليـــم التجاري

السنة	الرواتب والمخصصات والاجـــور	النفقات الادارية	النفقـات الاخرى	المجموع
٧٠/٩٧١	١٠٨٧٤١	٢٢١٠٠	١١٠٠٠	١٤١٨٤١
٧١/٩٧٢	١٣٠٠٤٠	٢٤٢٢٠	١١٧٥٠	١٦٦٠١٠
٧٢/٩٧٣	١٤٠٧٤٠	٢١٧٢٠	١٠٠٥٠	١٧٢٥١٠
٧٣/٩٧٤	٢٥٥٦٠٠	٢١٥٠٠	٤٨٥٥٠	٣٢٥٦٥٠
٧٤/٩٧٥	٣٠٤١٠٠	١٦٢١٠	٦٠٠٣٠	٣٨٠٣٤٠

كلفة التعليـــم في العراق :

لمعرفة الكلفة لابد من ان نتعرف على بعض التعريفات الخاصة بالكلفـة وخصائص واقسام الكلفة • وقد عرف هيجت « الكلفة مقياس لمقدار الانفـاق النقدي الذي يتم في سبيل منفعة محدودة واضاف (كوهلر) بان الكلفة تضحية نقدية •• تحسب في شكل قيمة نقدية يتحملها المشروع نظير الحصول على خدمة مقابل هذه التضحية ، أما (موينتز) بانها تعبر عن تضحيـة اقتصادية لغرض الحصول على منافع ويتم قياسها بمقدار مادفع فيها من سعر •

الكلفة التعليمية التي تهمنا لها خصائص ومميزات وهي :ـ

١ ـ ان الكلفة تعبر عن تضحية اقتصادية •

٢ ـ ان الكلفة يمكن ان يعبر عنها بوحدات نقدية •

٣ ـ ان الكلفة تمثل القدر الواجب الذي تتحمله المؤسسة التعليمية في سبيل تحقيق اهدافها ، أي القدر الذي يتحقق للمشروع من ورائه النفـــع والاستفادة ، وان الكلفة يجب ان يقابلها خدمة أو منفعة ضرورية بالنسبة للمشروع التربوي مثلا •

٤ ـ ان الكلفة تتمثل في الاستخدام الفعلي للعنصر للمعايير المقررة فان لم يتم استخدام العنصر لا تعتبر عنصرا من عناصر التكاليف فعند شراء اجهزة ووسائل تعليمية لا يجعل منها عنصر من عناصر الكلفة مالم تستخدم في العمليات التعليمية الانتاجية »[٧] •

٥ ـ التنبوء بالكلفة وتحديدها قبل البدء في الانتاج والعمل •

---

(٧) غانم سعيد شريف العبيدي ـ تكلفة الطالب في التعليم الجامعي العراقي وأثرها في كفايته الداخلية ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة عين شمس ـ كلية التربية ١٩٧٧ ص ٨٩ـ٩١ •

أما اقسام الكلفة[8] فتقسم الى :

١ ـ التكاليف الرأسمالية : وهي التكاليف الثابتة ويدخل فيها ثمن الارض التي تقام عليها المنشآت وثمن المباني وتكاليف المعدات والتجهيزات والاثاث والادوات التعليمية المعمرة •

٢ ـ التكاليف الجارية : وهي تكاليف متغيرة كلفة الادارة والتوسع في المباني ومصروفات الصيانة والاستهلاك ومصروفات استهلاكية • ويمكن تقسيمها الى :

أ ـ التكاليف المباشرة : وهي تلك التكاليف التي تخص جهة معينة كان يتم الانفاق على مجال محدد في مؤسسة تعليمية معينة •

ب ـ التكاليف غير المباشرة : هي تلك التكاليف التي لا تخص جهة محدودة بالذات حيث لا يقتصر الانفاق في هذه الحالة على مؤسسة تعليمية واحدة ومحددة انما يتم لمجموعة من المؤسسات أو المرافق •

ان من أهم العناصر في اقتصاديات التعليم النسب التي يتم بها توزيع ميزانية التعليم على مختلف المراحل والمستويات كالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي والمهني • ويرتبط بهذا التوزيع هي تكلفة التلميذ في كل مرحلة ونوع من أنواع التعليم ومن الملاحظ ان كلفة التلميذ ترتفع بارتفاع المرحلة التعليمية ويرتفع في التعليم المهني عن نظيره في التعليم العام ويدخل في كلفة التلميذ عناصر وهي[9] :

١ ـ المصروفات الرأسمالية ـ ويدخل فيها ثمن الارض والمباني وتكاليف

---

(٨) مصدق جميل الحبيب ـ دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية ـ رسالة ماجستير جامعة بغداد ـ كلية ادارة والاقتصاد ـ ٩٧٨، ٠ ص ١٦٥ـ١٦٤ •

(٩) حامد عمار ـ المصدر السابق ص ١١١ـ١١٢ •

المعدات والتجهيزات والاثاث المعمرة وغير ذلك من الادوات التي تستهلك على أكثر من سنة .

٢ ـ المصروفات الدورية ـ ويدخل فيها مرتبات المدرسين والادارة المدرسية والمياه والنور والايجارات والادوات التعليمية كالكتب والمواد التعليمية الاستهلاكية كالورق ومواد المعامل وتقسم احيانا الى اجور ومصروفات عامة .

مصروفات الصيانة واقساط الاستهلاك السنوي للمنشآت والمعدات والتجهيزات وتختلف حسابات الاستهلاك بطبيعة المنشآت والمعدات ، ويقدر استهلاك المباني في وزارة التربية والتعليم مثلا على مدتي (٥٠) عاما ومقاعد التلاميذ على (٥) سنوات . وتجزأ الكلفة في القطاع التعليمي الى[١٠] :

كلفة الاراضي والمباني المدرسية وتحسب على اساس سعر شراء الارض منسبا الى سنة شراء الارض + التكاليف الاصلية لانشاء المبنى منسوبة الى سنة التشييد + تكاليف الصيانة السنوية + قسط التأمين السنوي + الاندثار السنوي للمعدات الرأسمالية .

هذا في حالة كون المباني ملكا للمؤسسة التعليمية ، أما اذا كانت مؤجرة من قبل المؤسسة للمالك الاصلي هو الذي يمثل التكاليف المالية السنوية للمباني. ولابد من الاخذ بنظر الاعتبار حسابات الاستهلاك بطبيعة المنشآت والمعدات وحسب تقديرات اليونسكو ٥٠ عاما عمر المباني .

أما قسط الاندثار ونفقات الصيانة فقد خص البروفيسور (اونجز) اندثار الاراضي والابنية المدرسية بـ ٢٪ من قيمتها الاصلية وأكد هذه النسبة الدكتور (نيسفيت) والذي توصل اليها الى ان نسبة قيمة الامتلاك (٢ـ٥ر٥٪) .

(١٠) منذر عبدالسلام ـ دراسات في اقتصاديات التربية ـ دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٧٤ ص ٧٥ـ٧٨ .

- كلفة التجهيزات والمعدات : ويدخل في هذه الفترة التجهيزات المدرسية والاثاث والمختبرات والادوات الرياضية • وتتكون الكلفة المالية من (اثمان الاجهزة والمعدات والادوات منسوبة الى سنة الشراء مضافا للتكاليف السنوية لصيانة المعدات والآلات وفيمايخص التكاليف الاقتصادية يؤخذ بنظر الاعتبار هو الخدمات التي تقدمها المعدات خلال فترة صلاحيتها للاستعمال ، وتنظر الى المؤسسة الاجتماعية على اساس انها اقترضت رأس المال اللازم لشراء المعدات، ويترتب على ذلك تخصيص مبالغ الاندثار ودفع فائدة رأس المال الذي افترض على ان المؤسسة التعليمية اقترضته •

وخفض البروفسور (ادنجز) نسب الاندثار في التجهيزات والاثاث بـ ٤-٥٪ من قيمتها الاصلية سنويا واكد هذه الدراسة بنسفيت •

- كلفة المواد القابلة للاستهلاك : وهي الحاجيات المستعملة يوميا القرطاسية - الكتب - وتتمثل اثمان هذه المواد منسوبة الى سنة الشراء •

- النفقات التعليمية العامة : وهي النفقات الادارية والخدمات المكتبية والطلابية الاجتماعية والصحية وكلفتها منسوبة الى نفس السنة التي يتم فيها الشراء •

- الوقود والكهرباء : وتدخل فيها اجور الماء والكهرباء والوقود للمدافىء والتلفونات •

- كلفة الهيئات التدريسية والموظفين وهي رواتب اعضاء الهيئات التدريسية وملحقاتها والاجور الاضافية •

أما طرق حساب النفقات الرأسمالية الثابتة والنفقات الجارية فتكون على النحو الآتي[١١] :

— حساب رأس المال الثابت (النفقات الرأسمالية الثابتة)
ان رأس المال الثابت يتميز بانه يستهلك تدريجيا وليس دفعة واحدة كرأس المال المتغير • ان استهلاكه التدريجي يستمران عمل المعمل أو توقف عن العمل وعلى هذا الاساس تتحمل كل وحدة منتجة جزءا يتناسب وعدد الوحدات من جهة وعمر العنصر المكون لرأس المال الثابت من جهة اخرى •

ان حساب الاندثار على طريقة القسط الثابت هي حل تقريبي وليس توزيعا دقيقا • ان التكاليف ماهي الا مسألة تقريبية ، وان المجهودات لا زالت تدور حول تقريب تلك النتائج التقديرية من الحقيقة قدر الامكان • ان اقساط الاندثار والصيانة تزداد كلما تقادم العنصر •

— حساب رأس المال المتغير (النفقات المتغيرة) : وهنا تظهر صعوبات عديدة في الحصول على حساب دقيق لحصة الوحدة المنتجةوالسبب يعود الى :

— عنصر العمل : وهو يختلف حسب الكفاءة وحسب الحرص على تنفيذه وحتى على الظروف المحيطة به ولاجل هذا فهو عنصر متغير لا يمكن التحكم به وبالاخص في اقتصاديات التعليم والمعلم غير الكفوء يسبب خسارة لانه يهدر وسائل تسهيلات عملية التعليم من ابنية وادارة وايجارات •

---

(١١) فاضل مصطفى سليم ـ كلفة التعليم وطرق حسابها ـ مطبوع بالالة الكاتبة ـ جامعة بغداد مركز البحوث التربوية والنفسية ص ٧ـ٨ •

— عنصر المحيط أو الوسط الاجتماعي وهو متغير شديد الحساسية في اقتصاديات التعليم وعليه تتوقف الاستفادة المثلى من رأس المال والمتغير •

— صعوبة اختيار طريقة لحساب التكاليف المتغيرة • الا انه يجب الاتفاق على عناصر الكلفة ومن ثم استخراج المصروفات المباشرة والمصروفات غير المباشرة • وحساب رأس المال المتغير في اقتصاديات التعليم يتطلب الاتفاق على طبيعة الوحدة المنتجة •

الاساليب المستخدمة في حساب وحدة الكلفة الفعلية للتعليم(١٢) •

الكلفة : يقصد بوحدةالكلفة وحدة قياس يتم فيضوئها التعبير عن التكاليف وهناك فروق بين ما يسمى (وحدة الكلفة الاجمالية مقسومة على عدد الوحدات الانتاجية (الخريجين) ، أما وحدة التكاليف فقد عرفت بانها (نقطة التركيز الطبيعية للتعبير عن الكلفة في صورة مقياس كلي وبذلك تكون أساس القياس والتجميع لعناصر التكاليف •

ولقد عرف النظام المحاسبي الموحد ، وحدة الكلفة (وحدة الانتاج) بانها وحدة للتعبير عن الانتاج وتوظيفه وقياسه بالنسبة لمراكز الكلفة أو المرحلة الانتاجية أو الوحدة الاقتصادية ، وان هذا التعبير يكون بالوزن أو بالحجم أو الطول أو العدد في حالة تجانس مطلق في مواصفات الوحدات الانتاجية بعد وضوح مقومات وحدة الكلفة فانه يمكن تحديد وحدة الكلفة وتطبيقها على القطاع التعليمي لكونه كغيره من النشاطات الاقتصادية •

وفيما يلي بعض طرق واساليب قياس وتحديد الكلفة الفعلية السنوية للطالب :

---

(١٢) غانم سعيد ـ المصدر السابق ص ١٠٥ـ١٠٦ •

١ ـ وحدة الكلفة للطالب :

تمثل وحدة الكلفة للطالب النسبة بين التكاليف الجارية وعدد الطلبة المسجلين في أية مؤسسة تعليمية ، أما النفقات الثابتة (الرأسمالية) فيمكن حسابها على أساس كلفة الحيز المدرسي للطالب أو كلفة المتر المربع من البناء ـ وكلفة التجهيزات للطالب الواحد ومتوسط الاستهلاك السنوي للصف أو البناء ـ واذا أردنا لبحوث الكلفة قدرا أكبر من الدقة فيمكن اعتماد كلفة الطالب بالساعة ٠

٢ ـ وحدة كلفة الخريج :

ان كلمة خريج تنطبق على كل طالب اجتاز بنجاح الامتحانات النهائية لمرحلة تعليمية معينة ٠ ويمكننا معرفة معدل الكلفة للخريج طبقا للمعلومات الآتية :ـ

ــ تعيين مجموعة من الطلبة وتحديد الكلفة الكلية لتعليمهم حتى نهاية المرحلة التعليمية وحصر عدد الخريجي في هذه المجموعة ثم تقسيم الكلفة الكلية على عدد الخريجين أي ان معدل الكلفة للخريج سيكون النسبة بين الكلفة الكلية على عدد الخريجين ٠

$$\frac{\text{رأس المال الثابت لكل مدرسة + رأس المال المتغير}}{\text{عدد الطلاب الخريجين}}$$

وهنا تظهر صعوبة ترجع الى كيفية ايجاد حصة الصف من جزيء رأس المال فهل تقسم المصروفات الثابتة والمتغيرة السنوية على عدد صفوف المدرسة بالتساوي أم يؤخذ بنظر الاعتبار حجم الطلاب لكل صف ؟

ان حجم الصف يعتمد على متغيرات ثلاثة :

ــ الناجحون من السنة الفائتة (المترفعون) ٠

ــ الراسبون في نفس الصف وفي نفس المدرسة ٠

ــ المنتقلون من المدارس الاخرى ٠

وواضح ان هذه الطريقة تتطلب توافر احصائيات من الصعب تهيئتها الامر الذي جعل استخدامها محدودا وحصل على استبدالها بطريقة اخرى تقوم على الاسس التالية :

١ ـ تقدير معدل عدد الخريجين خلال فترة معينة .

٢ ـ تقدير النسبة بين هذا المعدل وعدد الطلاب المسجلين في المرحلة التعليمية المعينة ، ويمكننا بعد ذلك ان نحسب الكلفة التعليمية الكلية ، وبالتالي معدل الكلفة للخريج(١٣) .

— واستكمالا لهذا الجزء من البحث وتغطية لنهج تحليل الكلفة ترى الباحثة استخدام محاسبة التكاليف كأداة من أدوات التبويب والتحليل في تحديد كلفة الطالب في مراحل التعليم المختلفة ، بدءا من رياض الاطفال وانتهاء بالمعاهد ودور المعلمين والمعلمات وفي نطاق مؤسسات وزارة التربية العراقية .

وقد تم الحصول على البيانات الاحصائية وعلى اعتمادات ميزانية وزارة التربية ولكل قطاع تعليمي ، واتجاهات الانفاق عليها ، وقد تضمنت جداول لمجالات الانفاق الجاري (المباشر) والانفاق غير الجاري (غير المباشر) .

١ ـ النفقات الجارية (المتكررة) : وتضمنت على :

أ ـ نفقات التسيير (التدربي) : رواتب اعضاء الهيئات التدريسية والادارية من العراقيين والعرب والاجانب ، مجموع المحاضرات الاضافية ، واللجان الامتحانية ، مجموع نفقات الكتب والمجلات العلمية ، ومجموع النفقات المصروفة لشراء المواد المختبرية والمساعد ونفقات الخبراء الزائرين وغير ذلك .

---

(13) J. Hallak , The Analysis of Educational Constand Expernditure, Unesco IIEP, 1969, P. 42.

ب ـ النفقات الادارية : وتتمثل في المستلزمات الخدمية ، والمستلزمات السلعية مثل المبالغ المصروفة على الاقسام الداخلية والمعامل والمصانع المدرسية والحقول الزراعية التجريبية والمبالغ المصروفة للطبع والقرطاسية ، النفقات النثرية (مصروفات متنوعة) ونفقات المعدات والاثاث الاداري ، نفقات الماء والكهرباء ، والبريد والهاتف ونفقات وسائل النقل ، وغير ذلك •

ج ـ النفقات المصروفة على صيانة الموجودات من ابنية ومعدات وتجهيزات في مؤسسات التعليم بمراحله المختلفة •

٢ ـ النفقات غير الجارية (غير المباشرة) وتشمل على :

أ ـ نفقات انشاء المباني والمرافق •

ب ـ نفقات استثمارية جديدة (توسيع المباني ، واجراء اضافات في الاجنحة الخاصة بها) •

ج ـ نفقات اهتلاك (اندثار) المباني والتجهيزات •

د ـ مستلزمات سلعية : سيارات ، مكائن ومعدات وآلات وتجهيزات •

وهذه جميعها ادرجت ضمن (النفقات الاخرى) فيما عدا ما يخص نفقات انشاء المباني والمرافق وتوسيعها فقد ادرجت ضمن الخطة الاستثمارية للوزارة•

ترى الباحثة الاقتصار في حسابات كلفة التعليم على النفقات الجارية (المتكررة) مضافا اليها بعض النفقات (غير المباشرة) •

بعد ان تم تبويب وتحليل فصول ومواد المصروفات السنوية الجارية ، والنفقات المصروفة ، تم توزيع المنصرف على ديوان الوزارة والمديرية العامة للاشراف التربوي والمديرية العامة للامتحانات والمناهج والكتب ، والتربية الرياضية والمديرية العامة للدراسة الكردية ، ومديريات الاقسام الداخلية والمؤسسة العامة للابنية الى مراحل التعليم نسبة عدد الطلبة المتواجدين فيها •

أما النفقات الثابتة (الرأسمالية) والمتمثلة بالمباني والتجهيزات فقد تعذر على الباحثة تحليلها بشكل متكامل لعدم توافر البيانات والاحصاءات الرقمية المالية لهذه المجالات بشكل دقيق •

ولاجل استخراج كلفة التلميذ السنوية في كل مرحلة من مراحل التعليم العام طبقت المعادلة التالية :

كلفة التلميذ السنوية = نفقات التسيير للتعليم + نفقات الشؤون الادارية + نفقات الخدمات الطلابية والاجتماعية + النفقات الاخرى (المتمثلة في صيانة الموجودات من ابنية ومعدات وتجهيزات ومستلزمات سلعية وخدمية ونفقات رأسمالية وتحويلية وبرامج خاصة) •

ثم يقسم هذا الطرف من المعادلة على عدد التلاميذ الموجودين في كل مرحلة من مراحل التعليم العام •

ولحساب كلفة التلميذ الخريج وفي كل مرحلة من مراحل التعليم فقد تم:

١ ـ دراسة متوسط بقاء التلميذ في كل مرحلة من مراحل التعليم العام وهي تعادل (٦) سنوات مدة الدراسة المقررة في مرحلة التعليم الابتدائي و (٣) سنوات في مرحلة التعليم المتوسط (٣) سنوات اخرى في مرحلة التعليم الاعدادي •

وتتفاوت مدة الدراسة المقررة في مجالات التعليم المهني : الصناعي والزراعي والتجاري ودور ومعاهد اعداد المعلمين •

يضاف الى كل مرحلة من هذه المراحل بما يعادل متوسط سنوات الرسوب محسوبا الى اعداد الطلبة في مرحلة دراسية •

٢ ـ حساب نسب الرسوب والتسرب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام والتوصل من خلال هذه النسب الى الكلفة الضائعة (الخسائر) المادية والبشرية المترتبة على رسوب الطلبة سنويا •

اولا - حساب كلفة التلميذ في مرحلة رياض الاطفال والتعليم الابتدائي :

تقوم كل من وزارة التربية والداخلية بالانفاق على التعليم الابتدائي ورياض الاطفال على شكل رواتب ومخصصات واجور ونفقات ادارية وتغذية ونفقات اخرى : تشمل مستلزمات خدمية وسلعية وصيانة الموجودات والترميم ونفقات تحويلية ورأسمالية وبرامج تربوية خاصة تتضمن بعض المشاريع التربوية . فقد بلغت ميزانية التعليم لهذه المرحلة ١٩٧٦ : (٨٤٦١٥/٨)* دينارا وبالنظر لكون هذه السنة سنة أساس متكاملة في توزيع النفقات على عدد اشهر السنة فالقياس الى ميزانية عام ١٩٧٥ والتي حددت ميزانية التعليم فيها لتسعة اشهر اعتبارا من ١٩٧٥/٤/١ والى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

ونظرا لاختلاف توزيع ابواب وفصول الصرف لميزانيتي عام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ عن توزيعها في الميزانيات للسنوات السابقة فقد اصبح فيها حقل النفقات الادارية يشمل (مستلزمات خدمية) ومستلزمات سلعية ، وصيانة الموجودات ونفقات رأسمالية) وبالنظر لعدم تكامل البيانات والاحصائيات الدقيقة عن المصروفات الفعلية لهاتين السنتين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ لذلك ارتأت الباحثة تحديد عام ١٩٧٦ كسنة أساس لتحليل كلفة التلميذ في معظم مراحل التعليم العام .

لقد بلغ مجموع النفقات الجارية المصروفة والنفقات غير الجارية* في مرحلة رياض الاطفال ومرحلة التعليم الابتدائي كالآتي :

---

* مضاف الى هذه الميزانية النفقات غير المباشرة والثابتة .
* اعداد وتحليل الباحثة استنادا الى سجلات الانفاق النهائي وميزانيات وزارة التربية والداخلية .

نفقات التسيير للتعليم (بالدينار)	النفقات الدورية (نفقات الشؤون الادارية	الجارية(المباشرة النفقات الخدمية والاجتماعية (بالدينار)	النفقات غير المباشرة		
			نفقات الصيانة بالدينار	نفقات الاستهلاك السنوي للتجهيزات بالدينار ١٠٪	نفقات الاستهلاك السنوي للبناء بالدينار ٢٪
١٫٩١٦٫٦٨٠	١٤٫٧٣٠ نفقات ادارية مباشرة ٢٣٦٫٨٠٥ نفقات غير مباشرة ٣٥١٫٥٣٥	٦٠٤٣٥٫٦	١٣٫٤٧٨٫٤	١٢١٧٧٫٢	١٧٦٩٨٫١

وبتطبيق المعادلة التالية :

كلفة الطفل السنوية = نفقات التسيير للتديس + نفقات الشؤون الادارية + النفقات الخدمية والاجتماعية + نفقات الصيانة + نفقات الاستهلاك السنوي للتجهيزات + نفقات الاستهلاك السنوي •

ثم يقسم هذا الطرف من المعادلة على عدد الاطفال الموجودين في رياض الاطفال والبالغ عددهم : (٥١٨٤٠) طفلا •

$$= \frac{٢٣٧٢٠٠٤٫٣}{٥١٨٤٠} = ٤٥٫٧٥٦$$ دينارا عراقيا كلفة الطفل السنوية

من النفقات الجارية (المباشرة) وغير المباشرة •

ب ـ حساب كلفة التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي من النفقات المصروفة كالآتي :

** لم تحتسب ضمن حسابات كلفة التلميذ السنوية للعام الدراسي ٧٧/٧٦ نصيبه من النفقات الثابتة الرأسمالية •

نفقات التسيير للتعليم (بالدينار)	نفقات الشؤون الادارية بالدينار المباشرة وغير المباشرة	النفقات الخدمية والاجتماعية (بالدينار)	نفقات الصيانة بالدينار	نفقات الاستهلاك السنوي للتجهيزات ١٠٪	نفقات الاستهلاك السنوي للبناء للبناء ٢٪
٧٠١٧٠٤٥٠	٤١٨٤٨٢٠ر٥	٢٢١٢٥٦٤	٥٠٦٩٢ر٦	٤٤٨٣٤ر٥	٧٠١٨٩ر٧
	٨٩٠٦٣١١ر٨				
	١٣٠٩١١٣٢ر٣				

بلغ المنصرف الاجمالي من النفقات الجارية والثابتة في مرحلة التعليم الابتدائي (٨٥٤٧٤١٤٦٫٣) دينارا عراقيا ، وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة التلميذ السنوية على مستوى التعليم الابتدائي .

وبقسمة مجموع النفقات المصروفة (ضمن الجدول الاحصائي) على عدد الموجودين في مرحلة التعليم الابتدائي والبالغ عددهم عام ١٩٧٦/١٩٧٧ (١٩٤٩٧١٨) طالبا وطالبة .

$$= \frac{٨٥٤٧٤١٤٦}{١٩٤٩٧١٨} =$$ ٤٣٫٨٣٩ دينارا عراقيا كلفة التلميذ السنوية

من النفقات الجارية (المباشرة) وغير الجارية على مستوى التعليم الابتدائي .

---

* تمثل النفقات الجارية (المباشرة) مراكز كلفة في المدارس الابتدائية ، وتمثل النفقات الجارية (غير المباشرة) : مراكز كلفة الخدمات الادارية وتشمل نفقات ديوان وزارة التربية ومديريات التربية في المحافظات والمديريات العامة التابعة للوزارة ، والمباني العامة والاقسام الداخلية وغيرها .

** احتسبت نسب الاهتلاك السنوي للمباني بنسبة (٢٪) ـ (٢٫٥٪) وبنسبة ١٠٪ للتجهيزات حسب دليل النظام المحاسبي الموحد والمعايير الدولية .

ثانيا ـ حساب كلفة التلميذ في مرحلة الدراسة الثانوية ودور معاهد المعلمين :

تقوم وزارة التربية بالاتفاق الرئيسي على هذه المرحلة ، وتساهم وزارة الداخلية في ذلك أيضا ويتمثل هذا الانفاق بالرواتب والمخصصات والاجور والنفقات الادارية ومخصصات الاقسام الداخلية وصيانة الموجودات ونفقات رأسمالية وبرامج تربوية تتضمن بعض المشروعات التربوية .

وقد بلغ مجموع ما انفق على هذا التعليم للعام الدراسي **١٩٧٦/١٩٧٧ :**

٣٣ر٦٧٦ر٦٦٠ مليون دينار عراقي(*) تمثل مجموع النفقات الجارية (المباشرة) والنفقات غير الجارية (غير المباشرة والثابتة) . والجدول الاحصائي التالي يوضح لنا مجموع النفقات المصروفة ولكل مجال من مجالات الانفاق فيها:

---

* من ضمن هذا المبلغ : النفقات غير المباشرة والثابتة (مراكز كلفة الخدمات الادارية غير المباشرة) .

نفقات التسيير للتعليم (بالدينار)	النفقات الدورية (نفقات الشؤون الادارية بالدينار المباشرة وغير المباشرة	النفقات الخدمية والاجتماعية (بالدينار)	نفقات الصيانة بالدينار	نفقات الاستهلاك السنوي للتجهيزات ١٠٪	نفقات الاستهلاك السنوي للبناء ٢٪
٢٣٦٣١٧٨٠	٢١٩١١٠٠	٥١٦٩٫٧٥٠	١٤٧٩٣٫٤	١٣٠٨٦٫٤	٥٧٠٦٨٫٢
	٢٥٩٩٠٨٢				
	٤٧٩٠١٨٢				

وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة التلميذ السنوية على مستوى التعليم الثانوي ودور معاهد المعلمين :

وبقسمة مجموع النفقات المصروفة (ضمن الجدول الاحصائي اعلاه) على عدد التلاميذ الموجودين في مرحلة الدراسة الثانوية ومعاهد المعلمين .

$$= \frac{٣٣٦٧٦٦٦٠}{٥٦٨٩٧٦} = ١٨٨ر٥٩$$ دينارا عراقيا كلفة التلميذ السنوية في مرحلة الدراسة الثانوية(**) ومعاهد المعلمين(***) .

يصرف على التعليم المهني بفروعه الزراعي والصناعي والتجاري والنسوي) ومن وزارة التربية وتعتبر الميزانية السنوية المصدر الرئيس للتمويل الاعتيادي وفق أبواب ومواد صرف تغطي رواتب ومخصصات واجور الهيئات التدريسية والعاملين في مؤسسات التعليم المهني ، الى جانب تغطية النفقات الادارية والتدريسية لدوائر ومديريات المؤسسات ومدارسها المهنية في مختلف محافظات القطر ، الى جانب نفقات اخرى غير مباشرة . وكان ما ينفق على التعليم المهني في سنة ١٩٦٦ هو (٩٨٢٨٢٨) دينارا اما في سنة ١٩٧٥ كان (٣٧٥٤٣٨٠)(**) أي بزيادة قدرها (٢٧٧١٥٥٢) دينارا . وهذا يعني الاهتمام المتزايد الذي اولته القيادة السياسية لهذا النوع من التعليم قد تجسد واضحا في الزيادة المتصاعدة للمبالغ التي رصدت له . وبخاصة التعليم الصناعي حيث زادت النفقات خلال عشر سنوات (١٣٧٦٥٠) دينارا . أما بالنسبة للتعليم الزراعي فكانت الزيادة

** عدد طلبة الدراسة الثانوية : ٥٤٧٧٩٠ طالبا وطالبة وعدد طلبة الدور والمعاهد حسب احصاء ١٩٧٦ : بلغ (٢١١٨٦) طالبا وطالبة .

*** استعانت الباحثة بميزانية عام ٧٥/٧٦ لتوافر البيانات والمعلومات المتكاملة حول ميزانية التعليم المهني لهذا العام من النفقات المصروفة بشقيها المباشر وغير لمباشر .

(٧٣٤٧٩٢) دينارا ، أما بالنسبة للتعليم التجاري والنسوي فمنذ سنة ١٩٦٦ ولغاية ١٩٧٠ فقد كانت نفقاته من ضمن نفقات التعليم الثانوي ودور المعلمين وقد ارتفع حجم الميزانية لهذا النوع من التعليم (المهني) ليبلغ قمته عام ١٩٧٨ الى (١١ر١٧١ر١٢٠) دينارا محققا نسبة زيادة مقدارها (١٠٣٣٪) •

— ولحساب كلفة التلميذ في التعليم المهني بفروعه المتعددة من النفقات المصروفة ، فقد تم استخراج المصروف الاجمالي من النفقات الجارية وغير الجارية والثابتة على مستوى التعليم المهني للعام الدراسي ٧٥/٧٦* وقد بلغ مجموعه (٥ر٣٧٨٩٩٣٢) مليون دينار عراقي ، وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة الطالب السنوية على مستوى التعليم المهني •

نفقات التسيير للتدريس (بالدينار)	النفقات الادارية المباشرة وغير المباشرة	نفقات الخدمات الطلابية والاجتماعية بالدينار	نفقات الصيانة	نسبة الاستهلاك السنوي للتجهيزات	نسبة الاستهلاك السنوي للبناء ٢٪
٢١٥٣٣٠٠	١٨٢ر١٧٠	١ر٤١٨٩١٠	٦١٨ر٩٩	٥٤٦٨ر٢٧	١٧٢٩ر٢٦٤
	١ر٣٧ر٧٠٧				
	١ر٢١٩٨٧٧				

وبقسمة مجموع النفقات المصروفة (ضمن الجدول الاحصائي) على عدد الطلبة الموجودين في مرحلة التعليم المهني ، والبالـغ (٢٣٧٧٥) طالبا وطالبة ٠

$$= \frac{٣٫٧٨٩٫٩٣٢٫٥}{٢٣٧٧٥} =$$ ١٥٩٫٤٠٨ دينارا عراقيا كلفة الطالب السنوية على مستوى التعليم المهني ٠

١ ـ حساب كلفة الطالب السنوية في التعليم الصناعي :

بلغ المصروف من النفقات الجارية وغير الجارية والثابتة في مرحلة التعليم الصناعي للسنة المالية ٧٥/٧٦ ٠

(٢٫٣٠٥٥٢٫٤) مليون دينار عراقي ، وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة الطالب السنوية على مستوى التعليم الصناعي :

نفقات التسيير للتدريس	النفقات الادارية بالدينار	نفقات الخدمات الطلابية والاجتماعية بالدينار	نفقات الصيانة بالدينار	نفقات الاستهلاك السنوي للتجهيزات	نفقات الاستهلاك السنوي للبناء ٢٪
١٠٠٧٥٦٠	٧٧٤٣٠	٩٢٦٧٧٠	٢٦٠ر٤٤٢	٢٣٠٣ر٩	٧٤١ر٢٥٨
	١٥٨٨٦ر٩				
	٩٣٣١٦ر٩				

وبقسمة مجموع النفقات المصروفة (ضمن الجدول الاحصائي على عدد الطلبة الموجودين في مرحلة التعليم الصناعي البالغ (١٠٠١٧) طالبا وطالبة •

$$= \frac{٢٠٣٠٥٥٢٫٤}{١٠٠١٧} =$$ ٢٠٢٫٧١٠ دينارا عراقيا كلفة الطالب السنوية في التعليم الصناعي •

٢ ـ حساب كلفة الطالب السنوية في التعليم الزراعي :

بلغ المنصرف من النفقات الجارية (المباشرة) ومن النفقات غير المباشرة والثابتة في مرحلة التعليم الزراعي لعام الدراسي (٧٥/١٩٧٦) •

(١٫٠٧٢٫٤٩٤) مليون دينار عراقي وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة الطالب السنوية على مستوى التعليم الزراعي :

نفقات التسير للتدريس بالدينار	نفقات ادارية غير مباشرة نفقات الشؤون الادارية بالدينار نفقات ادارية مباشرة	نفقات الخدمات الطلابية والاجتماعية بالدينار	نفقات الصيانة بالدينار	نفقات الاستهلاك السنوي من التجهيزات ١٠٪	نفقات الاستهلاك السنوي من البناء ٢٪
٦٠٧٤٦٠	٦٩٨٨٠	٣٩٦١٧٠	١٢١ر٩١٤	١٠٧٨ر٦	٣٤٦ر٩
	٧٤٣٦ر٧				
	٦٧٣١٦ر٧				

وبقسمة مجموع النفقات المصروفة (الجارية ـ المباشرة ، وغير الجارية ، (غير المباشرة) والثابتة ضمن الجدول الاحصائي على عدد الطلبة الموجودين في مرحلة التعليم الزراعي والبالغ (٤٦٨٩) طالبا وطالبة •

= ١٠٧٢٤٩٣ر٧ / ٤٦٨٩ = ٢٢٨ر٧٧٥ دينارا عراقيا كلفة الطالب السنوية في مرحلة التعليم الزراعي •

٣ ـ حساب كلفة الطالب السنوية في مرحلة التعليم التجاري :

بلغ المصروف من النفقات الجارية (المباشرة) والنفقات غير الجارية (غير المباشرة) والثابتة في مرحلة التعليم التجاري للعام الدراسي ٧٧/٧٦ بـ (٣٩٦٧٩٧ر٨) دينار عراقي وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة الطالب السنوية في مرحلة التعليم التجاري المهني) :

نفقات التسيير بالدينار	نفقات غير ادارية غير مباشرة نفقات الشؤون الادارية بالدينار نفقات ادارية مباشرة	نفقات الخدمات الطلابية والاجتماعية بالدينار	نفقات الصيانة بالدينار	نفقات الاستهلاك السنوي في التجهيزات ١٠٪	نفقات الاستهلاك السنوي من البناء ٢٪
٢٠٤ر١٠٠	١٦ر٢١٠	٦٠٠٣٠	٢٢٠	١٩٤٦ر٩٥٠	٦٢٦ر٤١٠
	١٣٤٢٥ر٥				
	٢٩٦٣٥ر٥				

وبقسمة مجموع النفقات المصروفة (ضمن الجدول الاحصائي) على عدد الطلبة الموجودين في مرحلة التعليم التجاري ، والبالغ (٨٤٦٥) طالبا وطالبة .

= ٣٩٦٧٩٧ر٨ / ٨٤٦٥ = ٨٧٥ر٤٦ دينارا عراقيا كلفة الطالب السنوية في التعليم التجاري .

٤ ـ حساب كُلفة الطالبة السنوية في التعليم النسوي (مدارس الفنون البيتية):

بلغ المصروف السنوي من النفقات الجارية (المباشرة) والنفقات غير الجارية (غير المباشرة) والثابتة في مرحلة التعليم النسوي للسنة المالية ٧٥/٧٦: (٢٨٩٩٢٧ر٢) دينارا عراقيا .

وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة الطالبة السنوية في هذه المرحلة :

نفقات التسير* للتدريس بالدينار	نفقات الشؤون الادارية بالدينار نفقات ادارية مباشرة	نفقات الشؤون الخدمية والطلابية غير ادارية غير مباشرة بالدينار	نفقات الصيانة بالدينار	نفقات الاستهلاك السنوي من التجهيزات ١٠٪	نفقات الاستهلاك السنوي من البناء ٢٪
٢٣٤١٨٠	١٨٦٥٠	٣٥٩٤٠	١٥ر٧٠٤٠	١٣٨ر٩٢٠	٤٤ر٦٩٦
	٩ ر ٩٥٧				
	١٩٦٠٦ر٩				

* لقد الغيت مدارس الفنون البيتية ابتداء من سنة ١٩٧٧/٧٦ .

وبقسمة مجموع النفقات المصروفة (ضمن الجدول الاحصائي) على عدد الطالبات الموجودات في مدارس الفنون البيتية ، والبالغ عددهن (٦٠٤) طالبة :

$$= \frac{٢٨٩٫٩٢٧٫٢}{٦٠٤} =$$ ٤٨٠٫٠١١ دينارا عراقيا كلفة الطالبة السنوية في مدارس الفنون البيتية .

والجدول (٩) يوضح مجموع المبالغ المنصرفة خلال السنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ والسنة المالية ١٩٧٦/١٩٧٧ لمراحل التعليم - رياض الاطفال والابتدائي والثانوي والمهني[١٤] .

(١٤) هذا التحليل مستند الى سجلات الصرف النهائي لميزانية عامي ٩٧٦/٧٥ و ٩٧٧/٧٦ المالية - في وزارة التربية - المديرية العامة الادارة والمالية .

السنة المالية	مراكز الكلفة التعليمية	النفقات بالدينار: النفقات الجارية المباشرة	النفقات بالدينار: النفقات غير الجارية	اجمالي النفقات المباشرة وغير المباشرة
١٩٧٦/١٩٧٥ و ١٩٧٧/١٩٧٦	مرحلة رياض الاطفال	٢ر٣٢٨ر٦٥٠ر٦	٤٣٣٥٣ر٧	٢٣٧٢٠٠٤ر٣
	مرحلة التعليم الابتـــدائي	٨٥٤٧٤١٤٦ر٣	١١٥٠٢٤ر٣	٨٨٥٨٩١٧٠ر٦
	مرحلة التعليم الثانوي	٣٣٥٩١٧١٢	٨٤٩٤٨	٣٣٦٧٦٦٦٠
	مرحلة التعليم المهني	٣٧٨٢٠٨٧	٧٨٤٥٥٣٤	٣٧٨٩٩٣٢ر٥*
	– الصناعي	٢٠٢٧٦٤٦ر٩	٢٩٠٥ر٦	٢٠٣٠٥٥٢ر٥
	– الزراعي	١٠٧٠٩٤٦ر٤	١٥٤٧ر٣١٤	١٠٧٢٤٩٣ر٧
	– التجاري	٣٩٣٧٦٥ر٥	٣ر٠٣٢ر٣	٣٩٦٧٩٧ر٨
	– النسوي	٢٨٩٧٢٧ر٩	١٩٩ر٣٢	٢٨٩٩٢٧ر٢
	اجمالي الكلفـــة	١٢٥١٧٦٥٩٥ر٩	٣٠١ر٨٦٤ر٢٣٠	١٢٥٤٧٨٤٦٠

* لم يدخل ضمن اجمالي التكاليف ـ مرحلة التعليم المهني وانما تم حساب مراحل التعليم المهني : الصناعي والزراعي والتجاري والنسوي .

ولأجل توضيح كلفة التلميذ السنوية وكلفة التلميذ الخريج لمراحل التعليم العام فقد تم اعداد جدول لحساب هـذه التكاليف وقد طبقت المعادلات والخطوات السابقة في استخراج هذه التكاليف والجدول (١٠) يوضح كلفة التلميذ السنوية وكلفة التلميذ الخريج للعام الدراسي ٧٥/١٩٧٦* و ٧٦/١٩٧٧** .

المرحلة التعليمية	احتساب كلفة التلميذ السنوية				حساب كلفة التلميذ الخريج			
	النفقات الجارية بالدينار	النفقات غير الجارية بالدينار	اجمالي النفقات الجارية وغير الجارية بالدينار	عدد التلاميذ لكل مرحلة تعليمية	مقدار كلفة التلميذ السنوية	متوسط فترة بقاء التلميذ السنوية	مقدار كلفة التلميذ السنوية	كلفة التلميذ الخريج بالدينار
ا ـ مرحلة رياض الاطفال	٢٣٢٨٦٥٠ر٦	٤٣٣٥٣ر٧	٢٣٧٢٠٠٤ر٣	٥١٨٤٠	٤٥ر٧٥٦	٢	٤٥ر٧٥٦	٩١ر٥١٢
ب ـ مرحلة التعليم الابتدائي	٨٥٤٧٤١٤٦ر٣	١١٥٠٢٤ر٣	٨٥٥٨٩١٧٠ر٦	١٩٤٩٧١٨	٤٣ر٨٣٩	١٠ر٥	٤٣ر٨٣٩	٤٦٠ر٠٣٠
جـ ـ مرحلة التعليم الثانوي	٣٣٥٩١٧١٢	٨٤٩٠٤٨	٣٣٦٧٦٦٦٠	٥٦٨٩٧٦	٥٩ر١٨٨	٨ر٣	٥٩ر١٨٨	٤٩١ر٢٦٠
د ـ مرحلة التعليم* المهني	٣٧٨٢٠٨٧	٧٨٤٥ر٥	٣٧٨٩٩٣٢ر٥	٢٣٧٧٥	١٥٩ر٤٠٨	٣ر٨١١	١٥٩ر٤٠٨	٦٠٧ر٣٤٤
التعليم التجاري	٣٩٣٧٦٥ر٥	٣٠٣٢ر٣	٣٩٧٦٩٧ر٨	٨٤٦٥	٤٦ر٨٧٥	٤ر٥	٤٦ر٨٧٥	٢١٠ر٩٣٧
التعليم الزراعي	١٠٧٠٩٤٦ر٤	١٥٤٧ر٣١٤	١٠٧٢٤٩٣ر٧	٤٦٨٩	٢٢٨ر٧٢٥	٣ر٦٨	٢٢٨ر٧٢٥	٨٤١ر٧٠٨
التعليم الصناعي	٢٠٢٧٦٤٦ر٩	٢٩٠٥ر٦	٢٠٣٠٥٥٢ر٥	١٠٠١٧	٢٠٢ر٧١٠	٣ر٨٦	٢٠٢ر٧١٠	٧٨٢ر٤٦٠
التعليم النسوي	٢٨٩٧٢٧ر٩	١٩٩ر٣٢٠	٢٨٩٩٢٧ر٢	٤٠٦	٤٨٠ر٠١١	٣ر١٩	٤٨٠ر٠١١	١٥٣١ر٢

* بالنسبة لكلفة الخريج في التعليم المهني ـ الصناعي والزراعي والتجاري والنسوي وخريج مراحل التعليم انظر جدول (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) .

يتضح مما تقدم في جدول تحليل كلفة التلميذ السنوية وكلفة التلميذ الخريج بان الاموال التي تصرف على التعليم بمراحله المختلفة لم تستثمر استثمارا حسنا ، واذا ما تركت الحالة على هذه الحالة ستؤدي بطبيعة الحال الى ضياع الكثير من الاموال ، ففي عام ١٩٧٠/١٩٧١ قدرت خسائر التعليم بمراحله الثلاث بـ ١٨٥١٩/٣٤٣ وعدم الاستفادة من مردودها الاستفادة الكاملة في تطوير التعليم بمراحله المختلفة واعداد الكوادر المتخصصة والمعنية فيه .

واذا ما وجدنا هذه الظاهرة بالصيغة النسبية نجد انه خلال السنوات ٦٦/٦٧ - ٧٠/١٩٧١ كانت نسبة الرسوب في المرحلة الابتدائية تراوح بين (٢٢ر٠٢٪ - ٢٥ر٤٨٪) وقد اشارت احصائيات وزارة التربية العراقية الى ان مجموع الراسبين في المرحلة الابتدائية لعام دراسي واحد (٧٠/٧١)قد بلغ (٢٤٧٧٩٨) من اصل (١٠٧٤٣٢٨) تلميذ وتلميذة .

كما بلغ هذا المجموع في المرحلة المتوسطة لنفس العام (٦٧٣٩٣) من أصل (٢٠٥٣٣٣) تلميذ وتلميذة ، وتراوحت نسب الرسوب في هذه المرحلة خلال الاعوام التي سبقته (٢٧ر٠١٪ - ٢٢ر٨٢٪) ، فيما بلغ مجموع الراسبين في مرحلة الدراسة الاعدادية للعام الدراسي نفسه (١٣٢٤٥) من أصل (٦٩٩٢١) تلميذ وتلميذة ، وتراوحت نسب الرسوب فيها للاعوام التي سبقته بين (١١ر٧٦٪ - ١٨ر٧٤٪) . وان هذا الاهدار الكمي الذي تجلى في متوسط مدة سنوات الرسوب في كل مرحلة تعليمية ونسبها المئوية قد زاد من نفقات التعليم زيادة كبيرة اضافة الى ما تم اهداره من طاقات بشرية ومادية ، وحجب قوة عمل مبكرة عن المجتمع وكلفة ضائعة تتضح في خسارة الفرد والمجتمع نتيجة تأخر التحاق الفرد بسوق العمل والمشاركة في عمليات الانتاج وخطط التنمية القومية والاجتماعية في القطر الى جانب عدم استثمار الدراسة استثمارا فظل بسبب الهدر والضياع وبالتالي له آثاره الكبيرة على تقليل وتخفيض نصيب الطالب في الانفاق .

وان خطورة الكلفة الضائعة (الفائتة) قد يتضح اكثر في التسرب ، فالمتسربون من مراحل التعليم ربما التحقوا باعمال دخلها اقل ، وبعض سنوات من عمرهم لم تستثمر الاستثمار الامثل الى جانب الحاقهم خسارة كبيرة بميزانية التعليم بمقدار سنوات دراستهم فيها •

ان خسارة العنصر البشري في هذا المجال ليس الا حصيلة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترابطة ، اضافة الى العامل التربوي والتعليمي المتمثل في تخلف المناهج وعقم الاساليب التعليمية وعدم قدرتها على شد التلاميذ وتحفيز قدراتهم وتثوير طاقاتهم ، اضافة الى ضمور الحوافز الدامغة للعمل والافتقار الى الابداع والابتكار في العملية التربوية والتعليمية •

ويمكن تقدير عظم هذه الخسارة التي تشكلها ظاهرتا التسرب والرسوب من خلال معرفة ان من كل (١٠٠٠) تلميذ يدخلون المرحلة الابتدائية لا يتخرج منهم بعد (٦) سنوات سوى (٦١١) تلميذا وان عدد السنوات المهدورة بين الرسوب والتسرب تساوى ٦٧٢١ سنة ، وقد قدرت معامل الكفاءة الداخلية بـ ١/٧٥ أي قضاء التلميذ ١/٧٥ سنة بدلا من سنة واحدة مما يعرقل التخطيط التنموي عرقلة كبيرة وخطيرة والحالة تنطبق على التعليم الثانوي مرحلتيه المتوسط والاعدادي فقد قدرت معامل الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي : ١/٣٨ وهذا يعني ان الطالب يكمل دراسته في المتوسط باكثر من سنة دراسية واحدة في كل صف وان عدد السنوات الدراسية المهدورة (رسوب وتسرب) تعادل بـ (٥٧٧٩/٨)•

وان الاهدار الكمي الذي تجلى أيضا في رسوب وتسرب الطلاب قد زاد من نفقات التعليم المهني زيادة كبيرة اضافة الى ما اهدره من اموال ضخمة ، وقد بلغ مجموع المبالغ المهدورة نتيجة لرسوب وتسرب الطلبة خلال الفترة ٦٨/٦٩، وفي عام ٧٥/٧٦ ، مقداره ١/١٨٥/٧٧٢/٥ دينارا عراقيا وقد قدرت معامل الكفاءة الداخلية للتعليم المهني = ١/٢٣ وهذا يعني ان الطالب في هذه المرحلة

يكمل دراسته باكثر من سنة دراسية واحدة في كل صف وان عدد السنوات المهدورة (رسوب وتسرب) تعادل بـ (٣٢٣٣ر٨) سنة ، على اعتبار ان من كل (١٠٠٠) تلميذ وتلميذة لم يتخرج سوى (٨٧٤)[١٥] • أي ان كل (١٠٠) تلميذ يدخلون مرحلة التعليم الثانوي لا يتخـرج منهم بعد (٦) سنوات سوى (٧٤١) مما يؤدي كل ما تقدم الى مجموعة اختلالات بنيوية في النظام التعليمي نظرا لعدم التوازن بين مدخلات النظام ومخرجاته ، الامر الذي ينبغي الالتفات اليه ومعالجته والحد من ظاهر الرسوب والتسرب في هـذه المرحلة التعليميـة والتخفيف منه[١٦] •

دراسة تحليل المنفعة والعائد الاقتصادي في التعليم في العراق :

لما كنا قد اعتبرنا التعليم نشاطا استثماريا منتجا في الامد الطويل وبالتالي فالانفاق فيه يعد استثمارا للمواد من أجل تحقيق منافع استثمارية معينة ، فلابد ان يقودنا هذا الاعتبار الى التساؤل عن مقدار العائد الذي يدره هذا النشاط التعليمي قياسا بما ينفق عليه من مبالغ في تسيير التدريس وفي النفقات الادارية والاجتماعية والخدمات الطلابيـة والانفـاق على المباني والـكتب والاشـراف والامتحانات وبالتالي يقودنا الى البحث عن عوائد ذلك الاستثمار ولاجل ان نلقي الضوء على العوائد الاقتصادية لهذا التعليم في قطرنا لابد لنا اولا من اجراء دراسة تحليلية عن قنوات الانفاق ونسبها الى المصروف الفعلي ، الاجمالي ، ولكل عنصر من عناصر الكلفة الداخلة فيها وتحديد مقوماتها ، اذ ان من معايير جودة التعليم وكفايته معرفة مدى التوازن بين مجالات الانفاق وتوزيعها الى بنود جارية وغير جارية بنسب مقبولة دوليا وعربيا • ويرى ف • ادنجز : في تحليل النفقـات التعليمية وكفايتها في التربية بان الكفاية الداخلية اسهل قياسا من كفايته الخارجية

(١٥) علي هدار ـ الاهدار وكلفة التعليم الاعدادي ، التجاري في العراق للفترة ٧٣/٦٢ و ١٩٧٢/٧١ ص ٨٥ـ١٠٠ •

(١٦) غانم حمدون ـ التعليم والانتاجية ـ مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٨٦ تشرين اول ١٩٧٦ ص ١٠ـ٢٠ •

ويتم ذلك بتحليل العلاقات بين عناصر المدخلات والمخرجات في أي نظام تعليمي وطريقته المتبعة هي بتحليل كلفة الوحدة الفعلية للتعليم وتحديد كفايتها والنظرة الى هذه الكلفة ، وهذا الكيف في داخل النظام لاي مؤسسة تعليمية بدراسة واقعه واسلوب الانفاق عليه ، في ضوء اتجاهات عالمية سائدة ومعايير داخلية من أجل استقراء واستقصاء الواقع المتواجد فيها كلفة وكفاية .

اولا : تحليل عناصر النفقات الجارية وغير الجارية (الثابتة) الداخلة في كلفة التلميذ على مستوى مراحل التعليم العام .

١ ـ التكاليف الجارية المتكررة للتلميذ الواحد	مقدارالمبلغ	النسبةالمئوية
أ ـ نفقات التسيير للتدريس : (متوسط نصيب التلميذ من راتب عضو الهيئة التدريسية ، ومن النفقات المختبرية والتطبيقية والبحوث والكتب الدراسية والمناهج والمكتبة) .	٢٧٫٢٣٦	٧٨٫٦٥٪
ب ـ نفقات الشؤون الادارية		
ـ متوسط نصيب التلميذ في الشؤون الادارية في مراحل التعليم (مركز كلفة) .	٧٫٠٩٣	١٤٫٩٨٪
ـ متوسط نصيب التلميذ من الادارة المركزية (ديوان الوزارة ومديريات التربية في المحافظات ، ونفقات		

مؤسسة المباني ، والمديريات التابعة للوزارة •		
ج ـ النفقات الاجتماعية والخدمات التي تخص شؤون التلاميذ في مراحل التعليم العام •	٢ر٨٩٥	٦ر١١٪
ـــ متوسط نصيب التلميذ في كلفة النشاط الاجتماعي •		
ـــ متوسط نصيب التلميذ من كلفة الخدمات التي تخص التلاميذ الاجتماعية والتغذية والاقسام الداخلية والرياضة والجوائز الفنية والمنح والمخصصات الدراسية وغيرها •		
د ـ نفقات الصيانة	مقدار المبلغ بالدينار	النسبة المئوية ٪
ـــ متوسط نصيب التلميذ من صيانة الموجودات (الأبنية والتجهيزات والمعدات المدرسية) •	٠ر٠٣٠	٠ر٠٦٪
٢ ـ النفقات غير الجارية (الثابتة)		
متوسط نصيب التلميذ من المباني	٠ر٠٢٧	٠ر٠٥٪ـ
متوسط نصيب التلميذ من التجهيزات	٠ر٠٥٦	٠ر٠١١٪
المجموع الاجمالي للكلفة	٤٧ر٣٣٨	١٠٠٪

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة مايصيب التلميذ من نفقات التسيير للتدريس يساوي (٦٥/٧٨٪) وبلغت نسبة نفقات الشؤون الادارية (٩٨ر١٤٪) بينما لم تتجاوز نسبة الانفاق والصرف على الخدمات التعليمية والاجتماعية التي تخص شؤون التلاميذ في هذه المرحلة (من تغذية واقسام داخلية وانشطة وفعاليات وجوائز علمية ومنح وغيرها : (١١/٦٪) وبلغ نصيب التلميذ من النفقات غير المباشرة (الثابتة) بنسبة (١٢ و ٠٪) كل هذه النسب تعبر عن قصور كفاية في جانب وزيادة في الانفاق من الجانب الآخر مما يصيب التلميذ الواحد من الانفاق الاداري ، بلغ (٠٩٣ر٧) دينارا أي ما يزيد عن ½ كلفة التلميذ السنوية مما يقتضي العمل على اعادة النظر في هذه النسب اعلاه والاستفادة من المبالغ الزائدة في تطوير المناهج والمقررات الدراسية وفي استخدام التكنولوجيا في طرائق التدريس لزيادة فاعليتها ، وتوفير المستلزمات الضرورية اللازمة وزيادة الانفاق على المكتبات وتهيئة واعداد الكوادر الفنية والتدريسية المتخصصة ، وبمقابلة كل كل ما تقدم من نسب أو معايير انفاقية ، بالمعايير المقترحة المحلية والعربية والاجنبية استنبطتها الباحثة من دراستها لهذه الدول لانفع بأن واقع الانفاق الحالي وكفايته دون المعايير والمؤشرات العربية والدولية المطلوبة •

ثانيا : تحليل مكونات عناصر الانفاق الجاري والثابت الداخلة في كلفة التلميذ على مستوى التعليم المهني : الصناعي ، والزراعي والتجاري والتعليم النسوي) •

١ـ النفقات الجارية (المتكررة) للتلميذ الواحد :	مقدار المبلغ (بالدينار)	النسبة المئوية ٪
أ ـ نفقات التسيير للتدريس :وتتضمن:		
نصيب التلميذ الواحد من راتب	٥٦٩ر٩٠	٨١ر٥٦٪

ومخصصات عضو الهيئة التدريسية ، ومن النفقات المختبرية والتطبيقية ومن البحوث والكتب الدراسية والقرطاسية والمناهج الدراسية والمكتبة وغيرها :		
ب ـ نفقات الشؤون الادارية :		
ـ نصيب التلميذ من نفقات الشؤون الادارية في مراحل التعليم (مركز كلفة) ٠	٨ر٨٢٧	٥ر٥٣٪
ـ نصيب التلميذ من الادارة المركزية (ديوان الوزارة ومؤسسة التعليم المهني ومديريات التربية في المحافظات ، ونفقات مؤسسة المباني ، والمديريات العامة في الديوان وغيرها) ٠		
ج ـ النفقات الاجتماعية والخدمات التي تخص شؤون التلاميذ في مراحل التعليم المهني :	٥٩ر٦٨٠	٣٧ر٤٣
(نصيب التلميذ من كلفة النشاط الاجتماعي ونصيب التلميذ من كلفة الخدمات الاجتماعية التي تخص التلاميذ ، من تغذية واقسام داخلية		

ونشاطات وفعاليات رياضية وجوائز ومنح ومخصصات وغيرها) •		
د ـ نفقات صيانة الموجودات من تجهيزات وبناية	٠٢٥ر٠	٠١٥ر٠٪
٢ ـ النفقات غير الجارية (الثابتة)		
متوسط نصيب التلميذ من استهلاك المباني	٠٧٣ر٠	٠٤ر٠٪
متوسط نصيب التلميذ من استهلاك التجهيزات	٢٣٠ر٠	١٤ر٠٪
المجموع الاجمالي للكلفة	١٥٩ر٤٠٤	١٠٠٪

يتضح من الجدول أعلاه بان نسبة ما يصيب التلميذ من نفقات التسيير للتدريس يساوي (٥٦ر٨١٪) وبلغت نسبة نفقات الشؤون والاعمال الادارية (٥ر٥٣٪) ، فيما لم تتجاوز نسبة الانفاق على الخدمات التي تخص التلاميذ والنفقات التعليمية والاجتماعية (اقسام داخلية تغذية مدرسية وأنشطة وجوائز علمية ومواصلات ونقل ، ومنح دراسية وغيرها : تمثل (٣٧ر٤٣) ، وبلغ نصيب الطالب من النفقات غير الجارية (الثابتة) بما فيهانفقات الصيانة:(٢٠ر٠٪) كل هذه النسب تعبر عن قصور كفاية في جانب ، وزيادة انفاق في جانب ، فما يصيب التلميذ من الانفاق الاداري والخدمات الادارية بلغ (٨ر٨٢٧) دينارا وهي نسبةقليلة اذا ماقورنت باجمالي‌الكلفة السنويةللتلميذ في هذه المرحلة •أما الجوانب الاخرى فالباحثة ترى انه ينبغي اعادة توازنها بين مجالات الانفاق التعليمي وتوزيعها الى بنود جارية (متكررة) وغير جارية بنسب مقبولة عربيا ودوليا •

ان ضعف التوجيه المالي كان بارزا في خلال تحليل الباحثة وتفحصها لسياسة الانفاق التعليمي وتوزيعها بحيث لاحظت ما يلي :

١ ـ عدم وجود موازنة بين جوانب عناصر الانفاق ـ سواء فيما يخص الاجور والمخصصات والنفقات الادارية الى (٩٣ر٦٪) وفيما يخص التعليم العام ، و (٦٢ر٣٤٪) فيما يخص مرحلة التعليم المهني • بحيث اصبحت عبئا ثقيلا على العملية التعليمية •

٢ ـ عدم تحديد الهدف المطلوب ادراكه من الانفاق ، وبالتالي عدم تحديد انجح الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، وقد ترتب على هذه السياسة الاجتهادية في الانفاق هبوط وانخفاض بمستوى كفاية مدخلات العملية التعليمية في مستوى مراحل التعليم العام والمهني ، وعدم انتفاعها الانتفاع المناسب من نسب الانفاق المخصصة في بعض مجالات الانفاق فيها لهذا النوع من

التعليم • واستكمالا لاهداف البحث ننتقل بعد تحليل واحتساب كلفة التلميذ في مراحل التعليم العام والمهني السنوية وكلفة التلميذ الخريج ، هذا الاشارة الى العائد الاقتصادي للتعليم بمراحله في العراق •

العائد الاقتصادي للتعليم في العراق :

يلعب التعليم دورا أساسيا ومهما في اعداد القوى البشرية العاملة المؤهلة والخبرة اللازمة لتسيير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يقع على عاتقه من مهام اعداد الاخصائيين والفنيين والعمال المهرة خاصة في البلدان النامية التي تعاني من نقص كبير في عدد اولئك الاختصاصيين والفنيين المهرة والذي يعتبر واحدا من بين اهم العقبات التي تجابه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك البلدان •

« ان هذا القطاع حينما يضطلع بهذه المهمة ، ويتحمل اعباء تكوين الرصيد الفني والاختصاصيين اللازمين لخطط التنمية القومية ، ويواجه ما يظهر مستقبلا

من حاجات متزايدة الى المهارات والمعارف في شتى الميادين ، انما يخلص التنمية من أهم المشكلات التي تعرقل مسيرتها ، تلك هي صفة الاعتماد على الخبرات والمعارف المستوردة من الخارج»★[١٧] .

وفي هذا المجال يشير (هاريسون) (Harilson) الى ان تكوين الكفاءات العليا هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، وفي تلك البلدان السائرة في طريق النمو[١٨] .

وللتربية والتعليم في قطرنا دور كبير وحاسم في توفير امكانية الاستفادة من البحث العلمي وتطبيق نتائجه في الحياة العامة وجني ثمراته الاقتصادية وفي زيادة فاعلية العمل الانساني الامر الذي يؤدي الى زيادة انتاجية العمل . فالاقتصادي (بيجو) : اعتبر التعليم استثمارا ينتج بمعدل مردوده في الانتاج الاضافي يزيد كثيرا عن المعدل الاعتيادي للفائدة على رأس المال المستثمر في المكائن والمعدات[١٩] وقد اعتبر المخططون الاقتصاديون ان الانفاق على التعليم انما هو استثمار رأسمالي باعتباره عملية تزيد عن الناتج على الرغم من ان التعليم كخدمة طبيعتها استهلاكية وانتاجية في آن واحد .

ويشير خبراء الاقتصاد الى ان انتاجية العامل الامي ترتفع بنسبة (٣٠٪) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية ، وحوالي (٣٢٠٪) بعد دراسة أمدها (١٣) عام و ٦٠٠٪ بعد الدراسة الجامعية[٢٠] .

---

(١٧) عبدالله عبدالدائم ـ المصدر السابق ص ٢٠ .

(18) F. Haribson m High - Level Manpower for Nigeria, s future, in (Investment in Education), the experot of the Comission on post-hool Certificate and higher People" s Education" (Leningrad 1924 P. 148) .

(١٩) مصدق جميل الحبيب ـ دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة للعراق ص ٣٩ .

(٢٠) ندوة الدراسات الانمائية المنعقدة في بيروت ١٩٧٠ تحت شعار (تربية جديدة في سبيل لبنان جديد) ص ١٧ .

وفي دراسة اخرى اتضح ان مساهمة العامل المتعلم ل ١٠ سنوات مدرسية أو الذي انهى المرحلة الثانوية تبلغ (٣٠ـ٨٠) مرة بقدر مساهمة العامل الذي انهى (٤) سنوات تعليمية ، وفي محاولة اخرى لتقدير مردود الاستثمار في التعليم الابتدائي في الاتحاد السوفيتي اظهرت النتائج ان ادخال برنامج (٤) سنوات من التعليم الشامل قد عاد على الاقتصاد بفوائد بلغت (٤٤) مرة بقدر كلفتها • بينما اظهرت الدراسة التي قام بها مجموعة من اساتذة الاجتماع حول اثر المراحل الدراسية على تطور انتاجية العامل ان نسبة المساهمة في العمل الاجتماعي وانتاجية العمل تتزايد باضطراد كلما زادت السنوات الدراسية التي ينهيها العامل[٢١] •

• كما اشارت دراسة اخرى الى ان ٥٠٪ من الزيادة في انتاجية العمل (٦٠٪) من الزيادة في متوسط الاجور للعامل الواحد يوحي الى زيادة مستوى التعليم في السنوات ١٩١٠ـ١٩٦١ في الوقت الذي كانت هذه المؤشرات في كندا تساوي ٢٥٪ و ٣٠٪ على التوالي خلال الفترة نفسها •

فلا شك ان ما تقدم يدل دلالة واضحة على تعاظم دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية كعملية استثمارية ضخمة تستهدف تكوين رأس المال البشري عن طريق زيادة تسلح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تزيد الحاجة اليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يزيد زيادة كبيرة من أهمية استثمار الانسان كمورد منتج خلاق وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من التغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل الحي على الانتاج •

• والابداع الحي شريطة ان لا يعتمد ذلك على وضع الانسان الحالي كعنصر للانتاج بالعمل في كشف ما لديه من طاقات بدنية وفكرية كامنة وتثويرها[٢٢] •

---

(21) S. G. Strumilin "The Economic Significance of people S Education 1960. (Leningrad 1924 P. 148)

(٢٢) ميسر قاسم : تخطيط الموارد البشرية في الدول النامية ، مجلة الاقتصاد العدد ١٠ لسنة ١٩٧١ ص ٢ •

على اننا نستطيع ان نبين الاهمية الكبيرة لمساهمات العنصر البشري في قطرنا العراقي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التأثير الواضح الذي يتركه العمل الانساني على نمو الانتاج وتحسينه والعمل على تطويره .

— للتعليم والتربية دور مهم للاسهام في عمليات النمو الاقتصادي في القطر حيث دلت الكثير من الدراسات والابحاث التي اجريت لدراسة النمو الاقتصادي في اكثر بلدان العالم على ان التربية والتعليم عامل رئيسي من عوامل النمو من خلال ما تسهم به العوامل المتبقية التي كانت وراء الجزء الاكبر من النمو الذي تحقق في مختلف البلدان[٢٣] . وتشير الى ذلك الكثير من الدراسات منها : (دراسة شولتز بلوك واود اوكهرست ، وفوتس ودينسون وميللر وبيكر وويسبر ودركيروف ولي هانس[٢٤] .

— للتربية والتعليم دور بارز وكبير في تفتيح ذهنية الافراد وتوجيهها الاتجاه العلمي وخلق الطموح وبعد النظر وترسيخ السعي والمثابرة على بناء الحياة وتغيير الواقع بالاتجاه السوي ، كما تقع على عاتق التربية والتعليم مهمة تفجير الطاقات والمواهب والقابليات واطلاق قوى الخلق والابداع والكشف عن طاقات النبوغ والعبقرية وتفجيرها ، حيث ثبت علميا ان المواهب والقابليات الانسانية لا يمكن ان تعرف الا بعد ان تكشف عنها وتتعهدها بالتربية والرعاية والتوجيه .

الى جانب اثر التربية والتعليم في تكوين المواطن الصالح ذي المفاهيم والممارسات الملائمة مع متطلبات التنمية الحضارية ، الى جانب تحريك الشعور

---

(٢٣) مصدق جميل الحبيب ـ المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٢٤) غانم سعيد العبيدي المصدر السابق ، ص ١١٣ـ١١٤ .

بالمصلحة العامة من خلال تغيير سلوك الافراد للاستهلاك ووسائل الانتاج الاجتماعي والواجبات الوطنية والقومية .

وهكذا ومن خلال هذه المهام الاقتصادية والاجتماعية يرتبط قطاع التربية والتعليم ارتباطا وثيقا ومباشرا بالاقتصاد فيؤثر فيه ويتأثر به في التخلف والتقدم على حد سواء ، وهنا يعبر جان فوراستيه في هذا الصدد بقوله « ان البلد المتخلف اقتصاديا هو البلد المتخلف تربويا ، على ان من البديهي ان يكون العكس صحيحا أيضا »[٢٥] .

« ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان نشير أيضا الى اننا اذا أردنا أن نقيم التربية والتعليم وتبيان دورها بوصفها استثمارا خاصا للفرد فعلينا ان نأخذ في الاعتبار المنفعة التي يجنيها هذا الفرد بالفعل أي (العائد الاقتصادي) التي يكسبها بعد خصم الضرائب ، أما اذا أردنا تحليل كلفة التربية والتعليم من وجهة نظر المنفعة الاجتماعية ، فعلينا أن ندخل في الحساب مجموع ما صرف ومجموع العائد والفرق بينها ودون خصم الضريبة المفروضة على الدخل»[٢٦] .

بعد أن استعرضنا دور التربية والتعليم كعائد اقتصادي وكأطار نظري للجانب التطبيقي من منهج دراسة وتحليل النفقة وكلفة التلميذ في مراحل التعلم العام والمهني تنتقل الباحثة الى وضع دراسة تحليلية للمردود الاقتصادي للاستثمار في التربية والتعليم ، وميدان هذه الدراسة ستكون مرحلة التعليم العام وقياس مردودها (العائد الاقتصادي) متمثلا بالتلميذ الخريج ، ولابد ان تشير الباحثة هنا الى انه بالرغم من صعوبة قياس هذا المردود الا ان ذلك لم يقم حائلا دون الجهود المبذولة في هذا المجال ، فقد اعتمد جماعة من الاقتصاديين في قياسه على مقدار الدخل النقدي الاجمالي المتوقع للفرد المتعلم ، وذلك في محاولة لمعرفة

(٢٥) مصدق جميل الحبيب ، المصدر السابق ص ١٤٤ .

(٢٦) غانم سعيد العبيدي ــ المصدر السابق ، ص ١١٤ .

القيمة النقدية لانتاج الكائن البشري من خلال ما يتوقع الحصول عليه من أجر نقدي طيلة حياته ، فلو افترضنا استمرار العمل بالقراءات المالية المعمول بها في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ والمتعلقة بالمرتبات والاجور والمخصصات واجرينا تقدير الدخل النقدي لدخل التلميذ الذي يحمل شهادة الدراسة الثانوية ويدخل التعليم الجامعي ويتخرج منها بعد اربع سنوات ويستمر في الوظيفة خلال عمره الانتاجي ما بين سنتي ٧٤/٧٥ وحتى عام (٢٠١٥) ولمدة زمنية تزيد على الاربعين عاما ، لرأينا بعمليات حسابية انه يحصل على عائد اكبر قدره ٧١٨٩٢ دينارا عراقيا في مقابل ١٤٥ر٢٠٥٣(*) دينارا هي كلفة الطالب الخريج من كلية الآداب و ٩ر٣٢٠٠(*) دينارا هي كلفة الطالب الخريج من كلية العلوم[٢٧] وقد يتضاعف هذا العائد الى اكثر من الضعف في تخصصات علمية وتطبيقية اخرى لخريجي المجموعات الطبية والهندسية والزراعية وغيرها ٠

وهكذا نجد ان عائد الاستثمار البشري هو اعلى من العوائد والفوائد التي تحققها الاستثمارات الاخرى فانتاجية العامل الامي كما اشرنا سابقا ترتفع لمدة عام بمقدار ١٦٪ وترتفع بعد عام من الدراسة الابتدائية بمقدار ٣٠٪ غير انها تقفز الى ٦٠٠٪ بعد الدراسة الثانوية والجامعية ٠

بالاضافة الى طول العمر للاصل الذي قد يصل الى (٥٠) سنة في الاستثمار البشري ، وهو اطول من عمر الاصول المادية الاخرى ، ويعبر عنها خبير اقتصاديات التعليم (والش)[٢٨] في دراسته الابتدائية بأن قمة المدخولات يتحقق من سن (٤٥-٥٠) وبعد هذه الفترة العمرية (الزمنية) ويقدرها جون فيزي[٢٩]

(*) حللت البيانات باضافة كلفة التلميذ الخريج في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي الى كلفة الطالب الخريج في كل من كلية الاداب والعلوم بجامعة بغداد ٠

(٢٧) غانم سعيد العبيدي - المصدر السابق ، ص ١١٥ ٠

(28) J. R. Walsh Econmics of Education PP. 31-33 .

(٢٩) رادوسلاف سفتكوفيج - تحليل فائدة الكلفة ، ص ٣١-٣٣ ٠

بحوالي (٥٠-٥٥) سنة ثم يبدأ بالهبوط ويعود الى الصفر في سنة (٧٥) سنة ، ولنفرض انتهاء حياته عند تلك السن ، ومع هذا العائد الاقتصادي في التعليم الا ان الجوانب الاجتماعية الاخرى كعائد لا تقل اهمية عن الجوانب الاقتصادية ، والا فكيف يمكن قياس المردود الاجتماعي التي يغرسها التعليم في نفوس ابنائنا ، ومهما كانت الجوانب التي يؤثر فيها الانفاق التعليمي فلاشك ان لها انعكاساتها في تنمية الموارد البشرية في البلاد ، فاذا أردت مشروعا تحصده بعد عام فازرع قمحا ، واذا أردت الحصاد بعد عشرة أعوام فاغرس شجرة ، واذا أردت الحصاد لمائة عام فعلم الشعب .

وبالرغم من صعوبة حصر جميع جوانب الكلفة والعائد ، وعدم الدقة في احتساب المردود الا ان ما توصلت اليه الباحثة قد يعتبر مؤشرا لعائد الاستثمار في التربية والتعليم .

الفصل السادس

خلاصة الرسالة ـ توصيات ومقترحات

رغبة في توفير الوقت والجهد للقارىء الحصيف ، وبهدف وضع هذه الرسالة تحت أنظار المسؤولين في وزارتي التخطيط والتربية للانتفاع بها ، وجدنا ان من المفيد تلخيص ما تضمنته الرسالة وابراز أهم ما جاء في فصولها من افكار واتجاهات في صورة متكاملة تساعد في استخلاص بعض التوصيات والمقترحات :

الحاجة الى البحث :

لقد نشأت الحاجة الى البحث نتيجة الاحساس والشعور المتزايد بأهمية دور التعليم في التنمية الاقتصادية ، وقدرته على مواجهة متطلباتها في القطر العراقي ، وسد احتياجاته من الطاقات البشرية المؤهلة والقادرة على تحمل المسؤوليات المكلفة بها ، وان المشكلة التي نحن بصدد دراستها وعرضها تتركز في تحليل مفهوم التخلف والتنمية ودور التعليم في التنمية الاقتصادية ، والسعي لتطبيق هذه المؤشرات النظرية على القطر العراقي من أجل ترشيد الانفاق وجعله في خدمة التنمية الاقتصادية ، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي :

ما دور التعليم في التنمية للقطر العراقي ؟

ـــ وقد تطلب الاجابة عن هذا السؤال الرئيسي محاولة الاجابة عن عدة أسئلة فرعية ارتبطت به وانبعثت منه ، يمكن ايجازها فيما يلي:

١ ـ ما مفهوم كل من التخلف والتنمية الاقتصادية ، وما عناصر التنمية ، وما أهمية ومنهج دراستهما وأثرهما في التنمية ؟

٢ ـ ما دور التعليم وأثره في عملية التنمية الاقتصادية ، وما العلاقة بينهما ؟

٣ ـ ما هو واقع النظام التعليمي في العراق ، وما سماته البارزة من خلال تطوره، والمراحل التي مر بها ؟

٤ ـ ما حجم التمويل والانفاق على التعليم في العراق ، وما دوره في التنمية الاقتصادية ؟

٥ ـ كيف يمكن ربط خطط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية ؟

حدود البحث :

تحددت مشكلة البحث في اجراء دراسة نظرية تحليلية عن التخلف ومفهوم التنمية وعناصرها ودور التعليم في التنمية الاقتصادية وتطبيق هذه المؤشرات النظرية والتطبيقية على القطر العراقي من أجل ترشيد الانفاق وتكلفته وجعله في خدمة التنمية الاقتصادية ، وباختصار سيقتصر البحث على دراسة وتحليل دور التعليم في خطط التنمية الاقتصادية في العراق .

خطة البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته اتبعت الخطوات الآتية :

أولا : تحديد طبيعة مفاهيم التخلف الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وبيان عناصرهما والخصائص التي تميزت بها الدول المتخلفة ، والعقبات التي تعانيها من النمو السكاني ، وندرة رؤوس الاموال ، وقلة الانتاج الى جانب التخصص في انتاج المواد الاولية والانتاج الواحد وعدم قدرة الاقتصاد على خلق صناعات زراعية أو صناعية ، وكيف يكون اقتصاد هذه الدول خاضعا لتقلبات الاقتصاد العالمي . وما يترتب على هذه التقلبات من نتائج ليس في مصلحة الدول المتخلفة ، منها عرقلة التنمية الاقتصادية .

ومن الصفات التي تميز بها الدول المتخلفة التبعية والاستغلال ، وهذه التبعية تظهر على المستويين ، السياسي والاقتصادي ، وبخاصة في الجانب التجاري .

كما اتضح من تحليل مفهوم التخلف الاقتصادي وطبيعته ان الدول المتخلفة تتميز بظاهرة انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الامية ، وانخفاض المستوى الصحي وانتشار ظاهرتي الرسوب والتسرب في المدارس الابتدائية .

ففي مجال مفهوم التنمية الاقتصادية والكفاءة الانتاجية تبين ان التنمية الاقتصادية تعني الزيادة الكمية في الدخل والتغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي • ومن هنا يفهم بأن التنمية بعث روح جديدة في المجتمع واحداث نقلة نوعية في كيانه ليكشف عن قدراته البشرية وامكاناته المادية ويستثمرها للصالح العام •

ان جوهر التنمية يعتمد على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد ورفع كفاءة الاداء ، وزيادة الطاقة تعتمد أساسا وقبل كل شيء على الاستثمار المنتج في تنمية الامكانات المادية والبشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ، وقياس التنمية يجب أن يرتكز على أساس المعدل الصافي للاستثمار المنتج لاعلى زيادة الدخل الخاص • وعملية التنمية تغير شامل وجذري يتناول جميع نواحي الحياة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية ، وهذا التغير يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل ، وتحقيق العدالة في التوزيع •

والتنمية في المفهوم الاجرائي ليست الا عملية احداث تغيرات نوعية هيكلية في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تؤدي في الوقت نفسه الى الاسراع بمعدلات الدخل القومي والفردي بدرجة تسمح بالانتقال من التخلف الى التقدم في أقصر فترة زمنية ممكنة •

وهذا المفهوم للتنمية يعتمد على عنصرين أساسين هما :

١ ـ العنصر البشري •

٢ ـ العنصر المادي •

والعنصر البشري يجب ان لا يؤخذ على علاته ، بل يجب ان يتسم بالتدريب والخبرة والمران ، وهذا معناه ان رأس المال البشري لا يكفي وحده في احداث تنمية شاملة ، بل لابد ان يصاحبه التعلم • وبذلك تزداد الانتاجية ، وزيادة الانتاجية تؤدي بالتالي الى زيادة في الدخل القومي • وان دراسة الزيادات

التي تطرأ على الدخل القومي الحقيقي هي أقرب وأفضل المقاييس الدالة على التنمية الاقتصادية . ومما لا شك فيه ان كثيرا من الدول المتخلفة حققت منجزات هائلة في مجال التنمية الاقتصادية . ولقد أظهرت هذه المنجزات العديدة في المجتمعات الاقل تقدما ، اذ ان النمو الاقتصادي ليس انفرادا يتمتع به البعض دون الآخر ، فلقد تعلم البعض من الدول المتخلفة كثيرا من التجارب التي مرت بها الدول المتقدمة ، واخذت الكثير من متطلبات البدء بالنمو الاقتصادي والتنمية السريعة ، الا انه بالرغم من المنجزات التي تحققت لا يزال الكثير من الدول المتخلفة بعيدة عن النمو وعن التطور ، ولا زالت تواجه من المعوقات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كالزيادة الهائلة في النمو السكاني وضعف المدخرات وضعف نصيبها من التجارة الدولية ومحاصرة القدرات البشرية وعدم استغلالها .

وأشار البحث الى أهم عوامل التنمية الاقتصادية التي يمكن اجمالها فيما يلي :

— الموارد الطبيعية واكتشاف موارد جديدة .
— التقدم الفني (التكنولوجيا) .
— العمل المنظم والموجه وفق تخطيط علمي مدروس .
— وفرة رأس المال .

ثانيا ـ دور التعليم في التنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما :

استكمالا للاطار النظري للبحث قمنا بابراز مكانة التعليم وأهميته ودوره في الحياة وأثره في سلوك الفرد والجماعة ، وكيف ان نجاح التنمية يعتمد أساسا على استثمار موارد المجتمع البشرية وعلى تمكين هذه الموارد من استثمار جهودها وطاقاتها الانتاجية الى أقصى حد واستثمار الموارد البشرية للفرد والجماعة لا يكون الا بالتعليم المتسم بالجودة والهادف الى التنمية . وعليه ينبغي

أن ينال التعليم الجيد الاولوية باعتباره احدى ضروريات التنمية ، وان المذاهب السياسية كافة ، وكذلك كل الديانات تؤكد أهمية العلم والتعليم • وعليه فالتعليم أصبح ضرورة انسانية واجتماعية ووثيق الصلة بالحياة وسوق العمل والعمالة •

ان تقدير العائد والانتاج من العلم والتعليم في غاية الاهمية ، اذ يجب ان تؤخذ الاولوية في التفكير وخاصة عند رسم صورة المجتمع ، اذ لا فائدة من علم قليل ناقص ولا نفع من علم غزير حبيس • كما تبين ان التعليم مرآة صادقة تعكس واقع الامة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري والحضاري ، وانه أداة هامة اذا ما أحسن استثماره وتوجيهه في احداث التغير والتطور المطلوب بفضل ما يتحمله من مسؤولية بناء البشر والمجتمع ، واعادة خلقهم وتكوينهم ثقافيا واجتماعيا وقوميا •

وتجدر الاشارة الى انه لابد عند تخطيط متطلبات التنمية الاقتصادية ان تؤخذ بنظر الاعتبار تخطيط التعليم بحيث يحقق أهداف التنمية الاقتصادية وان ينظر الى التخطيط نظرة تجعل له اغراضا تربوية وثقافية ، على اعتبار ان التعليم من الاستثمارات الاساسية التي يرتكز عليها البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلد •

كما أوضحت الدراسة دور السياسة التعليمية وأثرها على التنمية مبينة بأن كثيرا من الدول النامية ومنها العراق قد بدأت باجراء تغير شامل لاحتياجاتها التعليمية ، ولذلك تضمنت البرامج القومية للتنمية كثيرا من المشروعات التربوية ووضع استراتيجية تنمية الموارد البشرية ووضع تشريعات تعليمية جديدة • وترتبط عملية تقدير احتياجات التعليم عادة باعداد خطط التنمية بحيث تتكامل الخطط التعليمية مع خططط التنمية الاقتصادية • وتخطيط السياسات التعليمية في ضوء التنمية الاقتصادية الشاملة يتطلب ايجاد نوع من التوازن بين اعداد المتعلمين من حيث الكم والنوع وبين احتياجات العمل ومتطلبات مشروعات

التنمية . ان العامل الاساسي للتنمية الشاملة هو مـدى توافر القوى العـاملة المدربة اللازمة لوضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتقتضي عملية التنمية الاقتصادية تعبئةواسعة وبذل جهد ووعي باهداف التنمية والتخطيطات السياسية والثقافية في الدولة .

وأكدت الباحثة في بحثها بالدراسة والتحليل بان التخطيط الاقتصـادي لا يبلغ أهدافه ولا يكون صحيحا الا اذا رافقه وداخله تخطيط للتربية يلبي حاجات الاقتصاد . والتخطيط الاقتصادي تخطيط ناقص اذا لم يدخل في اعتباره أهم عنصر من عناصر التنميـة الاقتصادية ويعني به عنصر اليد العاملة المدربة ، عنصر الكفاءة والاعداد ، عنصر التربية .

وان القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق معـدلات سـريعة للنمـو الاقتصادي لا يتحقق الا اذا اتبع اسلوب التخطيط ، في أي قطاع من قطاعات النشاط . أما أنواع التخطيـط فهي كثيرة ومتعددة جميعها تسعى الى تحقيق أهداف شاملة لفروع النشاط الاقتصادي كالتخطيط الشامل والجزئي ، والتخطيط الهيكلي والوظيفي ، والاصلي والمساعد ثم التخطيط التعليمي والتربوي الذي اعتبره المخططون والاقتصاديون بان اهداف التخطيط لن تتحقق الا بالاهتمام بالتخطيط التعليمي الذي يضمن العناية برأس المال البشري ويعده الاعـداد المناسب لمتطلبات التنمية الاقتصادية وان لا سبيل الى الارتفاع بالاقتصاد وتحسين الانتاج ما لم يهتم بالعنصر البشري ويعـده اعـدادا بحيث يستجيب لحاجات المجتمع .

وأشارت الباحثة الى ان من أسباب ضرورة اتباع سياسة التخطيط في الدول النامية هي :

ـــ زيادة السكان

ـــ التغير في التركيب الاقتصادي

— ارتفاع مستوى المعيشة
— التقدم العلمي والتكنولوجي
— النمو الديمقراطي والاشتراكي
— التطور الاجتماعي والنفسي

وقد أكد البحث على انه ينبغي عند وضع أية خطة تعليمية ان يكون لها أهداف يراد تحقيقها كالاهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، كما يلاحظ ان كثيرا من أنظمة التعليم في الدول النامية تتسم بظاهرة عدم التوازن بين جنبات التعليم المختلفة • اذ ان هناك فقد ان توازن بين مراحل التعليم وفروعه وعدم وجود توازن في الخدمات التعليمية بين الطبقات الاجتماعية •

وفي مجال دور التخطيط التعليمي وأثره في زيادة الدخل القومي اظهرت الدراسة ضرورة ربط خطط التعليم بالتنمية الاقتصادية ، ويلاحظ في هذا المجال ان من جملة الاهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية في تحقيقها هي زيادة الدخل القومي وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية وزيادة انتاجية العمل كلها أمور تلعب التربية والتعليم دورا كبيرا في امكانية تحقيقها • والواقع هناك تداخل عميق بين أهداف التنمية الاقتصادية واهداف التنمية التربوية ، أي بين الخطط الاقتصادية والخطط التعليمية ، اذ يوجد هناك مميزات للتربية والتعليم تؤثر في تحليلها النهائي على النمو الاقتصادي منها :ـ

— ان للتعليم تأثيرا كبيرا على نوعية ودرجة المهارات المهنية •
— يلعب التعليم دورا كبيرا في خلق روح المبادرة والابداع •
— للتعليم أثر بارز وهام في تحسين أساليب اختيار المجتمع لقادته وادارييه كما ترفع من كفاءتهم وتحسين قدرتهم القيادية والانتاجية•
— ان الحاجة للتعليم انتاجية واستهلاكية حيث يمكن ان يستغل ما تعلمناه في كسب عيشنا الذي نستغله في التمتع بخبرات الحياة •

- يلعب التعليم دورا بارزا في الاستثمار الاقتصادي •
- ان مردود التعليم لا يمكن ان يتحقق من نتائجه الا بعد فترة من الزمن قد تستغرق بين ١٠-٢٠ سنة •
- يرتبط النظام التعليمي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ، والتوسع في التعليم يرتبط باوضاع العمل •

ثالثا - تحديد وتحليل واقع النظام التعليمي في العراق والسمات البارزة لهذا النظام من خلال تطوره والمراحل التي مر بها :

بالنظر لاتساع ميدان تطور النظام التعليمي في العراق وبروز الكثير من المحاولات والاتجاهات الرامية الى تطويره وتحسينه عبر تاريخه التعليمي الطويل، ولاحساس الباحثة بضرورة كشف واقع هذا النظام التعليمي من خلال تطوره ، لذلك فقد تم استعراض المراحل التي مر بها النظام التعليمي ، وهي :

- مرحلة التعليم في زمن الحكم العثماني •
- التعليم في زمن الاحتلال والانتداب •
- التعليم في فترة الاستقلال والحكومة الوطنية ١٩٣٢-١٩٥٨ •
- النظام التعليمي في الحكم الجمهوري : ويمكن تقسيمها الى فترتين :

١ - الفترة الاولى من سنة ١٩٥٨ - ١٩٦٩ •

٢ - الفترة الثانية من العهد الجمهوري ١٩٦٩ - ١٩٧٨ •

وقد أبرزت الباحثة جوانب من السمات للنظام التعليمي في العراق واستنتجت ان السياسة في العهود السابقة قبل ثورة السابع عشر من تموز (١٩٦٨) كانت مبنية على الارتجال وغياب التخطيط الكمي والنوعي ، أما بالنسبة للمناهج الدراسية فكانت غير ملائمة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأبرزت ان المشاكل التي واجهت المناهج الدراسية قبل عام ١٩٦٨ كانت تتعلق بـ:

- فقدان عنصر الارتباط في وضع المناهج وارتباط كل ذلك بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر العراقي •
- عدم ملاءمة المناهج مع احتياجات البيئة ونوع الحياة التي سوف يعيشها الفرد في المستقبل •
- لقد حصل توسع كمي في حجم التعليم الا ان هذا التعليم ينقصه الجودة في التعليم اذ كان التزايد الكمي على حساب التحسن النوعي، وأدى التزايد في حجم التعليم الى زيادة عدد المدارس وزيادة عدد الطلبة •
- عدم اعتماد التعليم بمراحله المختلفة على فلسفة تربوية واضحة منبثقة من فلسفة اجتماعية ذات نظرية ثورية تحدد الاهداف وتجعل من التعليم قوة انتاجية ضخمة وعملية تنمية اجتماعية واقتصادية وأداة لتوجيه الجيل الجديد توجيها قوميا ونهجا اشتراكيا •
- الا انه بعد ثورة الـ ١٧ تموز المجيدة عام ١٩٦٨ حقق العراق انتصارات واسعة وسريعة في مجال التربية والتعليم • وحققت جملة أهداف أدت الى تطوير العمل التربوي وحسن اتجاهه ، ومن جملة هذه الاهداف تحقيق ديمقراطية التعليم وذلك من خلال تطبيق الزامية ومجانية التعليم واتاحة فرص أكثر للمراحل التعليمية التالية : الاعدادية والعالية والتعليم المهني والصناعي والزراعي والتجاري والنسوي ، وتنفيذ قانون محو الامية وتعليم الكبار فتنامت اعداد الطلبة وخاصة في السنوات الخمس الاخيرة • ورافق هذا التطور الكمي تطور نوعي عن طريق تحسين اساليب التعليم وتطوير المناهج ، اذ استندت المناهج الى مقدمات الفلسفة الاجتماعية ،ونشطت الاجهزة والهيئات واللجان لاعداد وانجاز المناهج والكتب الدراسية واسترشدت بالتوجيهات والمؤشرات الصادرة عن لجنة شؤون التعليم•

الى جانب توفير كافة الامكانيات ومستلزمات العمل التربوي وتطويره ومختبرات ومكتبات ووسائل تعليمية وتلفزيونية وابنيـــة مدارس وغيرها • الى جانب تطوير الكفايات البشرية وزيـادة فاعليتهـــا وانتاجيها وتحسين مستوى ادائها ، وأصبح التدريب يحظى بالاهتمام•

رابعا ـ تحديد طبيعة وحجم التمويل والانفاق والجهود المالية المبذولة في مجالات الصرف والانفاق على التعليم العام واتجاهات الانفاق والكلفة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية :

حددت الباحثة طبيعة وحجم التمويل والانفاق والجهود المالية المبذولة بعد دراسة وتحليل لميزانية التعليم وحجم الانفاق على التعليم كمؤشر للتقدم الاقتصادي في الاقطار النامية وأثر كل ذلك على التعليم ومردوده في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لان معرفة الجهد التعليمي ومداه وصلته بالتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية يتوقف على النسبة بين الدخل القومي وميزانية التعليم • ان النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومي أكثر دلالة على نوع المجهود التعليمي الذي يمكن ان يحدثه المجتمع كله في جهاز التعليم • ولما كان الدخل القومي ممثلا لمجموع السلع والجهود التي يحصل عليها في سنة معينة ، فأن هذا المؤشر يدلنا على مدى ما يمكن ان يستثمره المجتمع في جانب التعليم من مجموع طاقاته •

ولما كان التقدم الاقتصادي مؤشراً للتقدم التربوي لذا أصبح حجم الانفاق في قطاع التربية والتعليم يشكل معيارا صادقا لقياس الجهود المبذولة للنهـوض بمستوى هذا القطاع التعليمي ، كما ان صورة الانفاق تبـدو اكثـر تجسيدا للواقع حينما تنسب قيم الانفاق الى الميزانية العامة للدولة والى حجم الدخل القومي الى مدى الجهد التعليمي وصلته بالتنمية الاقتصادية ، الامر الذي دعا المسؤولين الى الاهتمام بهذه النسبة ، كما ان العلاقة بين ما ينفق في قطاع التربية والتعليم وحجم السكان تشير الى التطور الكمي والنوعي في التعليم •

وأشارت الباحثة الى ان نجاح السياسة التعليمية في العراق لتحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على وفرة الاموال المتاحة ، اذ ان السياسة التعليمية لا يمكن ان تحقق اهدافها ما لم تتوفر الموارد المالية الى جانب الكفاءة وحسن استخدام هذه الموارد • وان السياسة التعليمية في القطر العراقي تعتمد في تمويلها على الموارد الحكومية في توفير الاموال اللازمة لها بسبب مجانية التعليم • ولتوزيع هذه الموارد توزيعا عادلا على المراحل التعليمية وللحصول على نتائج حسنة لابد من ترشيد الانفاق وتجنب الاهدار • ولقد اهتمت حكومة الثورة بزيادة الانفاق على الخدمات التعليمية ، ووفرت فرص التعليم للمواطنين كافة دون استثناء بعد صدور القرارات الثورية في مجال التربية والتعليم • وان خير دليل على زيادة الانفاق الحكومي هو زيادة عدد الطلبة بجميع المراحل المختلفة وكذلك زيادة عدد اعضاء الهيئة التدريسية اذ بلغ عدد الطلاب لجميع المراحل عام ٩٦٨/١٩٦٩ الى ٢ر٣٢٧٨٨١ طالبا وطالبة ، وارتفع العدد وبلغ ٢ر٧٩٩٣٢٠ طالبا وطالبة عام ٩٧٧/٩٧٨ وكذلك الحال بالنسبة للهيئات التدريسية فقد تضاعف العدد وما يتبعها من زيادة في الرواتب والاجور مما أدى الى زيادة الانفاق الحكومي فقد كانت ميزانية التعليم عام ٥٧/٥٨ (١٤ر٣٢٧ر٦٠٤) دينار ارتفعت عام ٦٨/١٩٦٩ الى ٥٣ر٨٠٠ر٠٠٠ دينار وبنسبة مئوية قدرها ٢١ر٨٪ من الميزانية العامة البالغة ٢٤٧ر٦٠٠ر٠٠٠ دينار بلغت ١٩٨ر٩٠٣ر١١٠ دينار في عام ١٩٧٨ •

ويلاحظ ان ميزانية التعليم قد تضاعفت بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ نتيجة لزيادة نفقات التعليم بسبب زيادة الميزانية العامة والدخل القومي •

ثم أشار البحث بالدراسة والتحليل الى أساليب ومنهج تحليل بكلفة التعليم على مستوى التعليم العام وأثر ذلك على المردود والعائد الاقتصادي • وتم تحديد كلفة التلميذ السنوية وتكلفة الخريج في هذه المرحلة وذلك عن طريق :

١ ـ استخدام محاسبة التكاليف كأداة من أدوات التبويب والتحليل في تحديد هذه التكاليف من واقع المنصرف للميزانية المخصصة لكل مرحلة تعليمية

ابتداء من رياض الأطفال وانتهاء بالتعليم الاعدادي والمعاهد والتعليم المهني .

٢ ـ تحليل فصول ومواد المصروفات لميزانية التعليم في وزارة التربية ومؤسسة التعليم المهني وتصنيفها الى نفقات جارية وغير جارية (ثابتة) وتوزيع المنصرف على الادارة (نفقات ديوان وزارة التربية والمديريات التابعة لها) ومديرية المباني والاقسام الداخلية وغيرها من النفقات المرصدة لها الى المراحل التعليمية بنسبة عدد التلاميذ المتواجدين في كل مرحلة تعليمية .

٣ ـ ولاستخراج كلفة التلميذ السنوية تم تطبيق المعادلة التالية :

تكلفة التلميذ = نفقات التسيير للتدريس + نفقات الشؤون الادارية + نفقات الخدمات الاجتماعية للتلاميذ + نفقات الصيانة + قيمة الاهتلاك السنوي لبناية المدرسة + قيمة الاهتلاك السنوي للتجهيزات ، وتقسيم هذا الطرف من المعادلة على عدد التلاميذ الموجودين في كل مرحلة تعليمية .

٤ ـ ولحساب كلفة التلميذ الخريج اتبعت الخطوات التالية :

— دراسة متوسط بقاء التلميذ في كل مرحلة تعليمية وهي مدة تعادل مدة الدراسة المقررة مضافا اليها ما يعادل متوسط سنوات الرسوب منسوبا الى اعداد التلاميذ في كل مرحلة تعليمية .
— حساب نسب الرسوب والتسرب السنوية في كل مرحلة تعليمية والتوصل من خلال هذه النسب الى الكلفة الضائعة (الخسائر) المادية والبشرية المترتبة على رسوب التلاميذ سنويا .

٥ ـ تحليل مكونات وعناصر النفقات الجارية وغير الجارية الداخلة في كلفة التلميذ وذلك من أجل التعرف على ما يصيب التلميذ في كل مرحلة تعليمية من النفقات والصرف عليه بما يضمن كفايته منها وحسن ادائه وانتاجيته ،

وتحديد مقوماتها الاساسية ومقابلة كل ما تقدم ومقارنته بالنسب والمعايير الانفاقية الدولية والعربية • تم التوصل من خلال ما تقدم ودراسة العائد الاقتصادي أو المردود الاستثماري من التعليم لمرحلة زمنية معينة وقياس أو تحديد ذلك العائد أو المردود الاقتصادي •

٦ - ويمكن تلخيص نتائج تحليل الكلفة على مستوى التعليم العام وفق المحاور الاساسية الآتية :

اولا : نتائج تحليل الانفاق والتكاليف في مرحلة التعليم العام للعام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ •

١ - بلغت كلفة التلميذ في مرحلة رياض الاطفال من النفقات الجارية وغير الجارية السنوية ٤٥ر٧٥٦ دينارا عراقيا •

— فيما بلغت كلفة التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي من النفقات الجارية وغير الجارية السنوية ٤٣ر٨٣٩ دينارا عراقيا •

٢ - بلغت كلفة التلميذ في مرحلة الدراسة الثانوية من النفقات الجارية وغير الجارية السنوية ٥٩ر١٨٨ دينارا عراقيا •

٣ - ولحساب كلفة التلميذ في التعليم المهني بفروعه المتعددة من النفقات المصروفة فقد تم استخراج المنصرف الاجمالي من النفقات الجارية وغير الجارية (الثابتة) على مستوى التعليم المهني للعام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ ، وقد بلغ في مجموعه ٣ر٧٨٩ر٩٣٢ر٥ دينار عراقي •

وبتطبيق المعادلة السابقة نستخرج كلفة الطالب السنوية على مستوى التعليم المهني كالآتي :

— كلفة التلميذ السنوية على مستوى التعليم المهني : ١٥٩ر٤٠٨ دينارا عراقيا من النفقات الجارية وغير الجارية (الثابتة) •

- كلفة التلميذ السنوية على مستوى التعليم الصناعي من النفقات الجارية وغير الجارية = ٢٠٢ر٧١٠ دينارا عراقيا .
- كلفة التلميذ السنوية على مستوى التعليم الزراعي من النفقات الجارية وغير الجارية = ٢٢٨ر٧٢٥ دينارا عراقيا .
- كلفة التلميذ السنوية على مستوى التعليم التجاري من النفقات الجارية وغير الجارية = ٤٦ر٨٧٥ دينارا عراقيا .
- اما كلفة الطالبة في مرحلة التعليم النسوي (مدارس الفنون البيتية) فقد بلغ سنويا ٠١١ر٤٨٠ .

يتضح مما تقدم في جدول كلفة التلميذ السنوية وكلفة التلميذ الخريج بان الاموال التي تصرف على التعليم بمراحله المختلفة لم تستثمر استثمارا حسنا ، واذا ما ترك الأمر على هذه الحالة فسيؤدي الى ضياع الكثير من الاموال ، ففي عام ١٩٧٠/١٩٧١ قدرت خسائر التعليم بمراحله الثلاث بـ ١٨ر٥١٩ر٣٤٣ دينارا وعدم الاستفادة من مردودها الاستفادة الكاملة في تطوير التعليم بمراحله المختلفة واعداد الكوادر المتخصصة والمهنية فيه .

ان هذا الاهدار الكمي الذي تجلى في متوسط مدة الرسوب في كل مرحلة تعليمية ونسبها المئوية قد زاد من نفقات التعليم زيادة كبيرة اضافة الى ما تم اهداره من طاقات بشرية ومادية . وحجب قوة عمل مبكرة عن المجتمع وتكاليف ضائعة ، وتتضح في خسارة الفرد والمجتمع نتيجة تأخر الفرد بسوق العمل والمشاركة في العمليات الانتاجية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر الى جانب عدم استثمار المقاعد الدراسية استثمارا ، فظل يسبب الهدر والضياع وبالتالي له آثاره الكبيرة على تقليل وتخفيض نصيب الطالب في الانفاق .

ثانيا : ثم قامت الباحثة باجراء دراسة تحليلية عن قدرات الانفاق ونسبها الى المنصرف الفعلي والاجمالي • ولكل عنصر من عناصر الكلفة الداخلة فيها وتحديد مقوماتها • اذ ان من معايير جودة التعليم وكفايته معرفة مدى التوازن بين مجالات الانفاق وتوزيعها الى بنود جارية وغير جارية وبنسب مقبولة دوليا وعربيا •

وقد تبين للباحثة ان ضعف التوجيه المالي كان بارزا من خلال التحليل والفحص لسياسة الانفاق التعليمي وتوزيعها بحيث لاحظت ما يلي :

١ ـ عدم وجود موازنة بين جوانب الانفاق سواء فيما يخص الاجوروالمخصصات والنفقات الادارية •

٢ ـ عدم تحديد الهدف المطلوب ادراكه من الانفاق ، وبالتالي عدم تحديد أكثر الوسائل نجاحا لتحقيق هذا الهدف ، وقد ترتب على هذه السياسة الاجتهادية في الانفاق هبوط وانخفاض مستوى كفاية مدخلات العملية التعليمية في مستوى مراحل التعليم العام والمهني ، وعدم الانتفاع المناسب من نسب الانفاق المخصصة في بعض مجالات الانفاق فيها لهذا النوع من التعليم • واستكمالا لاهداف البحث انتقلت الباحثة الى الاشارة الى العائد الاقتصادي للتعليم بمراحله في العراق • وقياس المردود والعائد الاقتصادي ممثلا بالتلميذ الخريج الذي اعتبر عائد الاستثمار البشري من أعلى العوائد والفوائد التي تحققها الاستثمارات الاخرى ، كما اظهرتها الدراسات والابحاث السابقة المتعلقة بعوائد التعليم •

وأخيرا فقد توصلت الباحثة من خلال تحليل دور التعليم وأثره في التنميه الاقتصادية بان مصادر نمو الدخل القومي في العراق خلال تطوره الحديث بعد ثورة السابع عشر من تموز الاشتراكية القومية قد تمثلت في العمل ورأس المال والتقدم الفني والتكنولوجي والذي يلعب التعليم الدور الرئيسي فيه ، وقد بلغ اسهام الدولة في التعليم بجميع انواعه ومستوياته ما يقرب من ٧٪ من الدخل القومي ، وهي نسبة مرتفعة عالميا •

التوصيات العامة :

من خلال خطوات هذه الدراسة النظرية والتحليلية وبما تضمنتها من اتجاهات ومحاور اساسية في بيان دور التعليم الهادف المخطط في التنمية الاقتصادية ، ودور العائد التعليمي في الاقتصاد ، الى جانب استخدام محاسبة التكاليف كأداة من أدوات تحديد التكلفة والانفاق وحساب نتائجها واستخلاص الاستنتاجات وتفسيرها ، ومن خلال هذه المجالات يقدم البحث بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن ان تسهم في تأكيد أثر دور التعليم في التنمية الاقتصداية في القطر العراقي :

١ ـ الحرص على وضوح اهداف الخطط التربوية وضوحا دقيقا والعمل على استخدام أفضل الوسائل والاساليب وأكثرها ملاءمة ونجاحا لتحقيق تلك الاهداف ، والاهتمام بسلم الاولويات وفق الظروف التي تفرضها سياسة التنمية ، وينبغي أن تنال الخطط التربوية الموضوعة تأييدا قويا ، ليس من القيادة السياسية العليا والقيادة التربوية فحسب ، وانما أيضا من العاملين في حقل التربية ومن قبل المواطنين ، وحبذا لو يصار الى استطلاع الرأي العام ببعض الجوانب الممكنة في المشروعات التربوية المقترحة والمخطط لها مستقبلا لضمان نجاحها وديمومتها .

٢ ـ ولضمان نجاح التنمية والتخطيط الاقتصادي في البلدان المتخلفة والنامية ومنها القطر العراقي ينبغي أن يصار الى ايجاد أفضل الاساليب والوسائل التي تضمن ارتباط التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي وتؤمن التنسيق بينهما وفقا لما تمليه اتجاهات ومسارات التنمية .

وفي العراق يشكل هذا الجانب أساسا لمشكلات التنمية الكبرى اذ يعاني النظام التعليمي من ضعف ارتباطه بالتخطيط الاقتصادي بشكل عام ومن غياب التنسيق معه في أغلب الاحيان ، رغم الخطوات الجادة في هذا السبيل .

٣ ـ لا تزال القطاعات الانتاجية في حاجة الى المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسراع فيها ، للوصول الى اقتصاد متين لا يتأثر بالتقلبات ، ولذا فالاهتمام بضرورة التخطيط للتنمية وصولا الى هذا الهدف ينبغي وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة اكثر فاعلية وجدوى ودراسة •

٤ ـ نظرا للعلاقة القوية المتبادلة بين التربية والاقتصاد ، أصبح من الضروري توفر المعلومات والبيانات الاحصائية ، في الاقتصاد لتكون اساسا ودليلا مهما لحمل المخطط التربوي ، ومن تلك المعلومات والبيانات : بيانات الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي ، وطبيعة واحجام المناهج الاستثمارية والميزانيات العامة • وكذلك ينبغي معرفة الاسقاطات لمطالب الاقتصاد من القوى العاملة بمختلف الاختصاصات وبيانات عن القوى العاملة اللازمة للتنمية الاقتصادية ، وعن اوضاع الاسعار ومؤشرات تأرجحها • كما يحتل مكانة مهمة في هذا الصدد موضوع (اقتصاديات التعليم) وما يتعلق به من نفقات جارية (متكررة) ونفقات رأسمالية ثابتة، ونسب الاهتلاكات والعمر الانتاجية للابنية المدرسية والتجهيزات المدرسية كأجراء دراسات حول كلف الابنية المدرسية والتجهيزات والصيانة • الى جانب أمور الاستثمار والتمويل وما الى ذلك ليكون دليلا لكل مرحلة تعليمية من مراحل التعليم العام والجامعي في القطر العراقي •

٥ ـ العمل على خلق أجهزة للتخطيط التربوي متخصصة وكفوءة ، والحرص على ضرورة استخدامها لاحدث الوسائل والتقنيات ودعم نشاطاتها واعمالها، والعمل على تدعيم وتنشيط مساهمة اجهزة النظام التعليمي والعاملين فيها بعملية التخطيط وتأشير التغيرات الضرورية •

٦ ـ ضرورة نشر التعليم والتدريب المهني بمختلف فروعه ضمن متطلبات

التنمية القومية ، والنهوض بمستواها النظري والتطبيقي بما يؤدي الى ربطه بواقع واحتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع لضمان احداث التغيرات الثورية المطلوبة في مفاهيم العمل والانتاج •

٧ ـ من أجل ضمان تنمية اقتصادية وفقا لمنهاج تخطيطي سليم ، ينبغي العمل على ربط الهيكل التعليمي بالهيكل الوظيفي ، والتنسيق بينهما بحيث يكون لمخرجات نظام التعليم ان تقدم العدد الكافي من كل مستوى تعليمي لسد احتياجات المجتمع في عملية تطويره الاقتصادي والاجتماعي •

٨ ـ توفير الاجواء والامكانات العلمية التي تتيح الكفاءات تعلما مستمرا مع تطبيق وتدريب عملي دائم ، وفتح المجال لها لممارسة اعمالها الوظيفية عن طريق ربطها بمتطلبات وحاجات التنمية الاقتصادية ، اضافة الى توسيع الرعاية العلمية وشمولها ، والاكثار من تأسيس الجمعيات والاكاديميات العلمية (النظرية والتطبيقية) في القطر العراقي •

٩ ـ التفاعل المستمر بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الانتاجية الاشتراكية في تبادل المعلومات النظرية والتطبيقية والخبرات والمدرسين والفنيين والمحاضرين ، والاستفادة من خبرات الدول ذات الاختصاص لتحقيق أهداف مؤسسات المراحل التعليمية المختلفة في القطر •

١٠ـ ينبغي ان تنظر نظرة جديدة للنظم والبرامج التعليمية والاجراءات التدريبية واعداد الكوادر بما يتناسب ومتطلبات هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ، مما يتطلب تكوين وتحديد بناء ارتكازي أساسي للعلم والتكنولوجية : متين وسليم يضمن التوافق بين المعطيات الجديدة المستمرة للعلم والتكنولوجيا وبين الحاجة الفعلية لتطبيق هذه المنجزات عمليا •

١١ـ ضرورة اتخاذ اجراءات لتخفيض نسب الرسوب والتسرب الحاصل في مراحل التعليم المختلفة وزيادة كفاءة العملية بشكل عام • وتشجيع المتفوقين

ودعمهم واعداد وتدريب المعلمين وتطوير كفاءاتهم العلمية والتطبيقية من أجل استثمار تربوي أفضل،والاهتمام بالاشراف التربوي ووضع الخطوات الاولى على طريق ربط التعليم بالعمل والانتاج •

١٢- العمل على ان تكون المدارس الثانوية في القطر مركز تهيئة للمعاهد والكليات الفنية والتكنولوجية والمهنية على غرار المدارس الشاملة ، وبذلك تمكن من استغلالها واستثمارها بصورة اكثر فاعلية واجدى اقتصاديا •

١٣- تخصيص منهاج تدريسي في موضوع (المحاسبة التعليمية) وفي (اقتصاديات التعليم) في كليات الادارة والاقتصاد والتربية من أجل تطوير وتنظيم أساليب الصرف والانفاق وفقا لمعايير اتفاقية دولية مدروسة وتحديد عناصر التكاليف الفعلية من النفقات الجارية بما يحقق كفاية انفاقية عالية •

١٤- ضرورة اعتماد دليل حسابي جديد لميزانية التعليم في وزارة التربية بدلا من التصنيف الحسابي الحالي يتضمن عناصر الانفاق والتكاليف بشكل أشمل وأدق طبقا لنظام محاسبة التكاليف وتمشيا مع التطورات الحديثة في مجالات التمويل والانفاق •

١٥- ان فقدان التوجيه المالي والتوازن في توزيع الانفاق والصرف على مراحل التعليم المختلفة كان بارزا عند تحليل تكاليف التعليم ، وعليه نوصي بايجاد موازنة دقيقة بين عناصر الانفاق المختلفة سواء فيما يخص الاجور والمخصصات والشؤون الادارية والنفقات المتنوعة الاخرى الى جانب النفقات الرأسمالية (الثابتة) ، من أجل العمل على استثمار المؤسسات لمخصصاتها المالية بشكل كفوء وفعال لاغراض التطوير وتحسين كفاية التعليم ،للحصول على مردود استثماري سليم للقوى العاملة المتخصصة المتخرجة مما يحقق التنمية الاقتصادية •

١٦- واخيرا خرجت الباحثة بنتيجة من خلال استعراض الاطارين النظري والتطبيقي للبحث ، وصفا وتحليلا :

ان للتعليم دورا وأثرا بارزا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العراقي .

وان ما برز في العراق من تطور وتطوير يرجع في أساسه الى الخبرات الفنية والتربوية المؤهلة كما وكيفا . وان الزيادة التنموية التي يشهدها القطر في الانتاجية يعود مردودها أصلا الى الجهود المبذولة في تطوير وأساليب التعليم في مراحله المختلفة ، في المجالين النوعي والكمي . وكل هذا يدعونا الى القول ان للعراق مستقبلا زاهرا في خططه التنموي ، كله رخاء وتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مقترحات لبحوث ودراسات اخرى :

يعتبر أي بحث أو دراسة علمية حلقة في سلسة متصلة من البحوث والادوات المنهجية التي يستخدمها ، كما انه يؤدي الى استحداث بحوث ومشكلات اخرى : ولا تقاس اهمية البحث الحالي مما توصل اليه من نتائج وتفسيرات فحسب ، وانما بما يحدثه من مشكلات وبحوث اخرى ، ورغم ان البحث الحالي أجاب عن الاسئلة التي تتعلق بهدف هذا البحث ، وبالمشكلة المدروسة ذاتها ، الا انه يدعو الى اجراء دراسات وبحوث نظرية وتطبيقية تحليلية اخرى يشير الى بعض منها :

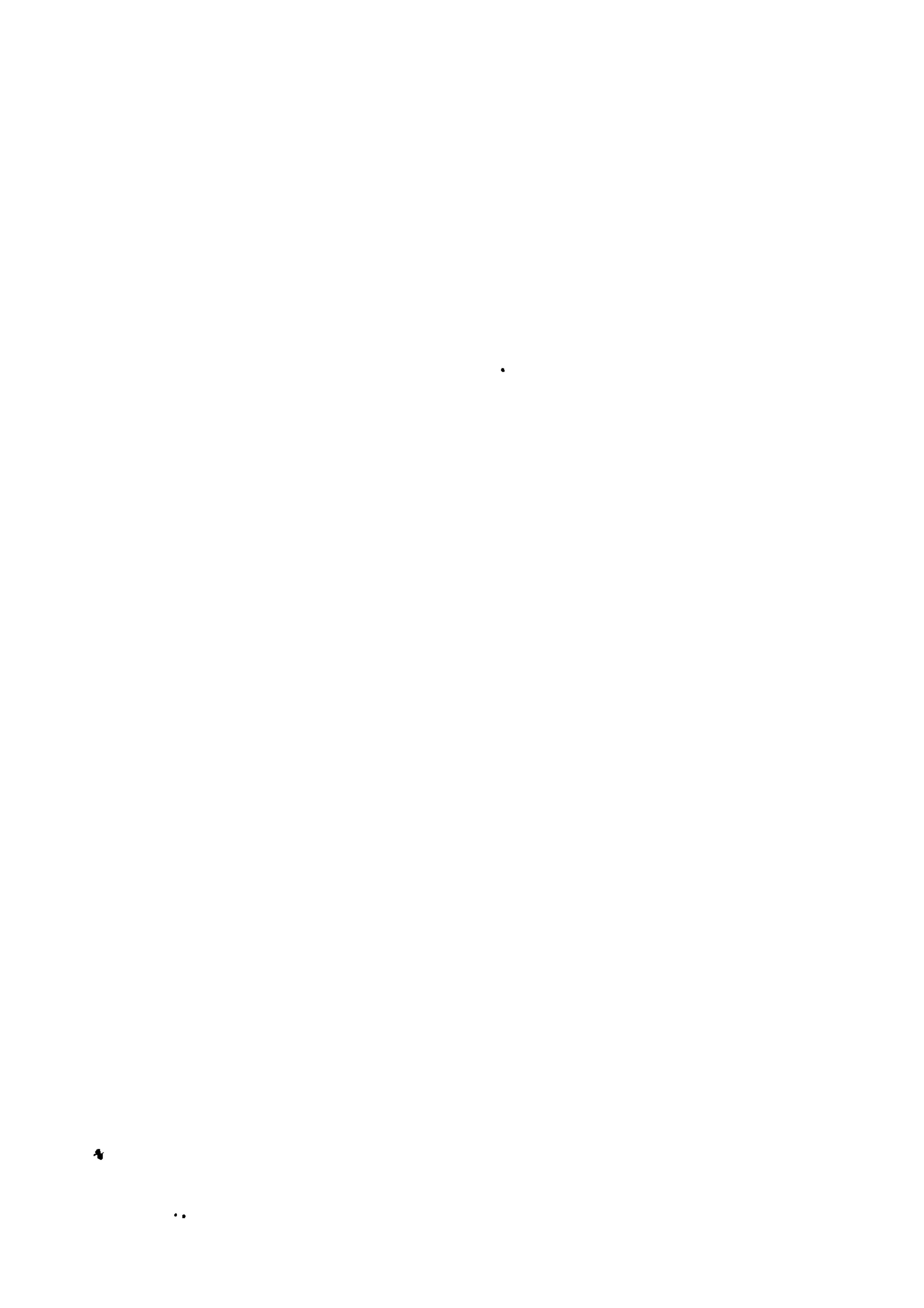
١ - اجراء دراسة عن معدلات عائد التعليم واسهامه الاقتصادي في الدخل القومي في القطر العراقي .
٢ - دراسة عن عائدات التعليم للقوى العاملة في العراق .
٣ - دراسة عن الرصيد التعليمي في العراق من حيث الهيكل الاقتصادي للقوى العاملة وهيكلها الوظيفي ومستواها التعليمي .

٤ ـ بما ان الانفاق على التعليم يعتبر استثمارا موجها لتكوين رأس المال البشري المنتج ، وهو العامل المؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، عليه يمكن القيام بدراسات عن تحليل الكلفة والفائدة في مراحل التعليم المختلفة •

٥ ـ اجراء بحوث مماثلة تتعلق باهمية التكاليف والحد من الاهدار والفاقد الاقتصادي وأثرها في خطة التنمية الاقتصادية •

٦ ـ اجراء دراسات عن الكلفة الضائعة ، وأثر ذلك على دخل العائلة والدخل القومي وعلى الاستثمارات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة • وتـــود الباحثة ان تشير الى ان هذا البحث يعتبر حلقة من السلسلة اللانهائيـــة من العلم والمعرفة ما كان للباحثة ان تضيفها لولا الحلقـات والابحـاث والدلراسات السابقة والتقارير والخبرات العلمية والتربوية • وهذا البحث ما كان يمكن انجازه واستكماله لولا ما بذله وانجزه الباحثون والخبراء والكتاب السابقون من جهد في تمهيد الاجزاء السابقة من طريق البحث وما يبذله الباحثون اللاحقون في تعبيد وتكملة الاجزاء الباقية منه واخراجه الى حيز المعرفة المتكاملة •

والله الموفـــق



(الملاحـق)

اولا : مخططات التدفـق

١ ـ المرحلة الابتدائية

٢ ـ الدراسة الاعدادية (الذكور)

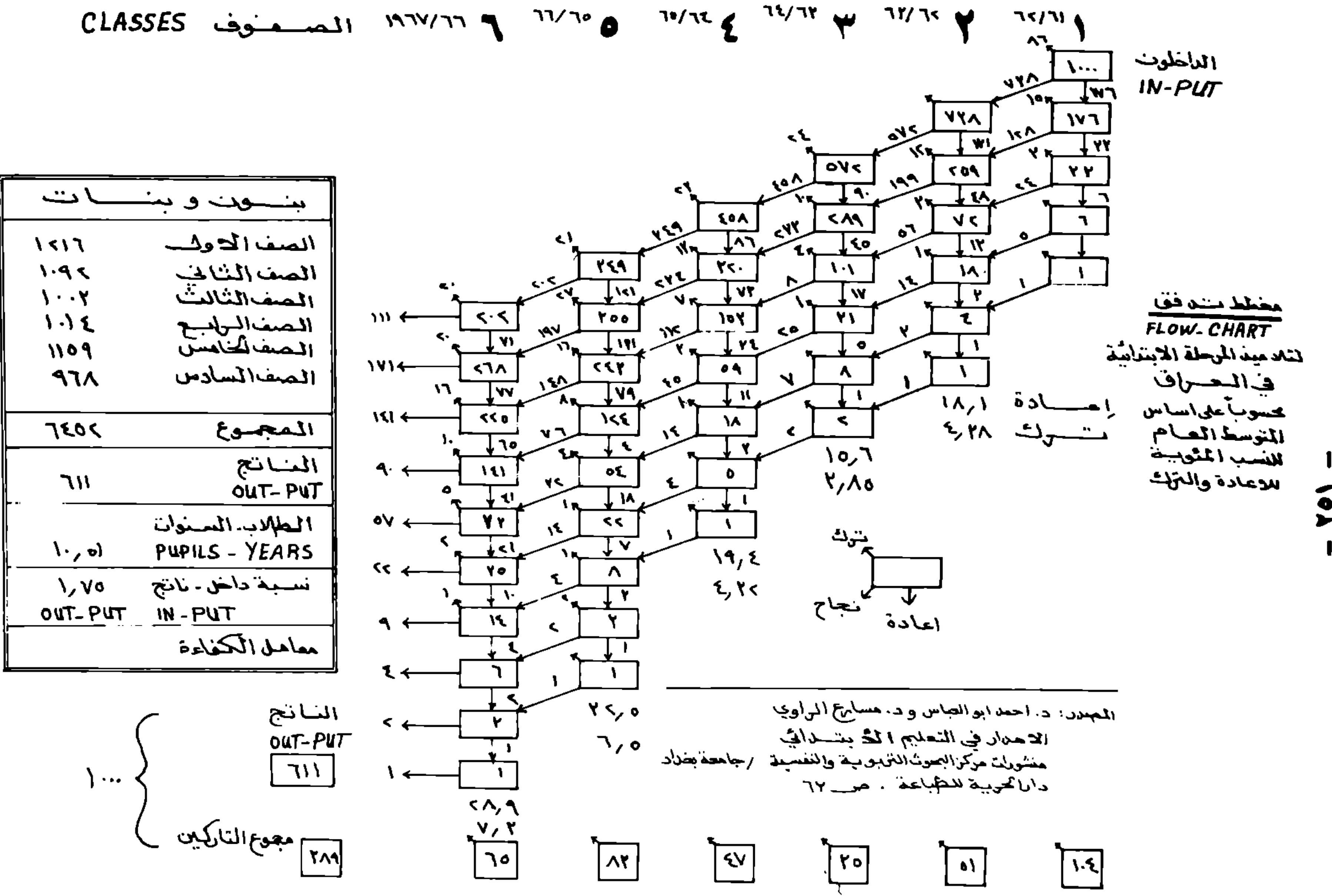
٣ ـ الدراسة الاعدادية (الاناث)

٤ ـ التعليم التجـاري

٥ ـ التعليم الزراعـي

٦ ـ التعليـم الصناعي

٧ ـ التعليم النسـوي



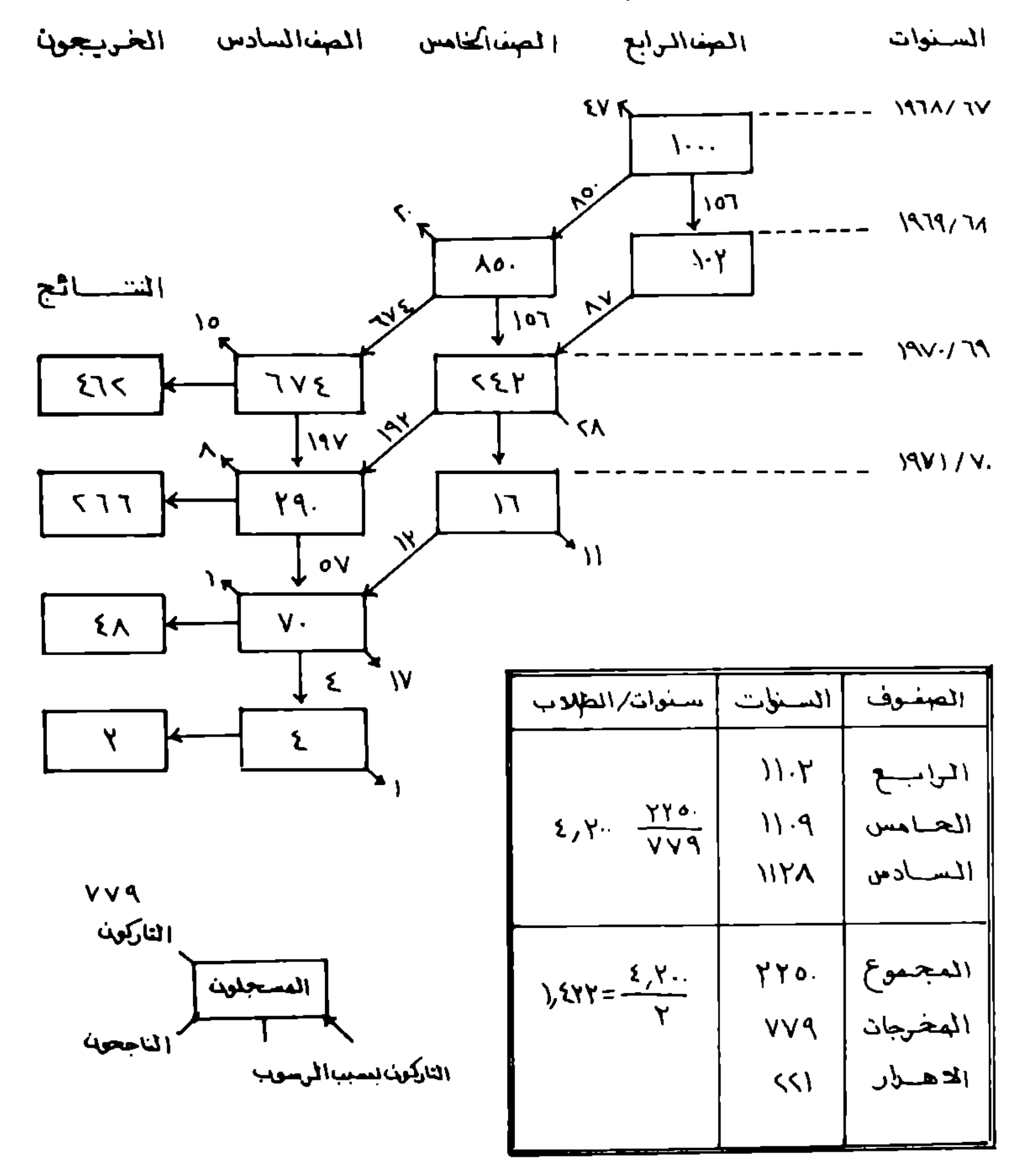
بنون و بنات	
الصف الاول	١٢١٦
الصف الثاني	١٠٩٢
الصف الثالث	١٠٠٢
الصف الرابع	١٠١٤
الصف الخامس	١١٥٩
الصف السادس	٩٦٨
المجموع	٦٤٥٢
الناتج OUT-PUT	٦١١
الطلاب. السنوات PUPILS - YEARS	١٠,٥١
نسبة داخل - ناتج IN-PUT OUT-PUT	١,٧٥
معامل الكفاءة	

المصدر: د. احمد ابو العباس و د. مسارع الراوي
الاهدار في التعليم الابتدائي
منشورات مركز البحوث التربوية والنفسية / جامعة بغداد
دار الحرية للطباعة . ص ٦٢

٢

معدلات التدفق الطلابي لخريجي الاعـــدادية للفترة من

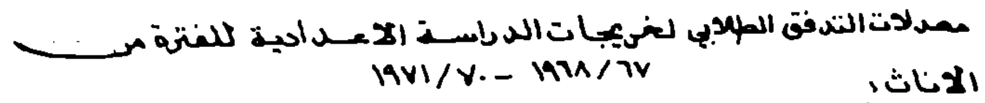
٦٧/٦٨ - ٧٠/١٩٧١



الصفوف	السنوات	سنوات/الطلاب
الرابع	١١٠٣	
الخامس	١١٠٩	٢٢٥٠/٧٧٩ ٤,٢٠٠
السادس	١١٢٨	
المجموع	٢٢٥٠	٤,٢٠٠/٢ = ١,٤٢٢
المخرجات	٧٧٩	
الاهدار	٢٢١	

المصادر: "١" وزارة التخطيط - الدائرة التربوية والاجتماعية - دراسة تحليلية لواقع التعليم الاعدادي العام في العراق، سلسلة ابحاث في التخطيط التربوي ٧٥/١٩٧٩

"٢" المديرية العامة للتخطيط التربوي/ الاحصاء - التقرير السنوي - للاعـــوام ٦٧/٦٨ - ٧٠/١٩٧١، بغـداد، كانون اول ١٩٧٢، ص ٨



معدلات التدفق الطلابي لخريجات الدراسة الاعدادية للفترة من ١٩٦٨/٦٧ ـ ١٩٧١/٧٠

الاناث :

الرابع العام ٢٠ — الخامس — السادس — الخريجون

السنة	الرابع	الخامس	السادس	الناتج
١٩٦٨/٦٧	١٠٠٠			
١٩٦٩/٦٨	١٤٤	٨٢٦		
١٩٧٠/٦٩		٢٥٩	٦٦٩	٥٠٨
١٩٧١/٧٠		٢٠	٢٥٩	٢٧٢
١٩٧٢/٧١			٦٤	٤٩
١٩٧٢/٧٢			٤	٢

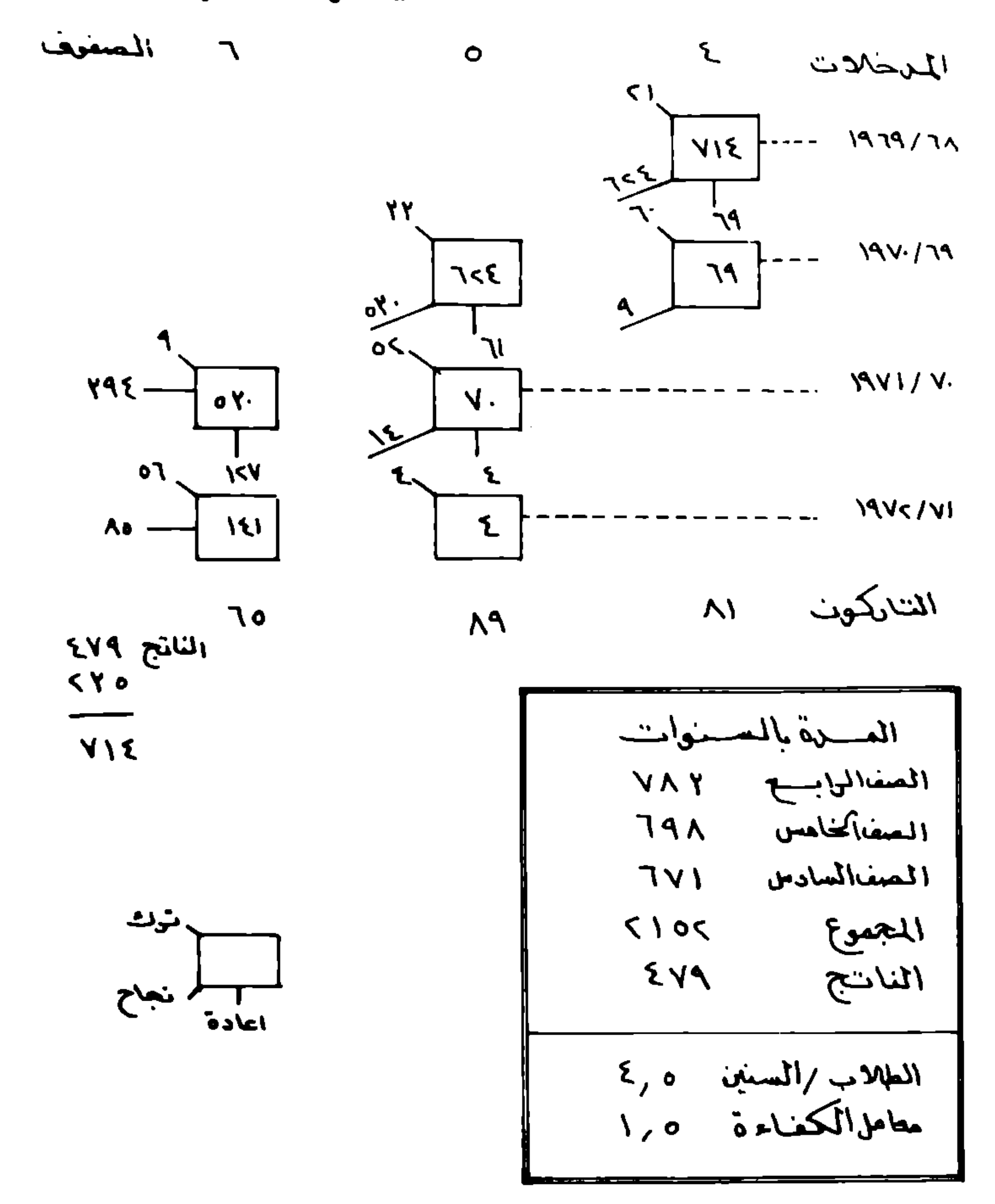
١٧ ، ٨٢٦ ، ١٤٤ ، ٤ ، ٢١ ، ٦٦٩ ، ١٤٠ ، ١٢ ، ٥ ، ٢٤ ، ١٤٩ ، ٢١٠ ، ٢٠ ، ٧ ، ٢٢ ، ١٧ ، ٢ ، ١٠ ، ٧ ، ١

المسجلون — التاركون — الناجحون — الراسبون — التاركون بسبب الرسوب

الصفوف	السنوات	
الرابع الخامس السادس	١١٤٤ ١١٠٥ ١٠٩٦	سنوات/طلاب $\frac{٢٢٤٥}{٨٢٢} = ٤,٠٢٠$
المجموع المخرجات الاهدار	٢٢٤٥ ٨٢٢ ١٦٨	$\frac{٤,١٩٦}{٢} = ١,٢٤٠$

المصادر: طالب ابراهيم العقابي : دراسة تحليلية لواقع التعليم الاعدادي في العراق / سلسلة ابحاث في التخطيط التربوي لأغراض خطة التنمية القومية ١٩٧٥/١٩٧٩ دراسة رقم ٢، ١٩٧٢ وزارة التخطيط / الدائرة التربوية والاجتماعية ص٩٩

التعليم التجاري / مخطط تدفق الطلاب مجموعة عام ٦٨/٦٩-٧١/١٩٧٢
محسوباً على اساس الاعداد الفعلية للرسوب والتسرب

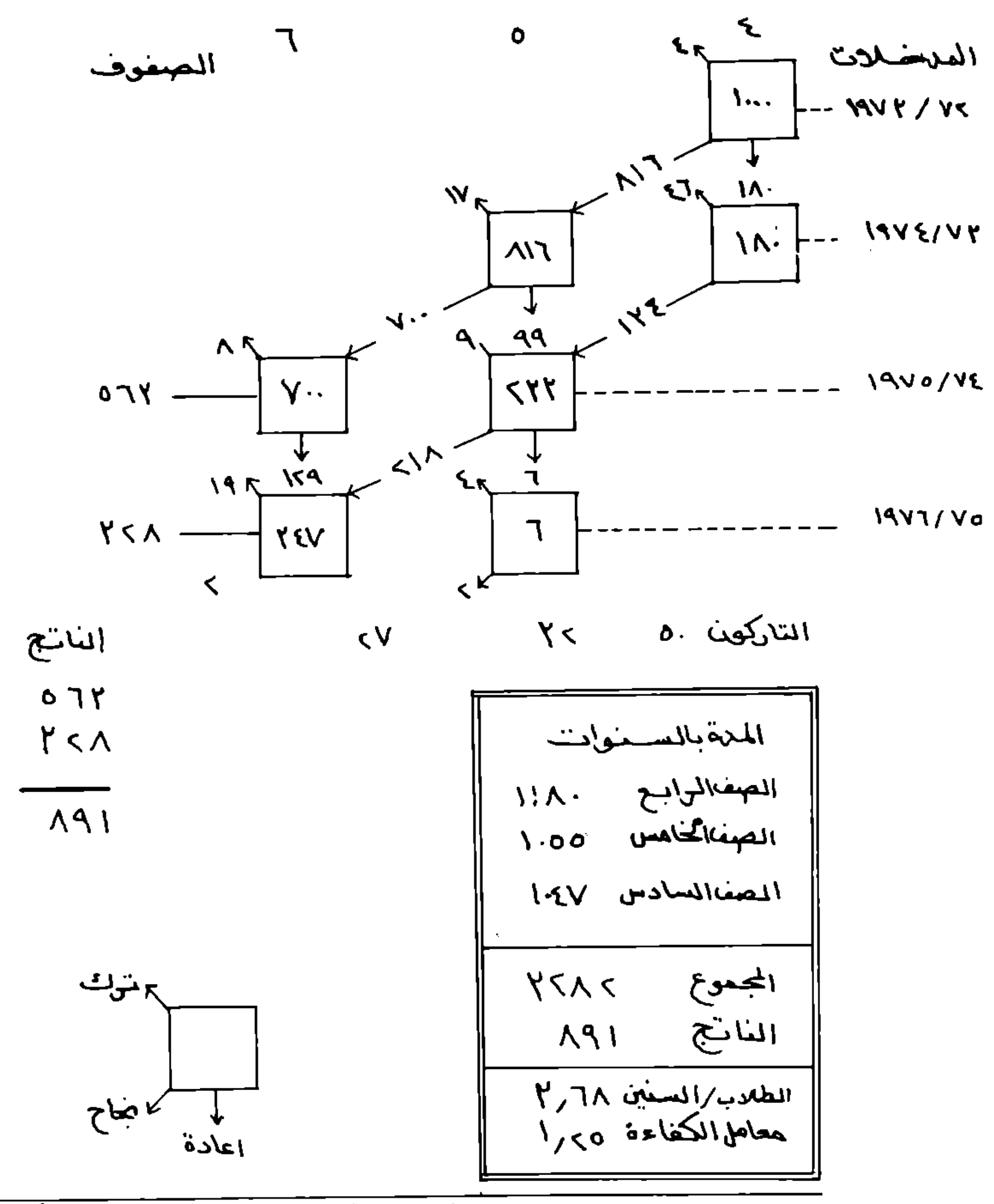


المصادر : ١, سجلات القيد العام لمدارس التعليم المهني التجاري - مؤسسة التعليم المهني للأعوام ٦٨/٦٩-٧١/١٩٧٢.

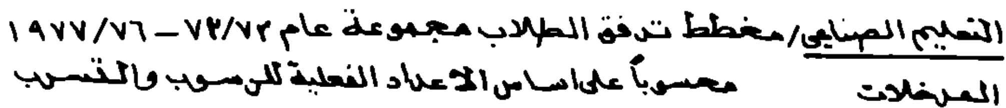
٢, المديرية العامة للتخطيط التربوي - مديرية الاحصاء - التقرير السنوي للأعوام ٦٨/٦٩-٧١/١٩٧٢ بغداد

٣, علي هدار - الكلفة والاهدار في التعليم التجاري العراقي / مصدر سابق ص٦٩

التعليم الزراعي/ مخطط تدفق الطلاب مجموعة عام ٧٤/٧٢ ـ ٧٧ / ١٩٧٨
محسوباً على اساس الاعداد الفعلية للرسوب والتسرب



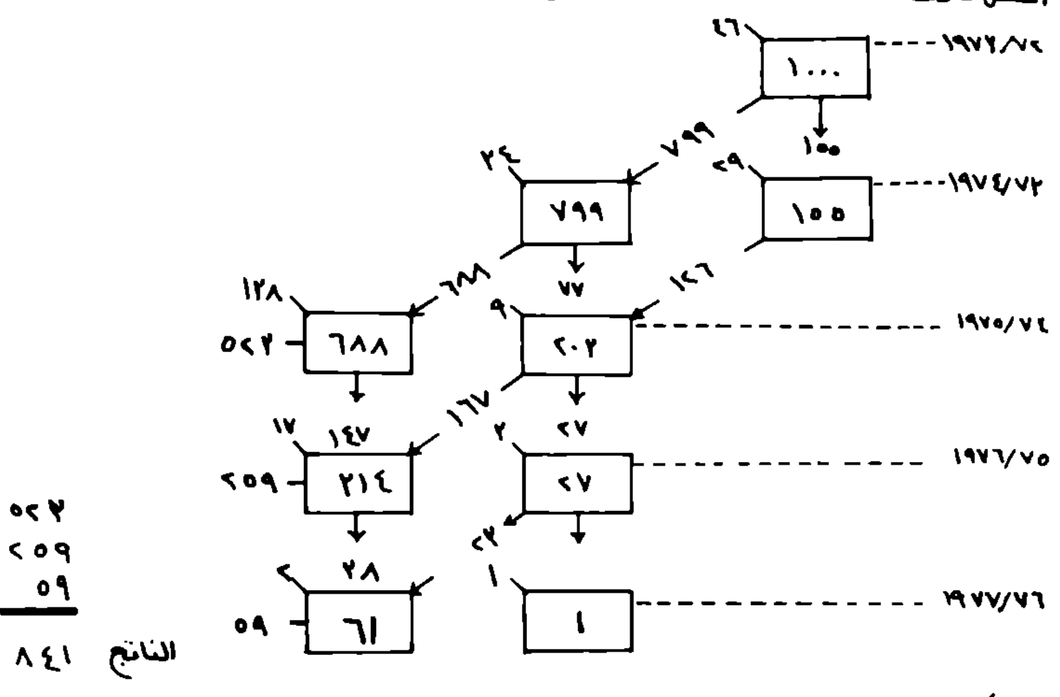
المصادر: (١) سجلات القيد العام للتعليم الزراعي، مؤسسة التعليم المهني للأعوام ٧٢/٧٢ ـ ٧٥/ ١٩٧٦
(٢) المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الاحصاء، التقرير السنوي للاعوام ٧٢/٧٢ ـ ٧٤/ ١٩٧٥ بغداد



التعليم الصناعي/ مخطط تدفق الطلاب مجموعة عام ٧٢/٧٣ – ١٩٧٧/٧٦

محسوباً على اساس الاعداد الفعلية للرسوب والتسرب

المرحلات



التاركون ٧٥ ٤٧ ٢٧

ترك

نجاح

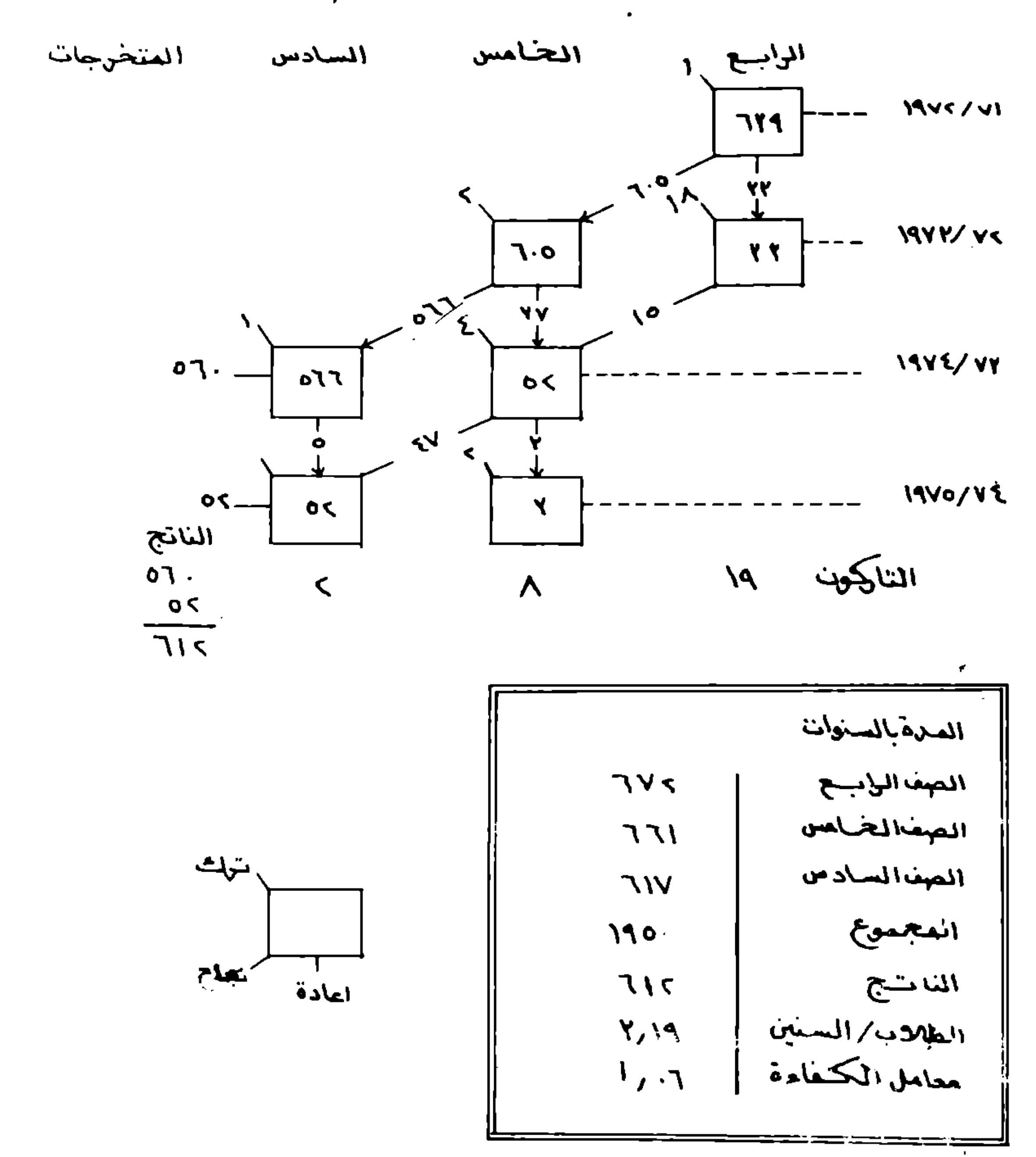
اعادة

المدة بالسنوات :	
الصف الرابع	١١٥٥
الصف الخامس	١٠٢٦
الصف السادس	١٠٥٤
المجموع	٣٢٥٤
الناتج	٨٤١
الطلاب/ السنين	٣,٨٦
معامل الكفاءة	١,٢٠

المصادر : ١- سجلات القيد العام للمدارس الصناعية / مؤسسة التعليم المهني للاعوام ٧٣/٧٢ – ١٩٧٧/٧٦

٢- المديرية العامة للتخطيط التربوي – مديرية الاحصاء – التقرير السنوي للسنوات ٧٣/٧٢ – ١٩٧٧/٧٦ بغداد

التعليم الثانوي / مخطط الطالبات مجموعة عام ٧١/٧٢ - ٧٤/١٩٧٥



المدة بالسنوات	
الصف الرابع	٦٧٢
الصف الخامس	٦٦١
الصف السادس	٦١٧
المجموع	١٩٥٠
الناتج	٦١٢
الطلاب/ السنين	٢,١٩
معامل الكفاءة	١,٠٦

---

(١) المصادر: سجلات القيد العام لمدارس التعليم الثانوي للعيون البيئية عام ٧١/٧٢ - ٧٤/١٩٧٥

(٢) المديرية العامة للتخطيط التربوي - مديرية الاحصاء - التقرير السنوي/ للاعوام ٧٢/٧٣ - ٧٣/٧٤/ ١٩٧٥ بغداد

المراجع

اولا – المراجع العربية :

١ – احمد أبو العباس ، مسارع حسن الراوي ٠ الاهدار في التعليم الابتدائي ٠ بغداد ، جامعة بغداد ٠ مركز البحوث التربوية والنفسية ، ١٩٧٢ ٠

٢ – احمد سعيد حسنين ٠ اصول التخطيط الاقتصادي ٠ القاهرة ، دار القومية العربية للطباعة ، ١٩٧١ ٠

٣ – آدمز ، د ٠ التعليم والتنمية القومية ، ترجمة محمد منير مرسي ٠ القاهرة عالم الكتب ، ١٩٧٤ ٠

٤ – اسماعيل صبري عبدالله ٠ التخطيط والتنمية – ط ٢ ٠ القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٦ ٠

٥ – اسماعيل صبري عبدالله ٠ في مقدمة التخطيط للتدريب : برنامج الدورة التدريبية طويلة الاجل ، التاسعة ٠ القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٠ ٠

٦ – اونجز ، ت ٠ الكلفة والكفاية في التعليم ٠ باريس ، اليونسكو ، ١٩٦٦ ٠

٧ – بدري العاني ٠ خطة تنظيم التعليم الثانوي : رسالة ماجستير في التربية ٠ بغداد جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ٠

٨ – جريفت ، هـ ٠ ل التخطيط التربوي في البلدان النامية ، ترجمة محمد نبيل نوفل ، مراجعة عبدالفتاح جلال ٠ القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ٠

٩ – جواد هاشم ٠ تخطيط الاقتصاد القومي في العراق بين التخصيص والتنفيذ بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٦٩ ٠

١٠- جواد هاشم • المشكلات الرئيسية لنظام التعليم بالعراق ضمن اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية • بغداد • وزارة التخطيط ، ١٩٧٠ •

١١- حامد عمار • من اقتصاديات التعليم ، ج ١ • القاهرة ، دار المعرفة ،

١٢- حكمت عبدالله البزاز ، جانيت خضر بني ، التسرب في التعليم • بغداد ١٩٦٨ •

وزارة التربية • المديرية العامة للتخطيط التربوي ، ١٩٧٥ •

١٣- زملان ، كلير نادر آن • العلم والتكنولوجيا في البلاد النامية ، ترجمة عصمت مطاوع وابراهيم بسيوني • (مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر)، ١٩٧٣ •

١٤- سفتكوفتج ، رادوسلاف ، غانم حمدون تطوير تكلفة التلميذ المسجل والخريج لمرحلة الابتدائية ١٩٥٨ - ١٩٧٣/١٩٧٤ / بغداد / جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية والنفسية ، ١٩٧٦ •

١٥- شولتز وتيودور • القيمة الاقتصادية للتربية ، ترجمة محمد الهادي عفيفي ومحمود السيد سلطان - القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٧٥ •

١٦ - صلاح الدين جوهر • تخطيط التعليم في اطار التنمية : محاضرة القيت على طلبة كلية التربية / جامعة الازهر ، ١٩٧٧ •

١٧- صلاح الدين جوهر • محاضرات في التربية ومشكلات المجتمع العربي • القاهرة ، المطبعة العربية ، ١٩٧٣ •

٢٧- عبدالله عباوي • مبادىء الاقتصاد • ج ١ • بغداد ، مطبعة العاني ١٩٧١ •

٢٨- العراق • وزارة التخطيط • تقرير عن اسلوب العمل للتنسيق بين الخطة التربوية والخطة الاقتصادية ١٩٧٠-١٩٧٤ ، ١٩٦٩ • (مطبوع بالرونيو)•

٢٩- العراق • وزارة التخطيط • خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ -١٩٨٠• دار الجماهير للصحافة ، ١٩٧٧ •

٣٠- العراق • وزارة التخطيط • المشكلات الرئيسية لنظام التعليم بالعـراق ضمن اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٠ • (مطبوع بالرونيو)•

٣١- العراق • وزارة التخطيط • الدائرة التربوية والاجتماعية / قسم التخطيط التربوي • الخطة التفصيلية للقطاع التربوي للسنوات ٩٧٦-١٩٧٧ الى ٨٠/٨١ ج ١ • بغداد ١٩٧٨ (مطبوع بالرونيو) •

٣٢- العراق وزارة التخطيط • الدائرة التربوية والاجتماعية / قسم التخطيط التربوي الخطة التفصيلية للقطاع التربوي للسنوات ٧٦-٧٧ الى ١٩٨٠/١٩٨١ ج ٢ بغداد ، ١٩٧٨ • (مطبوع بالرونيو) •

٣٣- العراق • وزارة التربية • التربية في ظل الثورة • بغداد ، ١٩٧٨ •

٣٤- العراق • وزارة التربية • قانون التعليم الالزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ •

٣٥- العراق • وزارة التربية قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي ١٩٧٨ •

٣٦- العراق • وزارة التربية • قرار مجلس قيادة الثورة بمجانية التعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤ •

٣٧- العراق • وزارة التربيـة • قرارات مجلس التربية في جلسته السادسة والثلاثين المنعقدة في ١٧/١٢/١٩٧٢ •

٣٨- العراق • وزارة التربيـــة • محضـر الاجتمـاع الاول للمجلس في ٢٤/٥/١٩٦٣ •

٣٩- العراق • وزارة التربية / قسم التخطيط • (في سبيل تنظيم جهود وزارة التربية) لتنفيذ قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤ : التقرير السياسي للمؤتمر

القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي العدد ٦٩-١٩٧٧ تموز ١٩٧٥ .

٤٠- العراق . وزارة التربية / قسم المتابعة والتقويم : تطور التربيـة والثقافة والعلوم لسنة ٧٥ و ٧٦/٧٦ و ٧٧ ، ع ١٥ آذار ١٩٧٨ .

٤١- العراق . وزارة التربية . المديرية العامة للتخطيط التربوي . التعليم في العراق بالارقام .
منشورات قسم الاحصاء ١٩٧٧-١٩٧٨ .

٤٢- العراق . وزارة التربية . المديرية العامة للتخطيط التربوي . التقرير السنوي / الاحصاء التربوي لعام ٧٥/١٩٧٦ .

٤٣- العراق . وزارة التربية . المديرية العامة للتخطيط التربوي . تقـويم الواقع التربوي ، ١٩٧٥ (مطبوع بالرونيو) .

٤٤- العراق . وزارة التربية . المديرية العامة للتخطيط التربوي . مشـروع الأطار العام لخطة التعليم الابتدائي والالزامي للسنوات ٧٦/٧٧ -٨٠/٨١ ع ١٢٧ ، ١٩٧٧ .

٤٥- العراق . وزارة التربية . المديرية العامة للتخطيط التربوي . الميزانيات المعتمدة للتعليم خلال عشر سنوات ، اعداد عاتكة محمد حسن الشماع وهناء جرجيس ، ع ١٠ ، ١٩٧٥ .

٤٦- العراق . وزارة التربية . المديرية العامة للتخطيط التربوي / قسـم الاحصاء التعليم في العراق بالارقام خلال السنوات ٦٧-٦٨/٧٧-٧٨ .

٤٧- العراق . وزارة التربية . المديرية العامة للتخطيط التربوي / قسـم التخطيط تطور التربية والثقافة والعلوم في العراق ، ١٩٧٣-١٩٧٤/تقرير مقدم الى الدورة الرابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ع ٨٢ ١٩٧٥ .

٤٨- العراق . وزارة التربية . مديرية البحوث التربوية . مقررات الحلقة الدراسية الثانية لتخطيط السياسة التربوية ١٩٧٠ ع ١٢ ، ١٩٧١ .

٤٩- علي لطفي . التنمية الاقتصادية . القاهرة ، المطبعة الكمالية ، ١٩٧٠ .

٥٠- علي هدار . الاهدار وكلفة التعليم الاعدادي والتجاري في العراق ما بين ٦٢/٦٣-٧١/٧٢ . بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ، رسالة ماجستير .

٥١- عمر محي الدين . التنمية والتخطيط الاقتصادي . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

٥٢- غانم حمدون . التعليم والانتاجية في : مجلة الثقافة الجديدة ، ع ٨٦ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

٥٣- غانم حمدون ، سليم الخميسي ، عدنان السيد . الكلفة التعليمية لطالب مرحلة الدراسة الاعدادية في العراق . بغداد ، جامعة بغداد مركز البحوث التربوية والنفسية ، ١٩٧٥ .

٥٤- غانم سعيد العبيدي . تكلفة الطالب في التعليم الجامعي العراقي وأثرها في كفايته الداخلية : رسالة دكتوراه غير منشورة . (القاهرة) ، جامعة عين شمس / كلية التربية ، ١٩٧٧ .

٥٥- فاضل مصطفى سليم « دراسة نظرية لقرارات الاستثمار التربوي في الأقطار النامية » : مستلة من مجلة الجامعة المستنصرية ، ع ٢ (١٩٧١) .

٥٦- فاضل مصطفى سليم . كلفة التعليم وطرق حسابها . بغداد ، جامعة بغداد مركز البحوث التربوية والنفسية ، ١٩٧٣ . (مطبوع رونيو) .

٥٧- مجدي حنفي . مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي . القاهرة مطابع الهيئة المصرية ، ١٩٧٥ .

٥٨- آ . محمد العماري . التنمية الاقتصادية والتخطيط : محاضرات القيت على طلبة كلية التجارة ، دمشق ، ١٩٧١ .

٥٩- محمد جواد رضا • التعليم الثانوي في العراق • بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٦ •

٦٠- محمد خليفة بركات وابو طالب محمد سعيد • دراسة مقارنة للتعليم الثانوي في المحافظات بالقطر العراقي • بغداد ، جامعة بغداد / مركز البحوث التربوية ، ١٩٧١ •

٦١- محمد سيف الدين فهمي • التخطيط التعليمي : اسسه وأساليبه ومشكلاته القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥ •

٦٢- محمد علي حافظ • التخطيط للتربية والتعليم • القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥ •

٦٣- محمد مبارك حجير • تمويل التنمية الاقتصادية : مجموعة محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية • القاهرة ، ١٩٦٣ •

٦٤- محمد منير مرسي • الادارة التعليمية : اصولها وتطبيقاتها • القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧١ •

٦٥- مسارع حسن الراوي • نحو استراتيجية جديدة للتعليم في العراق • القاهرة ، مطبعة التقدم ، ١٩٧٤ •

٦٦- مصر • وزارة التربية والتعليم • ادارة الاحصاء • تكلفة التلميذ في المرحلة الابتدائية خلال العام ١٩٦٧-١٩٦٨ • القاهرة ، ١٩٦٨ •

٦٧- معهد التخطيط القومي : الدورة التدريبية الرابعة نوفمبر وديسمبر ١٩٦١ • تكلفة خلال السنة الدراسية ١٩٦١ • القاهرة ، ١٩٦١ (مطبوع بالرونيو) •

٦٨- مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية • مقدمة في التخطيط التربوي : مجموعة مقالات ومحاضرات ، ١٩٧٥ •

٦٩- منصور حسين وكرم حبيب . التعليم وخطة التنمية . القاهرة ، مكتبة الوعي العربي ، ١٩٧٠ .

٧٠- المنظمة العربية والثقافة والعلوم . استراتيجية تطوير التربية العربية والتقرير المجمل ، ١٩٧٧ .

٧١- المؤتمر الثقافي العربي السابع ، ٦-١٣ آذار / مارس ١٩٧٠ . مشكلات التخطيط التربوي في البلاد العربية . القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٧ .

٧٢- ميسر قاسم . تخطيط الموارد البشرية في الدول النامية في : مجلة الاقتصاد ع ١٠ ، ١٩٧١ .

٧٣- ندوة الدراسات الانمائية . بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٧٠ ، (انعقد تحت شعار : تربية جديدة في سبيل لبنان جديد) .

٧٤- نزهت رؤوف الشالجي . التعليم الصناعي والزراعي في العراق وبعض الاقطار العربية : دراسة مقارنة . بغداد ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ١٩٧٧ .

٧٥- وديع شرايحة . مشاكل التنمية الاقتصادية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ .

٧٦- يحيى غني النجار . التنمية بين المفاهيم المغلوطة والصحية . منشورات وزارة الاعلام العراقية . بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1— Aukrust , Add. Investment and economic growth reading in the economics of education.-Paris, Unesco, 1971. P. 190.

2— Denison, E.F. Measuring the contribution to economic growth. in: The Economics of Education, Editor Rrb-

inson,u E and Vaizey, Mac-Millan St. Martin's Press, London 1969.

3— Hansen, Wilee. "Total and Private return to investment in Schooling ". in J. of Pil. Eco. Vol. 11, No. 2 1963.

4— Higgins, B. Economic development: Principles, Problems and Policies. London, Constable and Co. Ltd., 1966.

5— Hungate, Thadl. Finance in Educational Management of Colleges and Universities. N.Y. 1962. P. 95.

6— I.I.E.P. Bibliograaphy, International Institute for Educational Planning: selected Bibliography on the Planning of Education. July 1972.

7— Philips, H.M. Education as a basic factor in economic and Sosial development: Conference of African States on the development of education in Africa, Paris, Unesco, 1967.

8— Schultz, F. " Capital formation by education " in: Journal of Political Economics, December, 1960.

9— Weisbord - Burton, A. " Educational investment in human capital " in Journal of Political Economic, N. Y. October. 1962.

SUMMARY

The need for this work has come up as a response to an everincreasing feeling of the utmost importance of the role of education in economic develompent and its ability to meet its needs of qualified and competent human resources in Iraq. The core of this endeavor focuses on an attempt to answer the following principal question :

" What's the role of education in economic development in Iraq ? "

The answer to this pivotal question calls, first, for answers to the following by - questions :-

1 - What are the concepts of economic " underdevelopmeet" and economic " development " ?-What are the components of " development " ? How important for development are Their study, methodology and effects ? .

2 - What's the role of education in the process of economic development ? What are the interrelationship between them ?

3 - What is the status of the Iraqi educational system ? What are the prominant characteristics of its development and the phases it has gone through ?

4 - What is the size of educational expenditures in Iraq? Its role in economic development ?

5 - How can cducational plans be integratod with economic devedolpment plans ?

Limits of the Study :

The research problem of this thesis is restricted to the conduct of an analytical theoretical study of the concepts of " underdevelopment " and " development ", Their components and the role of education in economic development. The resulting theoretical indicators are applied to the educational and devedopment status in Iraq with a view to nationalizing expenditures and costs of education and putting it in the service of economic development. In a word, this research limits itself to the study and analysis of the role of education in economic development plans in the Republic of Iraq .

The Study Plan

In order to fulfill the objectives of the study and solve its research problem, the following steps were taken:

First, Identifying the concepts of economic " underdevelopment " and econmic " development " .

This aspect included the identification of the nature and components of " underdevelopment " and the characteristics of economically underdevelopped countries and the problem they encounter as regards rapid population incrases, scarcity of capital, Iow productivity, and inability to go beyond of raw materials to create national industries. The study goes on to show their economics are entirely snbject to world economic fluctuations which mainly destroy the possibilities of ecnomic develoment in their countries. Underdevelopped economic are also characterised by snbjogation to foreign political and economic dependence and exploitation especiallyin trade.

The analysis of the concept and the nature of economic underdevelopment has shown that underdevelopped countries generally have low rates and levels of education, high rates of illiteracy, low health levels and the prevelence of the phenomena of high rates of drop-out and failure primary education .

On the other hand, economic develoment depends, in its core, on increasing the economy's productive energies and raising the effectiveness of economic performance. The increase in economic productive energies depends-in turn-on the productive investment of both human and material resources in order to produce a real income in the society. Measurement of economic development must, therefore, deal with the net rate of productive investment. Furthermore, the process of development is a process of comprehensive and radical change, economic, social, cultural and health.

This change is supposed to bring abouh production, high income and just distribution of income.

In the light of this concept development depends on two elements :

1— The human element & itsneeds of systematic training and technological knowledge .

2— The material element and its needs of natural resources and abundant capital .

Second, Sounding out the role of education in econmic development and the interrelatonship between them.

In order to ensure the integration of the concenptual framework of this study, the researche shows the imoort-

ance, significance, and the role of educcation in human life and its effect on the behaviour of both the indivdual and the group. She goes on to show how the success of development depends mainly on the investment of the community's hnman resources and on making the use of these resources to achieve the highest possible productivity. This goal can't be fulfilled without the proviaion of the best and development- oriented education. Good educcation should therefore, be given priority as it is a principal prerequisite to meaningful development. For this reason, all political and religions walles recognise the importance of education and science. In a work, education has come to be a hnman and social necessity and relevant to both life and labour market .

Laying down a relistic estimate of the cost-benefit effect and productivity of educcation is very important. It helps us conceive the ladder of priorities in drawing out the overall perspective of the community. There is no ues of any irrevelant education. It must be the clear mirror than refiects the econmic, social, political, intellectual and cultural reality of the nation. If it is well invested and better oriented it will be a significant and useful tool to brings about the needed change and development as a result of its ability to from and reform both the people and the community culturally socially and nationally.

It's noteworthy that the planning of the prerequisites of economic development must take into consideration the plannig af educcation in such a way that makes it achieve the objectives of economic development. Planning must also be considered to have educcational objectives as education is one of the major investment secters on which the economic and social build-up is based .

Through study and analysis, the rescarcher shows that economic Planning can't fulfill its objectives without an accompanying educcationl planning to meet the needs of the national economy. Economic planning would inded be imperfect if it doesn't take inot consideration the trained, qualified and competent labour force : the product of education.

The elimination of economic under development and the achievement of rapid rates of economic grawth can't be materialised without systmatic planning in various activity sectors. All kinds of planning seek the fulfillment of overall objectives for vaious econmic activities.We have the comprehensive, the partial, the structural, the functional and the educational planning. The latter deals with the human capiatl and prepares it to meet the needs of economic development .

The researcher pointed out that the causes which called for adopting planning policy in developing countries include :—

— Rapid increase in population ;

— Changes in the structure of economy ;

— Incarease in living standard ;

— Scienific & technological advances;

— Democratic and social development; and

— Social and psychological development;

The study went on to show that any educational plan must tave its social, political, cultural and economic objectives. It noted that educational systems in many developing countries suffer from prevalent inbalance as the provision of education to different social classes.

Concerning the role of educational planning in raising the nationsl income, the study showed that it is necessary to integrate educational plans with economic development plans. Economic development seeks, afterall to raise national income, achieve economic growth and social prosperity and increase labour productivity . Education plays an important role in all these domains. In fact, there is a great deal of interference and interrelationship between the objectives of economic development and the objectives of educational development i. e. between economic plans and educational plans. To sum, the following educational factors affect, in the last analysis, economic growth :

— Education has a considerable effect on the quality and degree professional skills ;

— Education plays a signficant role in creating the spirit of initiative and creativity ;

— Education positively affects - to a great extent-the techniques used in choosing community leaderships and helps raise their competency and productivity ;

— The need for education is a productive and consumer need ;

— Education plays a clear role in economic investment ;

— Measured revenues of education can't be realised before 10-20 years ; and

— The educational system is related to its economic and social milieu .

Third, Identifying and analysing the status of the educational ststem in Iraq & its Characteristics.

Due to the long history of educational development in Iraq, the researcher reviewed the stages it had gone through as follows :-

— Education during the Ottoman role period

— Education during British occupation and mandate

— Education during the period of independence and national government 1932-1958 .

— Educational ststem under the republican rule. This is divided into two period :

— 1958-1968

— 1969-1978

After reviewing the main characteristics of the educational system in Iraq, the researcher scncluded that previous educational policies (befor the 17 July 1968 Revolution) were characterised with improvisation, lack of quantitative and qualitative planning and irrelevance to the needs econmic and social development .

She pointed out that the curricula problems encountered before 1968 were concrned with :

1— Lack of harmony and relatiinship between curriculum plans and economic and social development plan ;

2— Inconsistency between ourricula and community, environment and individual's future needs .

3— The quantitative increase in classes and enrolment was not aocompanied by a parallel qualitative improvement .

4— Lack of a clear and concrete educational philosophy based on a social revolutionary philosophy that could make education a huge productive force and a tool for economic, social and national development .

The 17 th July 1968, Revolution government has put Iraq on the right tracks in all domains; including education. Education has already achieved wide and fast strides forward quantitatively and qualitatively. Democration of education, compulsory - free education, provision of equal educational oppurtunities and the compulsory literacy campaing are just a few examples .

Education has also witnessed qualitative development as regards approaches, curricula development, adoption of educational innovations and constant development of hnman resources (educational cadres) through training with a view to increase this effectiveness and improve their performance .

Fourth, Identifying the nature and size of education's finance, expenditures, cost benefit and cost - effective

In the hight of thorough analysis of the budget of general education and educational expenditures size being an indicator for economic and social progress, the researcher identified the characteristics and size of funding expenditures and financial offorts exerted in Iraq. Many points were taken into consideration in this process. First, there is the interrelationship between education and socio-economic development which depends on the ratio between national income and educational allocations. Such a ratio gives us a clear indicator of the size of capital invested in education .

Second, the overall economic progress and growth is an indicator for measuring the best achieved educational development. Hence, the size of expenditures in the sector of education has become a true criterion for measuring the efforts exerted to develop this educational sector. The relation between educational expenditures and gross national income also shows the proportion of progress which education achieves and the relation between education and economic development .

Third, the researcher pointed out that bringing adout the full impact of education on socio-economic development in Iraq depends on the availability of the funds allocated for education, the rationalization of expenditures and balanced distribution of allocations among different stages of education .

She concludes that Revolution goernment has already paid enough attention to all these points. Education's allocations, enrolment rates and cadre recruitment have jumped in recent years. Total formal education pupils jnmped from 1,327,881 in 1968/69 to 2,799,320 in 1997/78 . Total number of teaching staff has doubled in the same period. As for the budget of general education, it developed from ID. 14,327,604 in 1957/58, to 53,800,000 in 1968/69 (21,8% of the overall government budget), to 198,903,110 in 1948. The latter increase is due to both government increased interest in education and the natural increase in the state budget and the national income .

The study also dealt with the methodology of analysing the cost benenit of education and its economic return. Annual cost per pupil was detrmined through :

1— **Cost accountancy** as a tool for classifying and analysing gross expendintures of each educational stage. .

2— Analysis of current and investmnet items of the allocated budgets of each stage .

3— To calculate the annual cost per pupil the following equation was followed :

Annual cost per pupil=Teaching aspect expenses

+ Pupils social welfare funds

+ Costs of maintenance

+ Annual costs of school buildings wear and tear

+ Costs of consumed equipment

4— To calculate the education costs of per graduated pupil following steps were adopted :-

— Consideration of average duration of each pupil in every stage (taking into acconut drop-out and failure rates) .

— Consideration of failure and drop-out rates in each stage with a view to determine wastage in costs .

5— Analysis of both components and items of the current and investment expenditures included in the cost per pupil, making comparisons with Arab and International Rates .

Use was made of these steps in studying and determining the economic return of education for a specific period .

Following is a summary of the conclusions drawn from the cost analysis of education .

First, Expenditures and cost analysis of general education (1976/77) shows that :-

(1) a— Annual cost per kindergarten pupil (current and investment expenditures) stood at ID. 45.756.

b— Annual cost per primary education pupil stood at ID. 43.839.

c— Cost per secondary school pupil stood at ID. 54.188.

(2) For technical and vocational education costs stood at:-

a— ID. 159.408 per vocational education pupil .
b— ID. 202.710 per industrial education pupil .
c— ID. 228.875 per agricultural education pupil.
d— ID. 46.875 per commercial education pupil.
e— ID. 480.011 per women home economics education pupil.

On the basis if the drawn annual cost per pupil and cost per graduated pupil, the study shows a wastage of ID. 18,519,343 in 1970/71. This large sum cold have been made use of in the development of education and the preparation and training of specialised and professional cadres.

This quantitative waste-as result of high rates of failure & drop out-had no doubt, its impact on laborur market as it delayed the flow of trained cadres into it. This would have negative implications for the individual and the society. It also affected socio-economic development plans .

Second, The researcher conducted an analytical study on expenditure channels, their respective ratios to both gross and actual expenditures, and different components of costs with a view to deteroining the extent of balance between different items of the budget.

The researcher concluded that the weakness of financial supervision and orientaion was very clear. She noticed :-

1— A clear imbalance in expenditure aspects as far as wages, allowances and administrative expenses are concerned.

2— Lack of expenditure objecctives .

These factors led to low efficiency of educational process imputs at the different levels of general education and failure to fulfill the appropriate use of allocated funds for some expenditure areas.

Guided by the analysis of the role of education in economic development, the researcher concluded that the various resources which contribute to growing national income in Iraq, under the rule and guidance of the 18th socialist revolution are the capital, labour force and the technological advances and that education and training play a decisive role in the latter elements.

Conclusion

Thorough review of the conceptual and applied frameworks of the study, descriptive and analytical, led the researcher to the following conclusions.

— Education has a prominant role in socio-economic development plans in Iraq .

— The witnessed development and advances in Iraq are mainly achieved by the qualified technical and educational cadres .

— In the light of progressively increasing educational allocations, we can safely conclude that the Republic of Iraq has a prosperous future as far as development plans are concerned .

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٦٨٦ لسنة ١٩٨١